رابح لونيسي

الجزائر
في دوّامة الصّراع بين العسكريّين و السّياسيّين

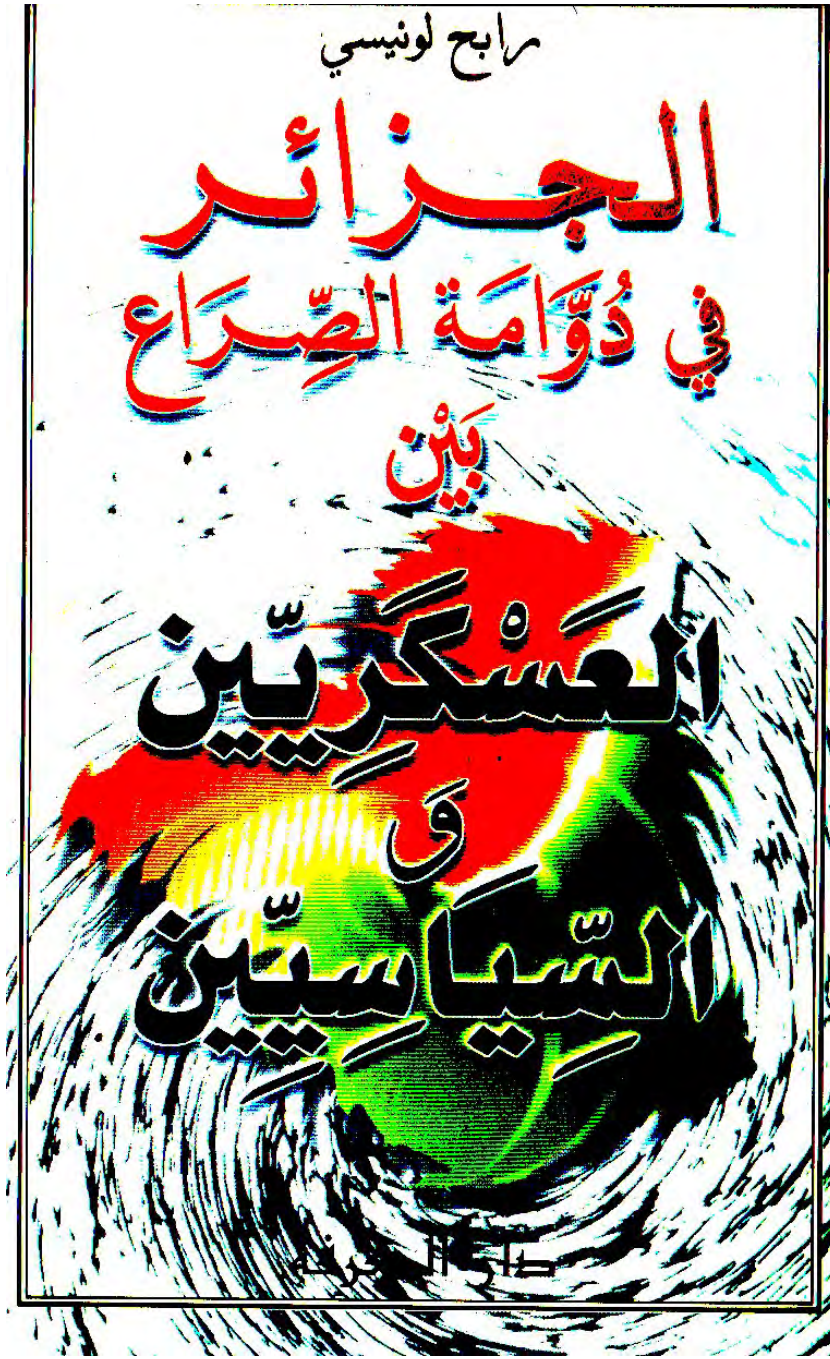

رابح لونيسي

الجزائر في دوّامة الصّراع بين العسكريّين و السّياسيّين

دار المعرفة

هذا الكتاب

"جَابْنِي الجَيْش" هكذا ردّ بلعيد عبد السلام على الّذين كانوا يطالبون برحيله عندما كان رئيسا للحكومة . . . كما تحدث احد ابناء النظام أثناء الحملة الانتخابية لرئاسيات 15 ابريل 1999 عن السياسيين الذين ترتعد فرائصهم عند أبواب وزارة الدّفاع الوطني . . .

يروي هذا الكتاب قصّة الصّراع بين العسكريّين و السياسيّين في الجزائر على امتداد النّصف الثّاني من القرن العشرين، و استندنا في اعادة بناء الوقائع التاريخية لهذا الصّراع على التحليل العلمي الدقيق لأكثر من خمسين شهادة و مذكّرات لشخصيات بارزة ساهمت بشكل أو بآخر في صنع القرار في النظام الجزائري في فترات زمنية مختلفة.

دار المعرفة
03 شارع محمد مزوان
باب الواد . الجزائر
☎ (02) 57 - 68 - 17
(02) 70 - 93 - 71

ر . د . م . ك : 9961-74-156-0
رقم الإيداع القانوني : 642-2000

رابح لونيسي

الجزائر
في
دوامة الصراع
بين
العسكريين و السياسيين

دار المعرفة

حقوق الطبع محفوظة لدار المعرفة

ر. د. م. ك : 9961-74-156-0
رقم الإيداع القانوني : 642-2000

دار المعرفة
03 شارع محمد مزوان
باب الواد . الجزائر
(02) 57-68-17

المقـــدمة :

"جابني الجيش" هكذا ردّ بلعيد عبد السلام على الذين كـــانوا يطالبون برحليه عندما كان رئيسا للحكومة، ويقصد بذلك أن الجيش هو الذي نصبه رئيسا للحكومة وهو الوحيد الذي لـــه الحـــق فـــي تنحيته. كما تحدث أحد أبناء النظام أثناء الحملة الانتخابية لرئاسيات 15 أبريل 1999 عن السياسيين الذين ترتعد فرائصهم عند أبـــواب وزارة الدفاع الوطني، ولاحظ الجميع تقرب المرشحين فـــي تلـــك الرئاسيات من الجيش لكسب وده ودعمه، ولا ننسى الإشارة إلـــى مطلب حزب جبهة القوى الاشتراكية بالحوار مع السلطة الفعليـــة، ويقصد بها الجيش، هذا قليل من الأمثلة الكثيرة التي دفعت المواطن الجزائري والمتتبع الأجنبي للسياسة الجزائرية إلـــى الاعتقـــاد أن الجيش هو الحاكم الفعلي في البلاد، فما مدى صحة هذا الاعتقـــاد؟ وهل الجيش هو صانع القرار في النظام الجزائري فعلا؟. نســـعى من خلال هذا الكتاب إلى الإجابة على كل هذه التساؤلات وغيرهـــا بتتبعنا التاريخ السياسي للجزائر المعاصرة مع التركيز على العلاقة بين العسكريين والسياسيين.

يروي هذا الكتاب قصة الصراع بين العسكريين والسياســيين في الجزائر على امتداد النصف الثاني من القرن العشرين، واستندنا

إعادة بناء الوقائع التاريخية لهذا الصراع على التحليل العلمي
قيق لأكثر من خمسين شهادة ومذكرات لشخصيات بارزة
اهمت بشكل أو بآخر في صنع القرار في النظام الجزائري في
ات زمنية مختلفة.

وهدفنا من وراء هذا الكتاب هو الكشف عن مختلف جوانب
سراع في الجزائر من جهة، ومن جهة أخرى كتابة تاريخ
زائر المعاصرة كتابة موضوعية وتحطيم طابوهاته إيمانا منا
ضرورة كتابة هذا التاريخ بكل قضاياه المثيرة والشائكة بأقلام
ائرية، وأن لا نتركه لغيرنا ليصول ويجول فيه كما يحلو له
ما حدث لتاريخنا القريب خاصة في العهدين العثماني
لاستعماري، حيث حولت الأساطير إلى حقائق في ذهن الكثير من
زائريين الذين لم يجدوا أمامهم لإرواء عطشهم الشديد لتاريخ
نهم سوى ما كتبه عدو الأمس الذي أراد توظيف التاريخ لتحطيم
دة الشعب الجزائري.

إن قصدنا من التركيز على الصراعات المختلفة أثناء الثورة
سلحة وما بعدها ليس بهدف الحط من عظمة تاريخنا وإنما لدفع
زائري إلى الاعتراف، بأن أي صراع مهما كان نوعه ليس عيبا
من طبيعة البشر، وإنما العيب يكمن في عدم الاعتراف

بمختلف التناقضات والصراعات السائدة في الدولة والمجتمع والعجز عن حلها سلميا وديمقراطيا لتتحول إلى صراع عنيف قاتل.

رابح لونيسي

وهران يوم 01 ديسمبر 1999

الفصل الأول

الصراع بين السياسي والعسكري أثناء الثورة المسلحة.

عرفت الثورة الجزائرية صورا خالدة من البطولات والتضحيات الفريدة من نوعها في تاريخ البشر، كما عرفت أيضا صراعات حول السلطة والزعامة، ولا يمكن أن ينقص ذلك من عظمة الثورة ما دامت هي من صنع البشر الذين من طبيعتهم الصراع حول السلطة مهما أوتوا من قوة الإيمان فحتى الصحابة رضوان الله عليهم عرفوا صراعات وصلت إلى حد التقاتل أثناء الفتنة الكبرى ومن هذه الصراعات التي عرفتها الثورة الجزائرية الصراع بين الداخل والخارج إلى جانب الصراع بين السياسي والعسكري، وكي نفهم جذور هذا الصراع الأخير ومختلف مظاهره علينا أولا فهم ظروف نشأة الجيش الجزائري الحديث.

1-نشأة الجيش الجزائري

واجه الشعب الجزائري الاحتلال الفرنسي في بداياته بالمقاومة المسلحة التي دامت أكثر من أربعين سنة لكنها فشلت في طرد المحتل بسبب تفوق الآلة العسكرية الاستعمارية، وأمام هذا

الفشل انتقل الشعب الجزائري من العمل المسلح إلى استعمال الأساليب السياسية في بداية القرن العشرين بهدف تحقيق الاستقلال وقد أظهرت هذه الأساليب السياسية عقمها أمام التعنت والعنف الاستعماري الذي وصل إلى قمة الهمجية والبربرية أثناء مظاهرات 8 ماي 1945 أين قتل أكثر من 45 ألف جزائري بدون رحمة ولا شفقة فاقتنع أغلبية أبناء الشعب أن العنف المسلح هو اللغة الوحيدة التي يفهمها الاستعمار وأنه الأسلوب الفعال والكفيل بتحرير الجزائر من براثين هذا الاستعمار الغاشم الذي جثم على صدر الأمة ما يزيد عن قرن من الزمن.

إن استعمال أسلوب العنف المسلح ضد الاستعمار الفرنسي يتطلب بناء جيش جزائري قادر على خوض حرب العصابات ضد الجيش الفرنسي المتفوق عدة وعتادا. فعقد الحزب الوطني الثوري الممثل في حركة الانتصار للحريات الديمقراطية الذي يتزعمه مصالي الحاج مؤتمرا سريا في بوزريعة في 15 فيفري 1945، وقرر إنشاء المنظمة الخاصة التي هي تنظيم شبه عسكري مهمته التحضير للعمل المسلح بتدريب المناضلين المخلصين على استعمال السلاح وجمع المؤن والأدوية والأسلحة انتظارا لليوم الموعود. ويمكن اعتبار المنظمة الخاصة جناحا مسلحا لحزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية الذي بقيت مهمته التكفل بالقضايا

السياسية والمشاركة في مختلف الانتخابات التي تنظمها الإدارة الاستعمارية واستغلالها لنشر الفكرة الاستقلالية وتوعية الشعب. فانفصل بذلك الحزب الوطني الثوري MTLD إلى جناحين أحدهم سياسي والآخر عسكري، ويعتبر الجناح العسكري هو العنصر الأساسي والفعال في التنظيم الثوري ويدعى بـ"مخ" بمعنى أنه صاحب القرار الأخير في مواجهة الاستعمار بحكم أنه يتحكم في كل الوسائل الضرورية للثورة، أما العمل السياسي الذي يقوم به MTLD فما هو إلا ذر للرماد في عيون الاستعمار، ويمكن لنا القول أن المنظمة الخاصة هي النواة الأولى للجيش الجزائري الحديث، وقد بلغ عدد أعضاء هذه النواة 3 آلاف مناضل في عام 1950 أغلبهم إن لم نقل كلهم من مناطق ريفية فلاحية، ويتميزون بالإخلاص والإيمان والتضحية والتفاني في حب الوطن وكتمان السر والشجاعة. وعين محمد بلوزداد كأول مسؤول على المنظمة الخاصة بصفته عضوا بارزا في تنظيم "اللجنة المركزية للشباب" التابع للحزب في العاصمة والذي لعب دورا كبيرا في إنشاء المنظمة الخاصة.

وبعد مرض محمد بلوزداد الذي توفي عام 1952 1949 خلفه حسين آيت أحمد المدعو "مجيد" لكنه أبعد بعد عام بسبب شك القيادة بأن له ضلعا في نشوب الأزمة البربرية التي كادت أن تعصف بـ MTLD

عام 1949 ليخلفه أحمد بن بلة المدعو "مزياني". واكتشف البوليس الاستعماري المنظمة الخاصة في مارس 1950، فألقي القبض على أكثر من 400 مناضل من أعضائها وعلى رأسهم مسؤولها الأول "أحمد بن بلة" الذي كشف هياكلها وبعض عناصرها أثناء التعذيب(1).

واضطر الكثير من عناصر المنظمة الخاصة دخول السرية أو الاعتصام بالجبال أو الهروب إلى الخارج، ومنهم أحمد بن بلة نفسه الذي هرب من سجن البليدة عام 1952 ليلتحق بكل من آيت أحمد ومحمد خيدر وغيرهم من الذين هربوا إلى مصر من قبل. وكثف أعضاء المنظمة الخاصة الذين أفلتوا من القبضة الاستعمارية ضغوطهم على القيادة السياسية لحزب MTLD بهدف إعادة هيكلة منظمتهم وإعلان الثورة المسلحة، إلا أن أعضاء المنظمة الخاصة أصيبوا بخيبة الأمل بعدما تخلت وتنكرت لهم القيادة السياسية لـ MTLD بدعوة الحفاظ على الحزب وشغل السياسيون أنفسهم بالانتخابات التي كان ينظمها الاستعمار والتي تسمح لهم بالوصول إلى مناصب في المجالس البلدية والولائية والقطرية، فتشكلت بذلك نظرة احتقار العسكري للسياسي ووصفه بالانتهازي والمتآمر والجبان والنذل.

وفي عام 1953 نشبت أزمة داخل حزب MTLD بين رئيس الحزب مصالي الحاج وأعضاء اللجنة المركزية الذين أرادوا تحديد صلاحيات الرئيس، وكادت هذه الأزمة أن تعصف بالحزب مرة أخرى وبكل منجزات الحركة الوطنية، وأمام هذا الوضع العصيب تدخل العسكريون الممثلون في أعضاء المنظمة الخاصة القدماء فشكلوا اللجنة الثورية للوحدة والعمل (CRUA) بقيادة محمد بوضياف بهدف الإصلاح بين الطرفين المتصارعين وتوحيد الحزب من جديد وباءت محاولات CRUA بالفشل الذريع، فاجتمع 22 عنصرا من المنظمة الخاصة ممثلين لكل مناطق البلاد باستثناء منطقة القبائل التي بقيت وفية لمصالي الحاج، وكان هدف الاجتماع هو إيجاد الحل الملائم لإنقاذ الأمة الجزائرية من خطر التفكيك والتشتيت الذي يغذيه الاستعمار، وتوصل المجتمعون إلى أن الحل هو الإسراع في إعلان الثورة المسلحة وإجبار الأطراف المتصارعة على الالتحاق بها، وانبثق عن الاجتماع لجنة من خمسة أعضاء وهم محمد بوضياف ومصطفى بن بولعيد والعربي بن مهيدي وديدوش مراد ورابح بيطاط ليلتحق بهم فيما بعد كريم بلقاسم كممثل لمنطقة القبائل، وتكلفت لجنة الستة بمهمة التحضير لإعلان الثورة في أقرب وقت ممكن، أما الوفد الخارجي والمتكون

من بن بلة وخيدر وآيت أحمد فمهمته ضمان دعم عبد الناصر لهم بالمال والسلاح والدعاية

واتفقت لجنة الستة في يوم 23 أكتوبر 1954 على إعلان الثورة المسلحة في ليلة أول نوفمبر 1954 وتأسيس جبهة التحرير الوطني (FLN) كجناح سياسي للثورة وجيش التحرير الوطني (ALN) كجناح عسكري لها، والذي يتشكل في البداية من قدماء المنظمة الخاصة.

وبإعلان الثورة المسلحة في ليلة أول نوفمبر 1954 يكون العسكريون المتمثلون في المنظمة الخاصة قد حسموا في الصراع السياسي العقيم بين المركزيين والمصاليين وأنقذوا الجزائر من حرب أهلية مدمرة بين أنصار الطرفين المتصارعين. وتشكلت منذ ذلك التاريخ خاصيتين أساسيتين في النظام الجزائري أولها أن الجيش هو الذي يحسم دائما في الصراعات التي تهدد وحدة الأمة، وثانيها هي تشكل وتعمق نظرة احتقار العسكري لكل ما هو سياسي لأن هذا الأخير فشل آنذاك في تحرير البلاد وشغل نفسه بالخطب الجوفاء والانتخابات والصراع من أجل المناصب داخل MTLD. وبقيت هذه النظرة الاحتقارية اتجاه السياسي لدى كل العسكريين منذ تلك الفترة إلى يومنا هذا، فمثلا كان العقيد هواري بومدين الذي جسد ALN في أواخر الثورة ثم الجيش الوطني الشعبي (ANP) بعد

الاستقلال يتحدث عن السياسي باحتقار كبير ويفصل بين ما يسميه بالسياسي الثوري –الذي يمكن أن يكون عسكريا أيضا– والمحترف السياسي أي الذي يتخذ السياسة حرفة ترقيه اجتماعيا مثل قيادة MTLD عشية الثورة والذين كانوا دائما في الأجهزة الإدارية للحزب ويتقاضون أجورا مرتفعة مثل أغلب قيادات الأحزاب الجزائرية اليوم.

ولم تميز قيادة الثورة في بدايتها بشكل واضح بين السياسي والعسكري لأن المجاهد كان عسكريا وسياسيا وخطيبا ومعبئا يدعو الشعب للالتحاق بالثورة. وظهر التمييز بينهما لأول مرة في مؤتمر الصومام عام 1956 أين كان عبان رمضان وراء وضع مبدأين أساسيين في وثيقة الصومام وهما أولوية السياسي على العسكري وأولوية الداخل على الخارج، فالمبدأ الأول وضع لأنه كانت هناك اتصالات جد متقدمة مع السلطة الفرنسية ولهذا لا بد من إعطاء الفرصة للسياسيين لقيادة المفاوضات السياسية لأنهم الأقدر عليها، هذا من جهة ومن جهة أخرى لا بد من إعطاء عظماء سياسي للعسكريين الذين يجب أن تتلخص مهمتهم في التكفل بالمهام العسكرية والعمليات الحربية التي هي أداة ووسيلة ضغط المفاوض الجزائري على المفاوض الفرنسي طبقا لمبدأ كلاوز فتز : إن "الحرب هي أقصى الوسائل المستعملة لتحقيق هدف سياسي" ، كما

أن هذا المبدأ يسمح بتحويل الصراع بين الثورة والاستعمار من صراع بين عسكريي الطرفين فقط إلى مفاوضات بين سياسيي الطرفين، ونعتقد أن هذا هو التفسير الموضوعي لقبول ومباركة العسكريين الذين شاركوا في مؤتمر الصومام لمبدأ أولوية السياسي على العسكري، خاصة وأن أغلب المشاركين في المؤتمر عسكريين ولم يكن بينهم إلا عبان رمضان كسياسي.

وتتكشف طموحات عبان رمضان في زعامة الثورة عند صياغة مبدأ أولوية الداخل على الخرج. وكان هدفه الحقيقي من ذلك هو إبعاد الوفد الخارجي بزعامة بن بلة عن قيادة الثورة ونقل السلطة إلى لجنة التنسيق والتنفيذ (CCE)التي يقودها عبان رمضان في الداخل وكي يجسد عبان سلطته على الثورة أرسل لمين دباغين إلى القاهرة وكلفه بمهمة قيادة الوفد الخارجي هناك وإبعاد بن بلة الذي صورته وسائل الإعلام المصرية والعالمية على أنه زعيم الثورة.

وقابل بن بلة وأحمد محساس وآخرون قرارات مؤتمر الصومام بالرفض لأنه لم تحضره في نظرهم كل قيادات الثورة ومناطق البلاد، كما أعطى القيادة للسياسيين الممثلين في المركزيين وجماعة فرحات عباس والعلماء داخل هياكل الثورة وعلى رأسها المجلس الوطني للثورة الجزائرية (CNRA) وCCE. وأبعد

التاريخيين وأعضاء المنظمة الخاصة، ويستند هؤلاء الرافضون على أنه تم الاتفاق بين منظمي الثورة قبل انطلاقها على أن القيادة العليا لها يجب أن تنحصر في أعضاء المنظمة الخاصة فقط أي بعبارة أخرى العسكريين، وكي يعطي بن بلة غطاء إيديولوجيا لصراعه مع عبان اتهمه بالتخلي عن المبادئ الإسلامية في وثيقة الصومام، وهذه التهمة ليست صحيحةفي حقيقتها، ونشير إلى أن هذه الفكرة التي نشرها بن بلة ومحساس هي التي جعلت بعض التيارات الإيديولوجية اللائكية والشيوعية تتبنى وثيقة الصومام كمرجعية لها بعد الاستقلال ووظفتها في صراعها الإيديولوجي مع خصومها من الوطنيين والإسلاميين الذين يستندون أكثر على بيان أول نوفمبر الذي يقول بـ "إقامة دولة جزائرية ديمقراطية وإجتماعية ضمن إطار المبادئ الإسلامية" ، لكن القراءة المتأنية في وثيقة الصومام تبين ضحالة طرح هذه التيارات الإيديولوجية، وأن الوثيقة لم تتخل قط عن بيان أول نوفمبر بل جسدته عمليا على أرض الواقع(2).

وفتحت قرارات مؤتمر الصومام الباب على مصراعيه لأزمات وصراعات داخل الثورة بين السياسي والعسكري من جهة وبين الداخل والخارج من جهة أخرى، وقد وصلت هذه الصراعات في بعض الأحيان إلى حد استعمال العنف، فقد هدد عبان رمضان

مثلا بوصفه منسق CCE بإرسال 4000 مجاهد إلى تونس لمعاقبة وتصفية كل من يرفض قرارات مؤتمر الصومام –حسب آيت أحمد – (3). وتعمقت الخلافات والصراعات على السلطة بين عبان وبن بلة، وكادت أن تعصف بالثورة لولا اختطاف سلاح الطيران الفرنسي للطائرة المغربية التي كانت تقل كلا من بن بلة وبوضياف وآيت أحمد وخيدر في 24 أكتوبر 1956 مما جعل العقيد عمار بن عودة يصرح بعد عقود أن فرنسا قد قدمت خدمة جليلة للثورة بإلقائها القبض على هؤلاء الزعماء(4).

وأصبح عبان بعد عملية اختطاف الطائرة هو الزعيم الأوحد للثورة ليدخل فيما بعد في صراع مع حليفه بالأمس كريم بلقاسم ولينتهي مصيره بالإغتيال في ديسمبر 1957، واعتبر الكثير أن اغتيال عبان كانت بداية لتسلط العسكريين على الثورة ومصير الجزائر فيما بعد. فهل صفى العسكريون فعلا عبان رمضان بسبب حرصه على تطبيق مبدأ أولوية السياسي على العسكري؟

2- لماذا اغتيل السياسي عبان رمضان؟

انعقد مؤتمر المجلس الوطني للثورة الجزائرية (CNRA) في القاهرة في أواخر شهر أوت من عام 1957، وشارك فيه اثنا عشر عسكريا وعشرة سياسيين، وتم فيه الانقلاب على قرارات مؤتمر

الصومام حيث نص مؤتمر 1957 على "أن الأولوية للسياسي على العسكري ولا تمييز بين الداخل والخارج" كما أكد على المبادئ الإسلامية للثورة مثلما نص عليها بيان أول نوفمبر 1954، وحدث أكبر انقلاب داخل القيادة العليا للثورة بتغيير لجنة التنسيق والتنفيذ التي انبثقت عن مؤتمر الصومام فأدخل أربعة عقداء كأعضاء فيه وهم عبد الحفيظ بوصوف وبن طوبال وعمر أو عمران ومحمود شريف إلى جانب كريم بلقاسم، وأضيف إليهم كل من السياسيين فرحات عباس وعبد الحميد مهري إلى جانب عبان رمضان، وأبعد كل من بن يوسف بن خدة وسعد دحلب حليفي عبان رمضان بهدف عزل هذا الأخير داخل لجنة التنسيق والتنفيذ لأنه أراد زعامة الثورة وهو ليس من التاريخيين الذين أشعلوا فتيلها في ليلة أول نوفمبر.

وبهذا الشكل انتقل صنع القرار إلى العقداء الخمسة في لجنة التنسيق والتنفيذ، أما السياسيون فقد انحصر دورهم في تزكية القرارات المتخذة، وكان لا يسمح لهم بالمشاركة في بعض الاجتماعات، وحاول عبان مقاومة ذلك مما دفع العقداء إلى إبعاده تماما فلا ترسل له دعوات اجتماعات لجنة التنسيق والتنفيذ مما أثار حفيظته وغضبه فأصبح يهدد بدخول الجزائر وكشف خبايا الصراع متهما العقداء بالامتيازات والانحراف عن الثورة ومبادئها.

اجتمع العقداء الخمس في تونس للنظر في مسألة عبان فاتخذوا قرارا بتصفيته، ويقول محمد لبجاوي أن بوصوف هو صاحب القرار أما الأخرون فقد فضلوا الاكتفاء بسجنه فقط ، وردد كريم نفس القول(5)، ولاستدراج عبان طلب العقداء منه الدخول من سويسرا – التي هرب إليها – إلى المغرب الأقصى بذريعة أنه الوحيد القادر على حل بعض المشاكل التي نشبت بين جبهة التحرير الوطني والقيادة الملكية المغربية، فاستقل الطائرة ليستقبله العقداء في المغرب ثم يسلم إلى رجلين من رجالات بوصوف لينفذوا فيه حكم الإعدام الذي صدر في حقه بتونس، ولم يعلم هذين الرجلين أنهما قتلا عبان رمضان واعتقدا أنهما أعدم أحد الخونة كما قيل لهما، وعندما كُشف أحدهما أنه قتل عبان أصيب بهستيريا ثم فقد عقله.

وتعددت الآراء حول خلفيات وأسباب تصفية عبان رمضان وغلب الرأي القائل أن العسكريين تخلصوا منه لأنه أراد أخذ الحكم منهم بدفاعه المستميت عن مبدأ أولوية السياسي على العسكري، ويذهب أصحاب هذا الطرح إلى حد تفسير أزمات الجزائر اليوم بفشل عبان في تجسيد هذا المبدأ أمام العسكريين، ويقولون بأنه منذ تصفية عبان أصبح الحكم الفعلي في يد العسكريين الذين جلبوا الويلات للبلاد – حسب تعبيرهم – واتخذت التيارات الإديولوجية

اللائكية والشيوعية عبان رمضان مرجعية ورمزا ثوريا لهم، أما العقداء فكل واحد منهم ينفي التهمة عنه ليلقيها على الآخرين.

وبعد 42 سنة من اغتيال عبان رمضان يقول علي كافي أن الحكم بالإعدام على عبان صدر بعد اكتشاف اتصالات له بالمخابرات الاستعمارية، ووصل إلى حد اتهامه بالخيانة بشكل غير مباشر(6)، ونعتقد أن كافي أراد تصفية حسابات مع عبان رمضان فحرف الأحداث عن حقيقتها وأغفل أمرا أساسيا وهو أنه من المعقول والمقبول أن يكون عبان على اتصال بالسلطات الاستعمارية والتفاوض معها بحكم منصبه كمنسق للقيادة العليا للثورة آنذاك الممثلة في لجنة التنسيق والتنفيذ، ولم يكن عبان يخبر العسكريين بمفاوضاته ومختلف اتصالاته بالسلطات الفرنسية لاعتقاده أن ذلك من صلاحياته ومهامه ولا دخل للعسكري فيها وما على هذا الأخير إلا تنفيذ أوامر السياسي بحكم قرارات مؤتمر الصومام .

ويمكن أن يكون كافي أقرب إلي الموضوعية لو قال أن عبان أعدم لأنه اراد التوصل إلي حل وسط للقضية الجزائرية تشبه الطريقة التي حلت بها القضيتين التونسية والمغربية في عام 1956 ،ورفض العسكريون ذلك لأنهم يريدون استقلالا تاما للجزائر لا استقلالا مقيدا و جزئيا ، ويمكن دعم هذا الطرح بما نقله بلعيد

عبد السلام الذي كان مسؤولا على الطلبة في عام 1956 من أن بن خدة صديق عبان طلب منه أن يدخل الطلبة وحتى تلاميذ المدارس في إضراب مفتوح لأن مسألة حل القضية الجزائرية لن تتجاوز سنة كاملة، ولم يقال هذا الكلام للطلبة إلا لأن عبان ورفاقه كانوا متقدمين في المفاوضات مع السلطات الفرنسية (7).

ورغم كل هذه الفرضيات فإنه لا يمكن لنا فهم خلفيات الاغتيال إلا إذا وضعنا في الحسبان عدة مسائل هامة ومنها دخول كريم بلقاسم وعبان رمضان في صراع عنيف حول قيادة الثورة بعد اعْتِقال الزعماء الخمس في أكتوبر 1956، وقد وصلت درجة الصراع إلى حد استعانة فرحات عباس بالمكانة الروحية والدينية للشيخ البشير الإبراهيمي لتهدئة الصراع بين كريم وعبان قبل فوات الأوان، ويروي فرحات عباس أن الإبراهيمي قال له: "لا بد من فك النزاع بسرعة لأن إذا قبائليان تنازعا فإن الدماء ستسيل حتما"(8). كما يجب ألا تغيب عن ذهن المؤرخ الباحث في القضية مسألة إثارة عبان الجميع ضده بسبب صراحته وانتقاداته اللاذعة وعنجهيته، فقد انتقد بوصوف ووصف أساليبه في المغرب ومنطقة الغرب الجزائري بالستالينية والبوليسية، وعرف أيضا عن عبان مدى احتقاره وإهانته لغير المثقفين، ويروي المحامي مبروك بلحسين أنه طلب من عبان السماح له بالالتحاق بالجبل كمقاتل

فرفض عبان ذلك وأمره بالالتحاق بالخارج وقال له" نحن المثقفون نمثل العقل المدبر والمخطط أما الآخرون فمهمتهم التنفيذ وتحمل المشاق"، ويروي بلحسين أيضا أنه عند وصول أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ إلى القاهرة بعد خروجها من الجزائر بعد إلقاء القبض على العربي بن مهيدي، فنظم أعضاء اللجنة ندوة صحفية وأراد كريم بلقاسم أن يكون منشطها فقال له عبان بكل احتقار "بأي لغة ستحدثهم يا حمار أبالقبائلية ! "(9). ونعتقد أن هذه السلوكات والتصرفات من عبان قد زرعت الضغينة في قلوب زملائه وخصومه على حد سواء فتخلصوا منه عند أول فرصة سنحت لهم لأنه لا يمكن لنا إهمال العامل النفسي الذي له تأثير فعال على العلاقات السياسية بين الأفراد.

لكن يمكن لنا تجاوز كل هذه العوامل ولو أنها ساهمت بشكل غير مباشر في الإسراع في تصفية عبان إلا أننا نعتقد أن السبب الرئيسي لاتخاذ قرار إعدامه هو أن عبان تجاوز الخط الأحمر عند ما هدد بكشف خبايا الصراع داخل قيادة الثورة وإنزالها إلى الشارع مما يمكن أن يهدد وحدة الثورة ومعنويات المجاهدين في الداخل، خاصة وأن العقداء كانوا تحت تأثير ما قام به مصالي الحاج في عام 1953 عندما أخرج صراعه مع المركزيين من السرية إلى العلانية فكاد أن يشعل حربا أهلية بين الجزائريين.

ونعتقد أن عبان رمضان لم يلتزم بمبدأ أساسي ثابت في النظام الجزائري منذ إنشاء نجم شمال إفريقيا، فحزب الشعب فحركة الانتصار للحريات الديمقراطية ثم أثناء الثورة ولا يزال سائدا إلى حد اليوم ويتمثل هذا المبدأ في عدم تجاوز خطوط حمراء يحددها النظام ومنها الحفاظ على الوحدة وسرية الاختلافات والصراعات بداخله. فإن كان عبان قد تجاوز الخط الأحمر فدفع الثمن فإن الباءات الثلاث (كريم بلقاسم، بوصوف، بن طوبال) يعتبرون أحسن مثال على مدى الالتزام بعدم تجاوز الخطوط الحمراء عندما آل إليهم النفوذ داخل الثورة بعد اغتيال عبان رمضان رغم وصول صراعاتهم إلى درجات لا تحتمل. فلماذا؟

3 – نفوذ الباءات الثلاث

تعددت مراكز صنع القرار في الثورة الجزائرية فنجد لجنة التنسيق والتنفيذ ثم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وولايات الداخل وجيش الحدود وفيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا والسجناء الخمس، ويعتبر الباءات الثلاث وهم في كل من كريم بلقاسم وعبد الحفيظ بوصوف ولخضر بن طوبال النواة الأكثر تأثيرا في صناعة القرار إن لم نقل أن القرار الأخير يعود إليهم قبل بروز بومدين على رأس قيادة الأركان العامة في عام 1960. فمن

هم هؤلاء الثلاثة؟ ومن أين يستمدون نفوذهم وقوتهم ؟ ولماذا بقوا وزراء فقط في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (GPRA) ولم يتول أي واحد منهم رئاسة هذه الحكومة وفضلوا تسليمها إلى فرحات عباس ثم بن يوسف بن خدة ؟ وكي نجيب على كل هذه التساؤلات علينا أولا التطرق إلى مميزات وصفات ونفوذ كل واحد منهم.

أ-**كريم بلقاسم** : ولد في ذراع الميزان بمنطقة القبائل وهو من أصول ريفية برجوازية ومن قدماء المنظمة الخاصة، وقد لعب دورا كبيرا في القضاء على الأزمة البربرية في منطقة القبائل عام 1949 وكافاه حزب حركة الانتصار للحريات الديموقراطية على ذلك بترقيته إلى مسؤول الحزب على كل منطقة القبائل, وانضم الى لجنة الخمسة التى انبثقت عن لقاء مجموعة 22 الذي لم تشارك فيه منطقة القبائل ، فأصبح كريم بلقاسم بذلك من التاريخيين التسع وهو الوحيد الذي بقي منهم بعد استشهاد كل من ديدوش مراد ومصطفى بن بولعيد والعربي بن مهيدي وسجن كل من رابح بيطاط واحمد بن بلة ومحمد بوضياف وحسين ايت أحمد ومحمد خيدر. وقد لعب كريم دورا كبيرا في صياغة قرارات مؤتمر الصومام قبل أن ينقلب على حليفه السابق عبان رمضان في مؤتمر المجلس الوطني للثورة الجزائرية في القاهرة عام 1957، ويستمد

كريم نفوذه بوصفه وزيرا للقوات المسلحة في الحكومة المؤقتة الأولى والثانية بالإضافة الى ولاء الولاية الثالثة وجزء من الولاية الرابعة له في الداخل فيعتبر بذلك الأقوى ضمن الباءات الثلاث.

ب – **عبد الحفيظ بوصوف:** ولد بميلة وهو من قدماء المنظمة الخاصة وشارك في لقاء مجموعة 22 بالمدنية ، وتولى قيادة الولاية الخامسة (الغرب الجزائري) بعد صعود بن مهيدي الى عضوية لجنة التنسيق و التنفيذ ، ويتميز بوصوف بالكفاءة والقدرة على التنظيم والصرامة والانضباط الشديد، ويعتبر مؤسس MALG (وزارة التسليح والاتصالات العامة) التي انبثق منها الأمن العسكري (SM) بعد الاستقلال:

ويستمد بوصوف نفوذه من تحكمه في وزارة التسليح والاتصالات العامة التي تضم حوالي 1400 مجاهد تحت إمرته في الخارج، ويراقب عبرها كل تحركات القادة ويعرف كل صغيرة وكبيرة عنهم، ووصل إلى حد العلم بما يحدث حتى داخل قيادة الجيش الاستعماري ذاته، كما ضمن أيضا ولاء الولاية الخامسة له وجيش الحدود الذي لعب دورا في إنشائه وتسليحه بأرقى المعدات معتقدا أن هذا الجيش سيكون تحت إمرته بعد الاستقلال وأداته للصعود إلى الحكم، لكنه فقد نفوذه على هذا الجيش بعد تمرد صنيعته بومدين عليه في نهاية الثورة المسلحة.

ج–**لخضر بن طوبال** : ولد بالخروب وهو من قدماء **المنظمة** الخاصة وشارك في لقاء مجموعة 22، وتولى قيادة الولاية **الثانية** (الشمال القسنطيني) بعد استشهاد ديدوش مراد ثم زيغود **يوسف**، وقد شارك في مؤتمر الصومام ويبدو أنه تحفظ على مبدأي **أولوية** السياسي على العسكري وأولوية الداخل على الخارج، **وأصبح** وزيرا للداخلية في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، **ويستمد** نفوذه من ولاء الولاية الثانية له وسيطرته على أجهزة جبهة **التحرير** الوطني في الخارج.

ونلاحظ أن نفوذ الباءات الثلاث نابع من امتلاكهم الشرعية **التاريخية**، فهم من قدماء المنظمة الخاصة، وكانوا أيضا إما ضمن **مجموعة** 22 أو من التاريخيين التسع بالنسبة لكريم، كما يمتلك كل **واحد** منهم قوة عسكرية موالية له يمكن استعمالها ضد خصومه مما **يمكن** أن يهدد وحدة الثورة ويحولها إلى تقاتل بين الإخوة في أي **لحظة**. لكن تميز هؤلاء الثلاثة رغم صراعهم بعدم تجاوز هذا **الخط** الأحمر وتعريض وحدة الثورة للخطر مهما اشتد الصراع **بينهم**، كما أنهم متفقون ضمنيا على إبقاء النفوذ بين أيديهم فكانوا **يتوحدون** ضد كل من يهدد هذا النفوذ. ويمكن القول أن العلاقة **بينهم هي** علاقة توازن داخل نظام الثورة وأي إخلال بهذا التوازن **يمكن** أن يعرض الثورة للخطر في العمق، ولهذا السبب فلا أحد

منهم كان يسمح للآخر بتولي رئاسة الحكومة المؤقتة فكانوا يلجأون دائما إلى اختيار رئيس الحكومة ليس منهم لكنه ضعيف كي يبقى تحت نفوذهم، ومنذ هذه الفترة تجسدت في الجزائر فكرة الرئيس الألعوبة أو القراقوز الذي تتحكم فيه قوى خفية فاعلة.

ويشهد تاريخ الثورة أن وعي الباءات الثلاث بأن مصلحة الثورة ووحدتها فوق كل شيء جعلتهم يلجأون في بعض الأحيان إلى سياسيين عقلاء للتحكيم بينهم والخضوع لحكمهم عندما تشتد الصراعات بينهم وتصل إلى درجة يمكن أن تهدد وحدة الثورة. لكن لم يمنعهم ذلك من محاولة كل واحد منهم التخلص من خصمه بأساليب دنيئة لم تظهر فيها بصماتهم مثلما حدث في محاولة لعموري الانقلابية ضد الحكومة المؤقتة في عام 1958 أو اجتماع العقداء الأربعة بقيادة عميروش أو اجتماع العقداء العشر وإضعاف كريم بلقاسم كما سنرى فيما بعد.

4-العقيد محمد العموري وفشل محاولته الانقلابية ضد GPRA عام 1958 :

يعتبر العقيد محمد لعموري من المناضلين القدماء في حزب الشعب ثم حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، ولقد اشماز من تعيين محمود شريف قائدا للولاية الأولى (الأوراس) الذي قال عنه

فتحي الديب في تقرير للمخابرات المصرية إلى عبد الناصر بأنه "كان ضابطا في الجيش الفرنسي وحارب ضد جيش التحرير الوطني فوقع أسيرا، فاختار الانضمام إلى الثورة بعدما قام بعملية ضد الاستعمار للبرهنة على حسن نيته عام 1955 " (10). كما لم يخفي العموري أيضا اشمئزازه وانتقاداته اللاذعة لكريم بلقاسم لأنه سمح بتغلغل الضباط الفارون من الجيش الفرنسي إلى القيادة العليا لجيش التحرير الوطني وعلى رأسهم الكومندان إيدير مولود الذي قال عنه بن طوبال بأنه "كان قائد فيلق في الجيش الاستعماري يضم 90 % من الجزائريين، وقد واجه هذا الفيلق جيش التحرير الوطني في معركة كادينا في الشمال القسنطيني، كما شارك في عدة عمليات تمشيط ضد المجاهدين، وكان جنوده يتحصنون ليلا ونهارا في مناطق بني صبيح وأولاد مبارك وبني تليلان تطبيقا للتكتيك الجديد الذي وضعه الجيش الفرنسي بهدف فصل الشعب عن الثورة"(11). وقد تألم العموري عندما عين الكومندان إيدير مسؤولا على ديوان قائد القوات المسلحة كريم بلقاسم وأصبح يعطي أوامره للعقيد محمدي السعيد قائد أركان جيش التحرير الوطني في الشرق.

وأمام انتقادات العموري لكريم عاقبه هذا الأخير بإبعاده إلى السعودية ليخلفه العقيد نواورة على رأس الولاية الأولى وهو صديق للعموري، ولقي العقيد عمار بوقلاز قائد القاعدة الشرقية

(سوق أهراس) نفس مصير صديقه لعموري حيث أبعد إلى العراق ليخلفه الكومندان عواشرية الذي يشارك لعموري نفس الآراء والأفكار مثل العقيد نواورة.

وشرع العقيد لعموري يخطط لانقلاب عسكري ضد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية المنحرفة عن مبادئ الثورة في نظره. واستند لعموري في خطته على القوات العسكرية الموجودة تحت قيادة صديقه نواورة في الولاية الأولى وعواشرية في القاعدة الشرقية، وانضم إليهم الكومندان جمعي سعدي الملقب بمصطفى لكحال الذي كان طالبا في القاهرة وله علاقات حميمية مع نظام عبد الناصر، فاستطاع أن يكسب الدعم المصري للإنقلابيين لأن عبد الناصر كان شديد الاستياء من قيادة الحكومة المؤقتة ويعتبرها بعيدة عن طروحاته العروبية والإسلامية، وأراد عبد الناصر تنصيب لمين دباغين القريب منه على رأس الحكومة المؤقتة بعد نجاح الانقلاب، كما كسب لكحال أيضا دعم المناضل العروبي الإسلامي التونسي صالح بن يوسف المعارض لبورقيبة وأراد الإطاحة به مما يسمح بإشراك تونس في الكفاح المسلح ضد الاستعمار الفرنسي في إطار فكرة جيش تحرير المغرب العربي التي وراءها البطل عبد الكريم الخطابي.

وكان منظمو الانقلاب الذي بلغ عددهم حوالي خمسين ضابطا من ضباط جيش التحرير الوطني يجتمعون في منطقة الكاف بتونس لوضع مخطط يستهدف الإطاحة بالحكومة المؤقتة التي يرأسها الاندماجي فرحات عباس في نظرهم وإلقاء القبض على العقيد محمود شريف و الباءات الثلاث (كريم، بوصوف، بن طوبال) العاجزون على إمداد الثورة بالسلاح. ويقول بن طوبال انه كان على علم بالمؤامرة و اتصالات لعموري بنظام عبد الناصر، وكان سائق لعموري يخبره بكل صغيرة و كبيرة (12).

ويبدو أن بن طوبال وبوصوف كانا يعلمان بتحركات لعموري بحكم منصبهما فالأول كان وزيرا للداخلية والثاني مسؤولا على المخابرات التي لا تخفى عنه كل صغيرة وكبيرة إلا أنهما تركا الأمور تسير كما يراد لها لأن عملية الانقلاب تسمح لهما بالتخلص من منافسهما كريم بلقاسم الذي خفي عنه كل شيء، أما بن طوبال وبوصوف فيمكن لهما أخذ حذرهم يوم تنفيذ العملية ويتدخلان بعد تصفية الانقلابيين لكريم بلقاسم.

ولحسن حظ كريم بلقاسم أن اكتشف البربري الليبي سالم شلبك المؤامرة عندما سمع لعموري يحدث بعض رفاقه عنها بالشاوية –حسب ما يرويه كافي– فأخبر محمود شريف الذي أخبر بدوره كريم بلقاسم ؛ فطلب كريم من بورقيبة مساعدته في إلقاء

القبض على المتآمرين ضد الحكومة المؤقتة، وأسرع الرئيس التونسي بالمساعدة بقوات عسكرية لأن مصيره مرتبط بإفشال المحاولة الانقلابية التي دعمها خصمه اللدود صالح بن يوسف، فألقي القبض على مجموعة لعموري وهرب البعض منهم في نوفمبر 1958.

وحوكم العقيد لعموري ورفاقه في محكمة عسكرية ترأسها العقيد هواري بومدين بمساعدة كل من العقيد سليمان دهيليس (سي صادق) والكومندان قايد أحمد (سي سليمان)، وأصدرت المحكمة حكما بالإعدام في كل من العقداء لعموري ونواورة والكومندان عواشرية ومصطفى لكحال، ونفذ فيهم الحكم في مارس من عام 1959، كما صدر الحكم بسجن كل من الكومندان عبد الله بلهوشات ومحمد الشريف مساعدية وأحمد دراية ولخضر بلحاج وغيرهم ، وقد أطلق بومدين سراح هؤلاء السجناء عندما أصبح قائدا للأركان العامة لجيش التحرير الوطني في عام 1960 كي يقفوا معه في وجه زحف الضباط الفارون من الجيش الفرنسي إلى أعلى مناصب جيش التحرير الوطني، وأرسل بومدين هؤلاء الضباط السجناء رفقة الكومندان عبد العزيز بوتفليقة إلى الحدود المالية الجزائرية لتنظيم الثورة وهيكلة جيش التحرير في جبال الهقار

وتوات وقورارة وتيديكلت في الصحراء الكبرى لإفشال المخططات الفرنسية التي تهدف إلى فصل الصحراء عن الجزائر.

ونسجل في قضية لعموري المؤلمة مدى انضباط العقيد بومدين واكتسابه لثقافة الدولة أثناء الثورة لأنه بالرغم من تعاطفه ومشاركة لعموري نفس الآراء والمواقف والأفكار إلا أنه كان قاسيا معه في الحكم لسببين أولهما تعامل لعموري مع مخابرات أجنبية وهي المخابرات المصرية وثانيهما استعماله لأسلوب العنف والانقلابات في تعامله مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية مما يمكن أن يعرض الثورة لخطر الانقسام والتفكيك والتقاتل بين أبنائها.

ولا يفوتنا ونحن بصدد الحديث عن قضية العقيد لعموري الإشارة إلى الاتهام الذي وجهه مسؤول المخابرات المصرية فتحي الديب إلى عبد الحفيظ بوصوف حيث يقول بأنه كان يضغط من أجل الإسراع في إعدام لعموري كي لا يكشف هذا الأخير بأن بوصوف كان شريكه في المؤامرة بهدف تصفية كريم بلقاسم (13). لكننا نشك في أقوال الديب وندخلها في إطار خلافه آنذاك مع الباءات الثلاث، لكننا لا نستبعد فكرة أن بوصوف يمكن أن يكون على علم بالمؤامرة كما سبق لنا شرح ذلك. ونجد في إطار هذه التهم الغير بريئة محاولة علي كافي اتهام كريم بلقاسم وبوصوف

بأنهما حاولا التخلص من بن طوبال بواسطة عميروش، ويستند في ذلك على إرسالهما تهنئة له على عملية لابلويت (الزرق) كي تعطيه ذريعة ودعما لدعوة عميروش الى اجتماع العقداء في الجزائر (14) ،فإلى أي مدى صحة ذلك ؟.

5-اجتماع العقداء الأربعة واستشهاد كل من عميروش وسي الحواس.

دعا العقيد عميرش قائد الولاية الثالثة قادة الولايات إلى اجتماع فيما بينهم للتنسيق حول مسألة الأسلحة التي قل دخولها إلى الجزائر وتحذيرهم من تسلل وتغلغل عناصر موالية للاستعمار إلى داخل الثورة لتحطيمها، ولم يكن يعلم العقيد عميروش أنه وقع ضحية المخابرات الاستعمارية ومخططا نسجه الكابتن ليجي Leger بإتقان هدفه زرع الشك والبلبلة في صفوف المجاهدين، وعرفت هذه العملية بقضية الزرق أو لابلويت ، وقد بولغ في تعداد عدد ضحاياها فقدرها علي كافي ب1800 مثقف صفاهم عميروش في الولاية الثالثة فقط و500 منهم في الولاية الرابعة (15) ، أما النقيب محمد بن يحي المدعو علاوة الذي كان ضابطا في الولاية الثالثة فقدرها ب6000 ضحية وكاد أن يكون أحد ضحايا البلويت لو لم ينقذه عبد الرحمن ميرة الذي خلف عميروش على رأس الولاية

الثالثة بعد استشهاد هذا الأخير في 29 مارس 1959، ويفسر بن يحي عملية البلويت بتأثير بعض القادة في الولاية الثالثة على عميروش بهدف تصفية بعض المثقفين والمتعلمين خوفا من أن ينافسوهم على القيادة مستقبلا(16).

انعقد الاجتماع الذي دعا إليه العقيد عميروش بضواحي جيجل ما بين 6 و12 ديسمبر 1958 ، وحضره إلى جانب العقيد عميروش كل من العقيد سي الحواس قائد الولاية السادسة والحاج لخضر قائد الولاية الأولى وسي محمد بوقرة قائد الولاية الرابعة، ورفض الحضور كل من العقيد لطفي قائد الولاية الخامسة الموالي لبوصوف وعلي كافي قائد الولاية الثانية الموالي لإبن طوبال ويعود سبب رفض كل من لطفي وكافي الحضور إلى هذا الاجتماع إلى اعتقادهما بأنها محاولة من عميروش لجمع قادة ولايات الداخل ودفعهم إلى دعم كريم بلقاسم ضد كل من غريميه بوصوف وبن طوبال.

ويذهب علي كافي أبعد من ذلك عندما يقول بأن عميروش أراد بعقده هذا الاجتماع الظهور بأنه هو زعيم الثورة في الداخل لأنه كان وراء إنقاذها من الموت بعد ما طهر صفوفه من العملاء في قضية البلويت ولم يكن يدري أنه وقع ضحية المخابرات الاستعمارية(17).

ونعتقد أن دعوة عميروش لاجتماع قادة الداخل ما هي إلا محاولة منه للتنسيق بين قادة الداخل لمواجهة نقص الأسلحة والضغط الذي تعاني منه الثورة خاصة بعد وصول الجنرال شارل ديغول إلى الحكم والشروع في تنفيذ مخططه الجهنمي للقضاء على الثورة.

ومن أهم القرارات التي اتخذت في اجتماع العقداء الأربعة – حسب الحاج لخضر – هي ضرورة حفر ممرات تحت الأرض بين الحدود التونسية الجزائرية لتمرير السلاح عبرها إلى الداخل مما يتطلب إمكانيات تقنية هائلة يجب على الحكومة المؤقتة توفيرها بأي ثمن.

كما طلب العقداء الأربعة الحكومة المؤقتة بدخول الجزائر خاصة وزير القوات المسلحة كريم بلقاسم الذي يجب أن يكون مكانه داخل البلاد وليس خارجها في نظرهم (18)، هذا ما يدحض الطرح القائل بأن عميروش أراد بدعوته للاجتماع تقديم الدعم لكريم بلقاسم في إطار الصراع بين الباءات الثلاث.

وأوفد القادة الأربعة عمر أو صديق إلى الحكومة المؤقتة في تونس لإبلاغها بالقرارات المتخذة في اجتماع جيجل، وكلف المجتمعون كل من العقيدين عميروش وسي الحواس بالذهاب إلى تونس برفقة قوات خاصة للضغط على الحكومة المؤقتة وإرغامها

على تنفيذ القرارات المنبثقة عن اجتماعهم، ولحسن حظ الحكومة المؤقتة وعلى رأسها الباءات الثلاث أن استشهد العقيدين عميروش وسي الحواس والقوات الخاصة المرافقة لهما في معركة جبل ثلمر بوسعادة في 29مارس 1959، فبقيت تلك القرارات حبرا على ورق.

إن ظروف استشهاد كل من العقيدين عميروش وسي الحواس دفعت البعض إلى التشكيك واتهام أطراف في الحكومة المؤقتة بأنها كانت وراء كشف وتحديد الجيش الاستعماري لمواقعهما وتصفيتهما، ومن هؤلاء المشككين نجد الكابتن محند اعراب بسعود الذي كان ضابطا في الولاية الثالثة ثم الرابعة، ويقول بأنه حقق في قضية استشهاد البطلين عندما كان مكلفا بمهمة في وجدة فاكتشف أن ناصف عمار وبن اعراب رشيد المكلفين باستخدام أجهزة الاتصال قد استعملا في اتصالهم بعميروش وسي الحواس كودا أو رمزا معروفا لدى الجيش الاستعماري وكانا على علم بذلك، فسمح ذلك للجيش الفرنسي اكتشاف مواقع تواجد كل من عميروش وسي الحواس، وبالغ الكابتن محند اعراب بسعود عندما يتهم صراحة بومدين وبوصوف بأنهما كانا وراء تصفية عميروش لأن هذا الأخير كان يطالب برأس بوصوف ورفض بدعم من سي محمد تعيين بومدين كقائد للأركان العامة(19).

يجب على الباحث الموضوعي التحفظ على هذا التصريح الخطير ويضع في الحسبان أن بسعود ينطلق في شهاداته وأقواله من جهوية ضيقة فهو ضد الجميع إلا أبناء منطقته، كما لا نعلم ما يقصده بسعود عن قيادة بومدين للأركان العامة فهل يقصد قيادته للأركان في الغرب أم الأركان العامة؟ وإذا كان يقصد هذه الأخيرة فالجميع يعلم أن بومدين لم يصبح قائدا للأركان العامة إلا بعد اجتماع العقداء العشر في الثلاثي الأخير من عام 1959، وما انبثق عنه من اجتماع للمجلس الوطني للثورة الجزائرية ما بين 20 ديسمبر 1959 و20 جانفي 1960.

6-اجتماع العقداء العشر وصعود جيل عسكري جديد

تزايد الضغط على الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية برئاسة فرحات عباس بسبب عجزها عن إيجاد الحلول للمشاكل التي خلقها ديغول للثورة وعلى رأسها صعوبة إدخال السلاح إلى الجزائر بسبب خطي موريس وشال، وتعقدت مشاكل الحكومة المؤقتة باحتدام الصراع بين الباءات الثلاث مما جعل عبد الحميد مهري يقول أن عدم فعالية الحكومة المؤقتة يعود إلى انشغالها بحل الصراع بين بن طوبال وكريم وبوصوف الذين كانوا يضعون مسدساتهم فوق الملفات.

وتصدر عميرة علاوة قائمة المنتقدين لرئيس الحكومة المؤقتة فرحات عباس ووصفه بالاندماجي الذي أراد الاستيلاء على الثورة ثم تحريفها خدمة لأسياده الفرنسيين حسب تعبيره، فاضطر لمين دباغين المسؤول المباشر على عميرة علاوة إلى إبعاده عن المغرب وإرساله إلى لبنان، لكن لم يكف عميرة علاوة عن انتقاداته اللاذعة هناك، فاستدعاه فرحات عباس إلى القاهرة، فعندما صعد إلى الطابق الخامس لمبنى الحكومة المؤقتة الواقع في العمارة رقم 4 مديرية التحرير -غاردن سيتي بالقاهرة. وبعد خمس دقائق من صعوده تحول علاوة إلى جثة هامدة على الأرض بعد ما رمي من النافذة أو ألقى بنفسه منها حسب فرحات عباس الذي اعتبر ذلك انتحارا عكس لمين دباغين الذي اتهم عباس وبوصوف باغتيال صديقه عميرة علاوة(20).

وكشف لمين دباغين اتهاماته لكل من فرحات عباس رئيس الحكومة المؤقتة وبوصوف مسؤول المخابرات في قضية عميرة علاوة، فانتهز كريم بلقاسم الفرصة كي يحقق هدفه المتمثل في رئاسة الحكومة المؤقتة وإبعاد منافسيه، فبدأ تنفيذ مخططه المحكم بدفع حليفه العقيد أوعمران إلى نشر فكرة مفادها أن السياسيين وعلى رأسهم عباس يريدون بث الفرقة بين العسكريين ليخلوا لهم الجو للتفاوض مع فرنسا على أساس حل وسط شبيه بالحل على

الطريقة التونسية، واقترح أوعمران فكرة إنشاء حكومة عسكرية مصغرة تتموقع في الجزائر بهدف تصعيد الكفاح المسلح وسد الطريق أمام السياسيين ودخول المفاوضات مع ديغول من موقع قوة.

وأمام الوضع المعقد الذي آلت إليه الحكومة المؤقتة بقيادة فرحات عباس وتصاعد الخلافات بين أعضائها اضطرت إلى تفويض الباءات الثلاث بتحضير اجتماع للعسكريين للتحكيم والبث في خلافات وصراعات الحكومة المؤقتة، فثبت بذلك مرة أخرى أن الجيش هو الملجأ الأخير دائما لحسم الصراعات وعجز السياسيين.

واختلف الباءات الثلاث حول من يحق له حضور اجتماع العسكريين، فأراد كريم دعم موقعه بإشراك الضباط الفارين من الجيش الفرنسي وعلى رأسهم الكومندان إيدير مولود إلى جانب قادة الأركان العامة والولايات.طبعا، إلا أن بوصوف وابن طوبال رفضا مقترح كريم جملة وتفصيلا ليتم الاتفاق في الأخير على مشاركة 10 عقداء فقط وهم هواري بومدين قائد الأركان في الغرب ومحمدي السعيد قائد الأركان في الشرق وقادة الولايات وهم لطفي قائد الولاية الخامسة وكافي قائد الولاية الثانية والحاج لخضر قائد الولاية الأولى وسليمان دهيليس (سي صادق) قائد الولاية الرابعة وسعيد يازوران الذي كان بتونس ومثل الولاية الثالثة بعد استشهاد

العقيد عميروش، أما الولاية السادسة فلم يمثلها أحد بعد استشهاد سي الحواس. ورفض العقيد لطفي في بداية الاجتماع الذي دام 94 يوما-حسب كافي – و110 يوما –حسب محمد حربي – حضور الباءات الثلاث لأنه من غير المعقول في نظره أن يكونوا الحكم والخصم في نفس الوقت إلا أنه سمح للباءات الثلاث بحضور الاجتماع في الأخير ليصل عدد الحاضرين إلى عشرة عقداء.

وتحول اجتماع العقداء العشر إلى لجنة تحضيرية لاجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية المقبل الذي يجب إعادة تشكيله أو توسيعه ومنه ستنبثق حكومة مؤقتة جديدة بالإضافة إلى صياغة برنامج وقوانين أساسية جديدة لجبهة التحرير الوطني، وفي حقيقة الأمر فإن كل القرارات قد اتخذت في اجتماع العقداء العشر، ولم يبق للمجلس الوطني للثورة الجزائرية الذي شكله العقداء أنفسهم إلا تزكية القرارات المتخذة، ومن هنا وضعت لبنة أساسية في النظام الجزائري بعد الاستقلال وتتمثل في اتخاذ قادة الجيش أهم القرارات واكتفاء مؤتمر الحزب بتزكيتها مثل ما حدث مثلا عند تعيين الشاذلي بن جديد رئيسا للجمهورية بعد وفاة هواري بومدين.

ونشبت خلافات حادة بين الباءات الثلاث أثناء اجتماع العقداء العشر فوقف كل من بومدين ولطفي وكافي إلى جانب بن طوبال وبوصوف ضد كريم الذي وقف إلى جانبه كل من محمدي

السعيد والحاج لخضر وسليمان دهيليس والسعيد يازوران، ويقول علي كافي أن كريم بلقاسم حاول تدبير محاولة اغتيال ضد كل من لطفي وبومدين وكافي بعدما لاحظ أن الاجتماع يسير لصالح منافسيه(21)، أما محمد حربي فيقول بأن كريم حاول اختطاف هؤلاء الثلاثة أي لطفي وبومدين وكافي بمساعدة الضباط الفارين من الجيش الفرنسي، وقد اكتشف محاولة الاختطاف الملازم بن يازار مسؤول الاتصال في الولاية الثانية فأخبر كافي الذي انتقل رفقة لطفي وبومدين إلى منزل كريم بقرطاج فوجدوه في اجتماع مع الكومندان إيدير مولود، وأحمد بن شريف وعبد القادر شابو المدعو مولاي وسليمان هوفمان وزرقيني وكلهم ضباط فارون من الجيش الفرنسي(22).

وقد اختلف العقداء العشر حول تشكيلة المجلس الوطني للثورة الجزائرية حيث أراد كريم بلقاسم ضم ضباط فارين من الجيش الفرنسي إلى تشكيلة المجلس لكن رفض الآخرون ذلك خاصة بومدين، ولم يتمكن إلا أحمد بن شريف من اكتساب العضوية في المجلس الوطني للثورة الجزائرية لأنه التحق بالثورة في بدايتها عكس الآخرين الذين التحقوا بها في عامي 1958 و1959، واستطاع بومدين أن يلحق بتشكيلة المجلس الوطني للثورة بعض ضباط جيش الحدود الموالين له كعلي منجلي وقايد أحمد والطاهر

الزبيري وعلي السواعي وعمار رجاي، وأصبح العسكريون يشكلون 3/2 من المجلس الوطني للثورة مقابل 3/1 فقط من السياسيين.

واجتمع المجلس الوطني للثورة الجزائرية الجديد في طرابلس ما بين 10ديسمبر 1959 و20 جانفي 1960 ليعين فرحات عباس رئيسا للحكومة المؤقتة بعد أن رفض كل من بوصوف وبن طوبال فكرة تنصيب كريم على رأسها، ويروي سعد دحلب الذي كان رئيسا للجنة تشكيل الحكومة المؤقتة المكونة من محمدي السعيد وبومدين أن هذا الأخير قال له أن بن طوبال جاءه باكيا ويقول له بأنه لن يتحمل أن يكون وزيرا للداخلية في حكومة يرأسها كريم بلقاسم(23).

ومن أهم قرارات اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية في طرابلس عام 1960 هو إنشاء الأركان العامة لجيش التحرير الوطني بقيادة العقيد بومدين الذي اقترحه العقيد محمدي السعيد لهذا المنصب ، وعلى الأركان العامة أن تعمل تحت سلطة لجنة وزارية للحرب(CIG) تتشكل من الباءات الثلاث، والهدف من هذا القرار هو توحيد جيش التحرير الوطني تحت قيادة مركزية موحدة، وقد ألحق هذا الاجتماع للمجلس الوطني للثورة هزيمة نكراء لكريم بلقاسم الذي تحول إلى مجرد وزير للخارجية في الحكومة المؤقتة

ففقد بذلك سلطته العسكرية، كما وجه الاجتماع ضربة قاضية أيضا لإبن طوبال وخاصة بوصوف الذي اعتقد في البداية أن صعود بومدين إلى قيادة أركان الجيش سيكون في صالحه لأن بومدين صنيعته فيكون بذلك أداته للوصول إلى السلطة بعد الاستقلال، وخفي على بوصوف مبدأ أن كل صنيعة تتمرد على صانعها خاصة إذا كانت الصنيعة شخصية قوية وذكية كبومدين.

ويعتبر اجتماع العقداء العشر في 1959 ثم المجلس الوطني للثورة الجزائرية 1960 نقطة تحول هامة في مسيرة الثورة والجزائر عموما لأنه أضعف الباءات الثلاث وأدى إلى صعود جيل عسكري جديد بقيادة بومدين الذي اكتشف في هذا الاجتماع ضحالة وضيق أفق السياسيين فاقتنع بأنهم لا يستحقون قيادة الثورة، وقد أشار بومدين إلى ذلك في تقرير لقيادة الأركان العامة بتاريخ 15جويلية 1961 حيث يقول :"إن اجتماع العقداء العشر سمح إلى بعضنا بأخذ صورة عن عمق السرطان الذي ينخر ثورتنا"، وأصبح الجيش يطالب بحقه في الممارسة السياسية واعتبر نفسه الضامن الوحيد للثورة.

ومنذ اجتماع العقداء العشر أصبح بومدين يخشى أن تذهب الثورة هباء منثورا بعد الاستقلال لما لاحظه من صراعات عميقة من أجل السلطة، وكان يقول بأن هؤلاء السياسيين الذين يختفي

وراءهم الباءات الثلاث سيحولون الجزائر بعد الاستقلال إلى بلد مثل التشاد أو الزاير، مما دفعه إلى التفكير في إنشاء جيش عصري وقوي على الحدود ومستعد لأخذ زمام الحكم أو التدخل لحسم الصراع في حالة قيام حرب أهلية بعد الاستقلال بسبب صراعات السياسيين ومعهم الباءات الثلاث، وقد ذهب بومدين إلى حد مطالبة بن يوسف بن خدة الذي خلف فرحات عباس على رأس الحكومة في أوت 1961 بتصفية الباءات الثلاث وأن جيش الحدود سيدعمه في ذلك -حسب بلعيد عبد السلام الذي كان مستشارا لإبن خدة آنذاك -(24)، وهذا دليل قاطع على أن الصراع الذي نشب في صائفة 1962 كان بين الباءات الثلاث وقيادة الأركان العامة وليس بين هذه الأخيرة والحكومة المؤقتة التي لم تكن إلا مجرد جهاز يختفي وراءها الباءات الثلاث.

وسارع بومدين إلى بناء جيش قوي ومتجانس فكريا يتبنى أفكار فرانز فانون كإيديولوجية له لأن على بومدين أن يظهر برنامج وإيديولوجية تعبر عن مصالح الفلاحين الذين يشكلون أكبر شريحة اجتماعية في جيش التحرير الوطني، مما يمكن أن يعطي لخلاف بومدين مع الباءات الثلاث صفة خلاف حول برنامج اجتماعي وليس مجرد صراع على السلطة، كما أبعد بومدين الضباط الفارون من الجيش الفرنسي عن القيادة وحصر مهمتهم في

تدريب الجيش لأنهم يختلفون اجتماعيا عن أغلبية جيش الحدود فهم من أصول برجوازية، بالإضافة إلى أنهم حلفاء لكريم بلقاسم، إلا أن بومدين عرف كيف يستغل انتهازية البرجوازي الذي سهلت له مهمة استمالة الضباط الفارون من الجيش الفرنسي إلى جانبه ومراقبتهم عن قرب لأن الانتهازية هي طبيعة البرجوازي أين ما كان.

وطرحت أيضا مشكلة أمام بومدين تتمثل في كيفية الاستقلال عن الحكومة المؤقتة التي عينته قائدا للأركان العامة لجيش التحرير الوطني، فاستغل مسألة الطيار الفرنسي الذي وقع في قبضة جيش الحدود الذي أسقط طائرته ثم سلمته الحكومة المؤقتة برئاسة فرحات عباس إلى السلطات الفرنسية بعد ضغط بورقيبة عليها، فغضب بومدين لذلك فاستقال مع مساعديه من قيادة الأركان العامة للجيش في 15 جويلية 1961 وانتقل جميعهم إلى ألمانيا ليتركوا الجيش دون قيادة، فرفض فرحات عباس الاستقالة لأن الوضع العسكري لا يسمح بذلك، وعندما جاء بن يوسف بن خدة خلفا لفرحات عباس على رأس الحكومة المؤقتة في أوت 1961 حاول تشكيل لجنة مؤقتة على رأس الأركان العامة للجيش، فرفض ضباط جيش الحدود هذه اللجنة لأن بومدين كان قد خطط لذلك من قبل وضمن ولاء الجميع له، فوقع هؤلاء الضباط على وثيقة تطالب

بعودة بومدين على رأس قيادة الأركان العامة للجيش، فأعطى ذلك لبومدين ذريعة للاستقلال عن الحكومة المؤقتة لأنه استلم القيادة من العسكريين وليس من سياسي الحكومة المؤقتة، فأصبح بذلك مسؤولا أمام الضباط وليس أمام الحكومة المؤقتة، فحول بذلك جيش الحدود إلى قوة مستقلة لها وزنها وكلمتها.

وقد حاول الكومندان موسى بن احمد وهو مناضل قديم في حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري لفرحات عباس جمع توقيعات لدى بعض الضباط لتأييد الحكومة المؤقتة لكنه فشل في مسعاه، وبذلك أصبح للجيش كلمته في نصرة طرف على الآخر في اي صراع، وحاول بن خدة استمالة قادة ولايات الداخل إلى جانبه فرقى كل من محند والحاج والطاهر الزبيري إلى عقداء بعدما كانوا مجرد قادة ولايات مؤقتين فقط، فأشعل بن خدة بتصرفه هذا فتيل الصراع بين جيش الحدود وولايات الداخل الذي نشب في أزمة صيف 1962.

ويحمل كل من لخضر بورقعة ومحند اعراب بسعود وحتى بلعيد عبد السلام الرئيس بن يوسف بن خدة مسؤولية تصاعد قوة العسكريين على حساب السياسيين لأن بن خدة في نظرهم يتسم بالتردد وعدم الصرامة في أخذ المواقف، فكان من المفروض عليه

-حسب اعتقادهم- أن يقيل بومدين من قيادة الأركان العامة قبل استفحال قوته(25).

لكن من حق المؤرخ الجاد اليوم أن يطرح مجموعة أسئلة مشروعة ومنها: ألم يكن بومدين بعيد النظر فأنقذ البلاد من حرب أهلية؟ هل يمكن أن يكون بومدين قد تأثر بابن خلدون الذي درس نشأة الدول في المغرب الإسلامي فتوصل إلى أنه إذا لم تظهر قبيلة قوية تفرض سلطتها على القبائل الأخرى فإن الفوضى والتقاتل يسود البلاد، فلهذا عمد بومدين إلى استبدال القبيلة القوية بجيش قوي متجانس يفرض سلطته على جيوش ولايات الداخل التي كانت من الممكن أن تستقل كل واحدة منها عن السلطة المركزية عند الاستقلال بفعل الصراع على السلطة؟ ولهذا يمكن اعتبار تسلط جيش الحدود على الجميع شرا لا بد منه لإنقاذ الجزائر كما سيتبين لنا ذلك عند تناولنا أزمة صيف 1962.

الهوامش :

1-أنظر محضر تحقيق البوليس الاستعماري مع بن بلة الذي نقله عن منشورات المجلس الوطني الفرنسي عام 1950م.

Benyoucef Ben Kheda, Les origines de 1er Nouvembre 1954 Dahleb Alger 1989 PP 305-316.

2-أنظر دراستنا المنشورة بعنوان "إيديولوجية الثورة الجزائرية" في أسبوعية رسالة الأطلس عدد 10/29 إلى 1995/11/03 ونشر أيضا بعنوان "اندماجيو الأمس واندماجيو اليوم" في المجاهد الاسبوعي عدد1994/11/03.

3- H. Ait Ahmed, Guerre et après guerre, ed minuit Paris 1964 p198

4- في حواره مع مجلة أول نوفمبر التي تصدر عن المنظمة الوطنية للمجاهدين.

5- Mohamed Iebjaoui, vérité sur la révolution algérienne, ed Gallimand Paris 1970 p160

6- مذكرات الرئيس علي كافي ، من المناضل السياسي إلى القائد العسكري (1954 – 1962)، دار القصبة للنشر الجزائري 1999، ص122.

7- Mahfond Bennoume et Ali-el-kenez, Le hasard et l'histoire

- Entretiens avec Belaïd Abdeslam, T1, ENAG ed Alger 1990 pp109.

8- Ferhat Abbas, L'autopsie d'une guerre, ed Ganier Paris 1980.

9- نقلا عن Khalfa Mameri, Abane Ramdane- heros de la guerre

10- d'Algérie, ed Rahma Alger.

فتحي الديب، عبد الناصر والثورة الجزائرية، دار المستقبل العربي ط1 القاهرة 1984 ص 392.

11- S.L. Bentobal, Fragments de mémoires, Revue NAQD N°4 Janvier – Mars 1993 pp 8-9

12- Ibid pp 7-8.

13–الديب ص 408.

14– كافي ص 136.

15– نفس المصدر ص 124.

16- Mohamed Benyahia, la conjuration au Pouvoir-recit d'un maquisard de L'ALN (document), ed de l'Arcontès Paris 1988 pp73-74.

17– كافي ص 142.

18–الحاج لخضر، قبسات من ثورة نوفمبر ، دار البعث قسنطينة.

19- Mohand Arav Bessaoud, Heureux les martyres qui n'ont rien vu- la vérité sur la mort de colonel Amirouche et de Abane Ramdane. (sans maison et date d'édition) pp 68-70

20–الديب ص ص 423–425.

21–كافي ص ص 250 – 257.

22-Mohammed Harbi, Le FLN Mirage et réalité (des origines à la prise du pouvoir 1945 – 1962), ed N aqd- ENAL Alger 1993 p 243

23-Saad Dahlab, Mission Accomplie – pour l'indépendance de l'Algérie, ed Dahlab Alger 1990 pp124-125.

24- Belaid Abdesslam , op-cit T1 p197

25– مذكرات الرائد سي لخضر بورقعة، شاهد على اغتيال الثورة، تحرير الصادق بخوش، دار الحكمة للطباعة والنشر ط1 1990 ص 103.

وكذلك Mohand Arav Bessaoud, op –cit p 132

Belaïd Abdesslam, op-cit T2 p295.

10- d'Algérie, ed Rahma Alger.

فتحي الديب، عبد الناصر والثورة الجزائرية، دار المستقبل العربي ط1 القاهرة 1984 ص 392.

11- S.L. Bentobal, Fragments de mémoires, Revue NAQD N°4 Janvier – Mars 1993 pp 8-9

12- Ibid pp 7-8.

13–الديب ص 408.

14– كافي ص 136.

15– نفس المصدر ص 124.

16- Mohamed Benyahia, la conjuration au Pouvoir-recit d'un maquisard de L'ALN (document), ed de l'Arcontès Paris 1988 pp73-74.

17– كافي ص 142.

18–الحاج لخضر، قبسات من ثورة نوفمبر ، دار البعث قسنطينة.

19- Mohand Arav Bessaoud, Heureux les martyres qui n'ont rien vu- la vérité sur la mort de colonel Amirouche et de Abane Ramdane. (sans maison et date d'édition) pp 68-70

20–الديب ص ص 423–425.

21–كافي ص ص 250 – 257.

22-Mohammed Harbi, Le FLN Mirage et réalité (des origines à la prise du pouvoir 1945 – 1962), ed N aqd- ENAL Alger 1993 p 243

23-Saad Dahlab, Mission Accomplie – pour l'indépendance de l'Algérie, ed Dahlab Alger 1990 pp124-125.

24- Belaid Abdesslam , op-cit T1 p197

25– مذكرات الرائد سي لخضر بورقعة، شاهد على اغتيال الثورة، تحرير الصادق بخوش، دار الحكمة للطباعـــة والنشـــر ط1 1990 ص 103.

وكذلك Mohand Arav Bessaoud, op –cit p 132

Belaïd Abdesslam, op-cit T2 p295.

الفصل الثاني

الرئيس أحمد بن بللة في قبضة بومدين والمعارضة

اتسم عهد الرئيس أحمد بـــن بللـــة (1962-1965) بـــانعدام الاستقرار لأنه لم يستطع توطيد سلطته على قائد الجيش هـــواري بومدين الذي جاء به إلى السلطة، كما واجه بن بللة معارضة قويـــة تملك الشرعية التاريخية مثله، ولا يمكن لنا تفسير وفـــهم أســـباب انعدام الاستقرار في عهد بن بللة إلا إذا أجبنا على عدة أسئلة منها، كيف جيء بابن بللة إلى الحكم؟ وكيف تعـــامل مـــع المعارضـــة التاريخية؟ وما هي الأخطاء التي ارتكبها حتى يسهل على العقيـــد بومدين الإطاحة به دون أي رد فعل قوي يذكر؟.

1-أزمة صيف 1962 ووصول بن بللة إلى الحكم

يتطلب نجاح عملية استيلاء جيش الحدود بقيادة بومدين على السلطة توفر ثلاثة عناصر وهي : قوة عسكرية وغطاء إيديولوجـي وشرعية تاريخية، فبالنسبة للعنصر الأول فهو قائم بجيش متجـانس يقدر عدده بـــ35 ألف جندي موزع على الحدود في كل من تونـــس والمغرب الأقصى، أما الغطاء الأيديولوجي فيمكن تشكيله من خلال برنامج سياسي ومزايدات في الثـــورة والوطنيـــة والدفـــاع عـــن المحرومين، لكن ما يفتقده بومدين هو الشرعية التاريخية فلا هـــو

من قدماء المنظمة الخاصة مثل البـــاءات الثـــلاث ولا هـــو مـــن التاريخيين التسع مثل كريم بلقاسم والسجناء الخمس، كما أنـــه لـــو استولى بومدين على السلطة مباشرة يمكن أن يعتبر الشـــعب ذلـــك أنها عملية انقلابية فاشية.

وكي يصل بومدين ومجموعته المسماة بمجموعة وجدة إلـــى الحكم عليه أن يبحث عن حصان يركبه، فوقع اختياره في البدايـــة على محمد بوضياف لكن مساعده عبد العزيز بوتفليقة نصحه بـــابن بللة لأنه سهل المراس وقريب إيديولوجيا من الشـــعب الجزائـــري الذي يؤمن بفكرة العروبة والإسلام والعدالـــة الاجتماعيـــة عكـــس بوضياف القوي الشخصية والصعب المراس إلى درجة أنه لا يمكن أن يتحمله أحد.

انتقل بوتفليقة إلى سجن ألنوي بفرنسا ليقنع بن بللة بنصـــف مشروع بومدين، فانفتحت شهية بن بللة لأخذ السلطة بالاستناد على قوة جيش الحدود الذي بإمكانه حسم الصراع لصالحه ضد منافسيه التاريخيين ككريم بلقاسم وبوضياف وآيت أحمد، خاصة وأن جيـــش الحدود هو القوة المنظمة الوحيدة التي بقيت من مختلف تنظيمـــات الثورة بعد ما أنهكت الحرب الاستعمارية كل الهياكل والتنظيمـــات الأخرى وعلى رأسها الولايات العسكرية الست في الداخل.

واتخذ الصراع من أجل السلطة غطاء أيديولوجيا يتمثل فـــي مزايدات سياسوية، وبدأ ذلك بانتقاد بومدين اللاذع لاتفاقيات إيفيـــان في مؤتمر المجلس الوطني للثورة الجزائريـــة الـــذي انعقـــد فـــي طرابلس في فبراير 1962 للمصادقة على الاتفاقيات قبـــل التوقيـــع عليها، فقد اعتبرت مجموعة بومدين الاتفاقيات بأنها بيع للجزائـــر وتمهيد للاستعمار الجديد، وانتقل علي منجلي إلى الحدود لتحريـــض الجيش ضد الحكومة المؤقتة التي قال عنها أنها لم تعـــرف كيـــف تدافع عن المصالح الحيوية للجزائر، لكن هل فعلا كان بومدين ضد اتفاقيات إفيان؟ لا يمكن أن يكون ذلك هو الموقف الحقيقي لبومديـــن وهو العارف بأنها حققت أهم شـــيء وهـــو الاعـــتراف الفرنســـي بالسيادة الجزائرية على كامل التراب الوطني، وبأن السياسة هي فن الممكن كما قال القائد البروسي بسمارك، وينقل بلعيد عبد السلام أن بن خدة لم يدخل في المفاوضات مع فرنســـا إلا بعـــد أن تـــأكد أن بومدين وقيادة الأركان العامة لن يعارضوها لأهداف ديماغوجيـــة، وقال له بومدين بصريح العبارة "إذا كانت لك فرصـــة للتفـــاوض، يجب التفاوض ولا تضيع الفرصة، فنحن لســـنا أطفـــالا، وإذا تـــم التوصل إلى اتفاق يمكن لنا نقد بعض مصطلحاتها لكننا ســـنطبقها"، اي بمعنى أن بومدين رجل دولة ولن يطّغى صفة الرجل السياسوي على صفة رجل الدولة فيه(1). وما كان يخشاه بومدين و جماعتـــه

هي الانعكاسات السلبية لاتفاقيات ايفيان على مخططه للوصول إلى السلطة، لأن النجاح الديبلوماسي للحكومة المؤقتة سيمدها برفقة الباءات الثلاث الذين يختفون وراءها بدعم شعبي. ولهذا فعلى مجموعة وجدة العمل على تحطيم وتشويه هذه الانتصارات السياسية التي حققتها الحكومة المؤقتة بأي ثمن كان.

وبعد بداية تطبيق اتفاقيات ايفيان يوم 19 مارس 1962 أطلق سراح السجناء الخمس، فأخذت الحرب الإيديولوجية بين الأطراف المتسابقة على السلطة أبعادا وأشكالا أخرى، فعندما نزل بن بللة بمطار تونس صرح بشكل غريب واستفزازي قائلا: " نحن عرب، نحن عرب، نحن عرب "، فأثار بذلك النعرة العرقية والجهوية في منطقة القبائل بعد ما كانت هذه النعرة غائبة تماما في المنطقة. وكان هدف بن بللة من خلال هذه الكلمات الاستفزازية هو إبعاده كريم عن المناطق الأخرى من البلاد وحصرهم في منطقة القبائل كما هي محاولة منه لكسب دعم أكبر من عبد الناصر رغم أن القاهرة وإعلامها هي التي صنعت منه زعيما للثورة الجزائرية طيلة سبع سنوات ونصف.

و أخذت الديماغوجية والمزايدات والغطاءات الأيديولوجية للصراع على السلطة منحى آخر باتهام بن بللة و بومدين لخصومهم بالبرجوازية و عملاء الاستعمار الجديد واتهام الباءات

الثلاثة باغتيال عبان رمضان، وقد أخذ كريم بلقاسم النصيب الأوفر من الاتهامات خاصة بعد توقيعه اتفاقا مع منظمة الجيش السري يقضي بإيقاف أعمالها الإجرامية في الجزائر ثم استقباله من ديغول في باريس واتصاله بكبار الأغنياء في منطقة القبائل حيث يقول محمد بن يحي أن عند نزول كريم في منطقة القبائل لأول مرة بعد وقف إطلاق النار ذهب إلى عائلتي يحياوي وصالحي المعروفتين بقوتهما المالية (2)، وكل هذه التصرفات من كريم كانت كافية لبن بللة وبومدين لاتهامه بالبرجوازية والرغبة في أخذ مكان الكولون، لكن من حق المؤرخ أن يتساءل أيضا ألم يقف فرحات عباس البرجوازي الاندماجي إلى جانب بن بللة وبومدين ؟.

انعقد مؤتمر المجلس الوطني للثورة الجزائرية في طرابلس في أواخر ماي وبدايات جوان 1962 للمصادقة على أسس برنامج سياسي لبناء الجزائر بعد الاستقلال ثم انتخاب قيادة جديدة تطبيقا للمادة 18 من الفصل الرابع من القانون الأساسي لجبهة التحرير الوطني التي تنص على أن " تتكفل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بالسلطة التنفيذية للدولة الجزائرية حتى التحرير الكامل للتراب الوطني وإقامة مؤسسات نهائية"، وقد حملت هذه المادة تفسيرين أحدهما يقول بالإبقاء على الحكومة المؤقتة حتى انتخاب مجلس تأسيسي وتفسير آخر يقول بتعيين قيادة جديدة مباشرة بعد

الاعتراف الفرنسي بالسيادة الوطنية، وغلب التفسير الأخير لأن أصحابه يملكون القوة العسكرية وليس قوة القانون، وحتى مصطلح المكتب السياسي فهو من وضع ابن بللة ومجموعة وجدة، ومن هنا وضع أسس أولوية القوة على القانون في الجزائر المستقلة.

وبدأ اجتماع المجلس الوطني للثورة بتهجم بن بللة على بن خدة بهدف التقليل من دور الحكومة المؤقتة في مفاوضات إيفيان، ولم يرد بن خدة المتعقل عليه فقام بوبنيدر للدفاع عنه بكلمات نابية حسب كافي وحربي(3).

وصادق الجميع على برنامج طرابلس الذي صاغه مجموعة من المتأثرين بالإيديولوجية الماركسية ومنهم محمد حربي ومصطفى لشرف ورضا مالك بالإضافة إلى كل من بن بللة العروبي الإ سلامي ومحمد الصديق بن يحي ومحمد يزيد وعبد المالك تمام، ومنذ ذلك الوقت بدأت ظاهرة سياسية سائدة في جزائر الاستقلال وهي صياغة البرامج ومختلف النصوص على يد مجموعة غير معروفة في الكثير من الأحيان ويمكن أن تكون بعيدة كل البعد عن طموحات وقيم وثقافة الشعب ثم تعرض النصوص للاستفتاء الشعبي دون أن يفهم الشعب مغزاها، هذا ما يدل على أن مسألة الأفكار والبرامج والنصوص هي آخر ما يهتم بها صناع القرار في الجزائر إلى حد اليوم لأن الأولوية للسلطة والقوة على

حساب القوانين والبرامج والنصوص، وقد عبر بن بللة عن ذلك صراحة في حواره مع روبير ميرل بالقول أن الإجماع على مشروع برنامج لتحقيق الثورة الديمقراطية الشعبية" لم يكن "لأن المؤتمرين كانوا جميعا اشتراكيين، بل لأن الذين لم يكونوا اشتراكيين كانوا بدون شك يفكرون بالبون البعيد بين المصادقة على منهج وبين تطبيقه"(4).

بدأ الاختلاف والشتم واستعمال أساليب الميكيافيلية عندما حان وقت انتخاب المكتب السياسي في المجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس، فاقترح بن بللة قائمة تضم سبعة أسماء وهي السجناء الخمسة (بن بللة، آيت أحمد، بوضياف، خيدر، بيطاط) بالإضافة إلى محمدي السعيد والحاج بن علال سجين من الولاية الخامسة، ومقابل ذلك اقترح كريم بلقاسم قائمة تضم تسعة أسماء وهي السجناء الخمسة والباءات الثلاث بالإضافة إلى سعد دحلب، وعند التصويت فازت قائمة بن بللة ب 33 صوتا مقابل 31 صوتا لقائمة كريم، وكان السعيد يازوران وراء ترجيح الكفة لصالح قائمة بن بللة بعدما كان الجميع يعتقد أنه سيصوت على قائمة كريم بلقاسم لأنه من الولاية الثالثة وحليف له، وقد اعترف يازوران بعد عقود من الزمن أنه صوت لصالح بن بللة حسدا وغيرة على كريم بلقاسم(5).

وكثر النقاش بين المؤرخين حول إبعاد كريم بلقاسم من المكتب السياسي الذي اقترحه بن بللة رغم أن كريم يعتبر من التاريخيين التسع وهو الوحيد منهم الذي استبعده بن بللة من القائمة، ونلاحظ أن لا أحد من المؤرخين والمعلقين عن الحدث قد أشار إلى أن بن بللة لم يستبعد كريم لأنه من الباءات الثلاث المتصارعين ضد بن بللة و بومدين، و لو أدخل بن بللة كريم في قائمته باعتباره من التاريخيين التسع سيغضب كل من بوصوف وبن طوبال ويثيرهم ضده بشكل عنيف، لكن بابعاده لكريم استطاع بن بللة تحييد كل من بوصوف وبن طوبال. أما عن انضمام محمدي السعيد إلى قائمة بن بللة رغم أنه كان حليفا لكريم فقد فسرها محمدي السعيد نفسه بالقول أنه يعتقد أنها مجموعة بن بللة و بومدين هي التي يمكن أن تجسد فعلا دولة جزائرية في إطار مبادئ الإسلام.

ونشير إلى أن عملية التصويت في مؤتمر المجلس الوطني للثورة الجزائرية في طرابلس قد سادها الفوضى والغموض بسبب الاختلاف حول صحة بعض وكالات التصويت التي أخذها بعض الحاضرين عن الغائبين في المؤتمر وبعد إتمام عملية التصويت عمت الفوضى داخل قاعة الاجتماع، وغادر الكثير من المشاركين المؤتمر دون التوقيع على محضره وكان على رأس المغادرين

رئيس الحكومة بن يوسف بن خدة، فبقي الاجتماع مفتوحا إلى حد اليوم.

وفسر بن خدة مغادرته مؤتمر طرابلس في رسالة له إلى مؤتمر جبهة التحرير الوطني في عام 1964 بالقول أنه فضل مصلحة الدولة الجزائرية على صراعات عقيمة، وما دام أن مؤتمر طرابلس عجز عن تعيين قيادة في نظره فأنه فضل على الأقل الإبقاء على الحكومة المؤقتة القائمة رغم ضعفها، بالإضافة إلى أن الإبقاء على الحكومة المؤقتة يمكن أن يسد الطريق على المتطرفين الأوروبيين لأن أي مساس بحكومته معناه إعطاء ذريعة للمتطرفين لنقض اتفاقيات إيفيان ما دام أن الهيئة التي حاورت ديغول وفاوضته ووقعت معه على الاتفاقية قد اندثرت(6).

وإن كان تفسير بن خدة مقبولا نوعا ما إلا أننا نعتبره في حقيقة الأمر مجرد تبرير لموقف سياسي يتمثل في محاولته إفشال عملية التصويت التي جرت في مؤتمر طرابلس،وسحب الشرعية من المكتب السياسي المنتخب والموالي لبن بللة و بومدين، وهذه العملية تشبه ما حدث في الانتخابات الرئاسية في الجزائر يوم 15أفريل 1999عند ما انسحب المرشحون الستة بهدف إضعاف شرعية بوتفليقة الذي بقي لوحده في الانتخابات .

وما يدعم تفسيرنا حول مسألة انسحاب بن خدة من مؤتمر طرابلس هو اعتراف بن خدة ذاته بأنه طلب السلاح من الوزير الأول الليبي محمد عثمان لمواجهة قيادة الأركان العامة ،كما قبل عرض الملك الأردني حسين بن طلال بدعمه بالسلاح ،و يقول بن خدة بأنه لم يتراجع أمام هذا العرض إلا بسبب خشيته من أن يفسر الصراع بين الحكومة المؤقتة و قيادة الأركان العامة بأنه صراع بين المعسكرين الغربي الرأسمالي و الشرقي الشيوعي، فتتحول الجزائر بذلك إلى ساحة للحرب الباردة بين المعسكرين وهي التي التزمت مبدأ الحياد الإجابي طيلة كفاحها المسلح ضد الاستعمار الفرنسي(7).

وضعت الحكومة المؤقتة بعد انسحاب الكثير من أعضائها لينتقل الصراع من صراع بين الحكومة المؤقتة وقيادة الأركان العامة إلى صراع بين مجموعة تلمسان بقيادة الثنائي بن بللة و بومدين ومجموعة بتيزي وزو بقيادة كريم وبوضياف، أما آيت احمد فقد حاول إعطاء بديل ثالث ولو أنه كان متعاطفا مع مجموعة تيزي وزو.

وتسيطر مجموعة تلمسان على قوات جيش الحدود والولايات الأولى بقيادة الطاهر الزبيري والخامسة بقيادة عثمان والسادسة بقيادة محمد شعباني، كما ضمت إليها الكثير من

الشخصيات ومنهم خيدر وبطاط وفرحات عباس وغيرهم من الانتهازيين الذين يقفون إلى جانب الأقوى، ولم يبق لمجموعة تلمسان إلا السيطرة على الولايات الثانية والثالثة والرابعة، وقد استطاعت هذه المجموعة كسب جزء هام من الولاية الثالثة، وتتمثل في القوات المرابطة في وادي الصومام ببجاية بقيادة الكابتن محمد بن يحي المدعو علاوة، أما الولاية الثانية التي كانت تحت قيادة صالح بوبنيدر المدعو بـ"صوت العرب" فقد حاولت مجموعة تلمسان استمالتها لإرسال قايد احمد إليها لإثارة بعض الضباط ضد قيادتها، فألقي القبض عليه، ولم يطلق بوبنيدر سراحه إلا تنازلا عند بن خدة الذي طلب منه ذلك(8)، وأمام هذا الوضع هاجم العقيد الطاهر الزبيري قائد الولاية الأولى بقواته على الولاية الثانية وألقي القبض على بوبنيدر وبن طوبال الذي كان موجودا هناك، فتم بذلك ضم الولاية الثانية كلها إلى جانب مجموعة تلمسان.

أما الولاية الرابعة بقيادة العقيد يوسف الخطيب والتي تتميز بحسن التنظيم فقد أصرت على الحياد في الصراع، وتكمن أهمية هذه الولاية في أنها تسيطر على العاصمة والمرافق الأساسية الضرورية للدولة، وقد حاول أحمد بن شريف ومحمد فتال اكتسابها لصالح مجموعة تلمسان إلا أن محاولتهما باءت بالفشل الذريع، كما حاول ياسف سعدي الموالي لمجموعة تلمسان السيطرة على

العاصمة، ويقول لخضر بورقعة أن الكثير من الأسلحة الفرنسية قد تم إنزالها لصالح قوات ياسف سعدي في الوقت الذي كانت فيه البواخر الفرنسية تهرب أهم الوثائق والخرائط ومنها خرائط شبكات قنوات المياه في الجزائر (9).

أما الولاية الثالثة بقيادة العقيد محند ولحاج فقد وقفت إلى جانب مجموعة تيزي وزو بقيادة كريم وبوضياف رغم طلب يوسف الخطيب من محند ولحاج الوقوف على الحياد، ويروي بلعيد عبد السلام الذي كان مندوبا للشؤون الاقتصادية في الهيئة التنفيذية المؤقتة ، بروشي نوار (بومرداس حاليا) كيف أنه عندما نقل كريم بلقاسم في سيارته إلى مدينة تيزي وزو سمع محند ولحاج يقول لكريم "لا تقلق نحن معك حتى الموت"(10).

وانضم الكثير من الخونة إلى القوى المتصارعة وقد قدر بن خدة عددهم بـ180 ألف (11)، أما بن طوبال فقال بـ 160 ألف خائن قاتل جميعهم إلى جانب الجيش الاستعماري(12)، كما التحق بهذه القوى أيضا القوات المحلية المقدرة بـ40 ألف جندي والتي شكلتها فرنسا بعد 19 مارس 1962 للحفاظ على وقف إطلاق النار بين الجيش الفرنسي وجيش التحرير الوطني ، وقد امتصت ولايات الداخل أكبر عدد من الخونة والقوات المحلية لتقوية نفسها في وجه جيش الحدود، فاختلط بذلك المجاهد النقي المخلص بمجاهدي 19

مارس المزيفين، ووضعت أول لبنة للانتهازية والوقوف إلى جانب القوي في جزائر الاستقلال فأصبحت سمة الكثير من الجزائريين اليوم إن لم نقل أغلبهم، ونعتقد أن هؤلاء الانتهازيين والمنافقين السياسيين هم أحد أسباب ما وصلت إليه البلاد من هوان وضعف ،ولن نتردد بالاستناد على أدولف هتلر حتى ولو كان نازيا فإنه كان عارفا بمصائب أمته ألمانيا و ما لحق بها أثناء الحرب العالمية الاولى حيث يقول أن كل أمة تتكون من ثلاثة أصناف و هي الوطنيين الصادقين المخلصين و الخونة وهناك صنف ثالث يتمثل في الإنتهازيين الذين يميلون إلى القوى وينقلبون بإنقلاب الموازين ،فيعتبرهم هتلر أخطر من الأعداء على الأمة ، وإذا ازداد عددهم في أمة ما إنهارت وأصابها الهوان (13).

و بهذه التعبئة غير المنطقية التي تمت لاهداف سلطوية بحتة دون أي إعتبار لمصلحة الدولة وقيم ثورة نوفمبر،وأهدافها ظهر مصطلح مجاهدوا شهر مارس الذي أطلقته مجموعة تلمسان على قوات ولايات الداخل التي وقفت في وجهها،كما اتهمت هذه الأخيرة مجموعة تلمسان بأنها تستند على الضباط الفارون من الجيش الفرنسي ،و علينا الإشارة إلى أن حتى مجموعة تلمسان قد إنضم إليها هؤلاء المارسيون الانتهازيون فيما بعد بإلحاق بعض ولايات

الداخل بها دون أن يغيب على ذهن المؤرخ أن الانتهازي والمنـافق السياسي يميل إلى الأقوى والمنتصر دون تردد.

وأمر بن بللة القوات الموالية لمجموعة تلمسان بالزحف على العاصمة يوم 3أوت 1962 بدعم مصري ومغربـي، فـاصطدمت بقوات الولاية الثالثة والرابعة عند مداخل البويرة والمدية والبليـدة، ليسقط اكثر من ألف جزائري في مواجهات دامية بين الاخوة فخرج الشعب إلى الطرقات والشوارع ينادي بايقاف التقاتل ورافعا شـعار "7 سنين براكات "، ولم يكتف أبناء الشعب بذلك بل وصـل إلـى درجة أنه يلقي بنفسه على الطرقات في وجه الشاحنات العسـكرية كي لا تتقدم فيقتل الجزائري أخاه الجزائري.

وتوصلت الأطراف المتصارعة إلى اتفاق ينـهي الاقتتـال ويسمح بقوات بن بللة وبومدين دخول العاصمة، فتم ذلك اليـوم 13 أوت 1962 لينصب المكتب السياسي الذي شكله بـن بللـة، وفـي أواخر 1962 تحول جيش التحرير الوطني إلى جيش وطني شـعبي (ANP) ليتوحد جيش الحدود مع قوات ولايات الداخل، ثم حضـر المكتب السياسي انتخابـات المجلـس التأسيسـي بابعـاد أغلـب المعارضين لبن بللـة و بومديـن ، ويسـجل البـاحث زارتمـان ZARTMANN أن من ضمن 196 مرشحا نجد 72 عسكريا(14).

وتشكل المجلس التأسيسي يوم 20 سـبتمبر 1962 برئاسـة فرحات عباس فأعلن ميلاد الجمهوريـة الجزائريـة الديمقراطيـة الشعبية وعين بن بللة رئيسا لأول حكومة جزائرية يوم 26 سبتمبر 1962 ليعين بدوره هواري بومدين وزيرا للدفاع وقـائدا للجيـش الوطني الشعبي، وكلف بن بللة محمد خيدر ببنـاء حـزب جبهـة التحرير الوطني، وقد اخترق بن بللة الشرعية الشـعبية والأسـاس الأول لبناء الدولة الحديثة منذ البداية، لأن من المفروض أن يتكفـل المجلس التأسيسي بوضع دستور البلاد لكن فضل بن بللة أن يوضع الدستور على يد عناصر يقال أنها من الحزب في سينما الماجسـتيك (الأطلس اليوم) ثم عرضه على المجلس التأسيسي للمصادقة عليـه فرفض فرحات عباس وآيت احمد وغيرهما هذا الاختراق للشـرعية الشعبية، فدخلت الجزائر منذ بداية الاستقلال في صراعات حـول عدة شرعيات وهي الشعبية والتاريخية والثورية وحتى الدينية، إلـى جانب صراع مؤسساتي بين مؤسسة الرئاسة والجيـش والحـزب، فكيف تعامل بن بللة مع مؤسسات الجيش والحزب؟ وكيف حـاول التخلص من خصومه التاريخيين؟.

2- بن بللة والمعارضة

وقع بن بللة عند توليه السلطة بين نارين فعليه أن يتخلص من خصومه التاريخيين كخيدر وآيت احمد وكريم بلقاسم ورابح بيطاط الذين يملكون مثله الشرعية التاريخية بوصفهم من مجموعة التسعة، كما أن على بن بللة التخلص من بومدين وجماعته التي جاءت به إلى السلطة وأرادت أن تضعه في الواجهة لأنه يملك الشرعية التاريخية وتحتفظ هي بالسلطة الفعلية في البلاد.

وكان بومدين على علم بما يفكر فيه بن بللة فشجع معارضيه على التمرد باستفزازهم لأن ذلك يسمح له بإبقاء بن بللة رهينة في يد الجيش بقيادة بومدين الذي أراد إقناع بن بللة بأنه المدافع عن سلطته ولولاه لما بقي بن بللة في الحكم يوما آخر. كما تؤدي هذه الممارسات من بومدين إلى تعفين الوضع في البلاد فيفتقد بن بللة ومعارضيه التاريخيين على حد سواء بريقهم لدى الشعب الذي سيسأم من الفوضى وانعدام الاستقرار والصراع العقيم فيظهر بومدين فيما بعد بصفة الرجل القوي القادر على حفظ الأمن وإنقاذ الوطن والأمة فيكتسب شرعية جديدة .

إن الصراع بين بن بللة وخصومه كان ظاهرا للعيان، أما الصراع بين بن بللة والجيش بقيادة بومدين فكان خفيا ومستترا، ولم يتضح جليا للمراقب إلا بعد انقلاب 19 جوان 1965. وقد

مارس بن بللة مع المعارضة السياسية سياسة التخويف و الترهيب والتشويه فكان يزج بكل معارض له في السجن لأدنى الأسباب إن لم ينفيه إلى غياهب الصحراء، فاعتقل بوضياف وهو خارج من عند الحلاق بعد تأسيسه حزب الثورة الإشتراكيةواتهمه بالعمالة لإسرائيل، وألقى القبض على فرحات عباس بعد ما استقال من رئاسة المجلس التأسيسي بمجرد أن أوشى له محافظ حزب جبهة التحرير الوطني بسطيف بأن الناس تجمع له المال لتنظيم المعارضة ــ حسب بن يحي ــ (15)، ورمى بالنائب بوعلام أوصديق في غياهب السجن بمجرد مطالبته بإلغاء حكم الإعدام في الجزائر في المجلس الشعبي الوطني، وفعل نفس الأمر مع الكومندان ابراهيم مزهودي ــ وهو من جمعية العلماء ــ بعد ما دعاه إلى فنجان قهوة في بيته ولاحظ أثناء الحديث أنه لا يوافق على سياسته المتبعة، ويروي فرحات عباس أن بن بللة استدعى أعضاء قيادة الاتحاد العام للعمال الجزائريين إلى عشاء في بيته ثم أحاط المكان بقوة عسكرية ليطلب منهم الطاعة المطلقة والدخول تحت مظلة حزب جبهة التحرير الوطني وإلا فإن مصيرهم السجن أو القتل(16).

ورفعت الأطراف المتصارعة على الحكم في عهد بن بللة شعار الاشتراكية كغطاء إيديولوجي لصراعاتها فكل واحد منها

يزايد باشتراكيته فبن بللة وبومدين وشعباني يتحدثون عن اشتراكية إسلامية وبوضياف وآيت احمد عن اشتراكية علمية إلا أن هذا الأخير مزجها بالتراث الحضاري الجزائري، وحتى فرحات عباس الليبرالي أصبح اشتراكيا إنسانيا، ويمكن أن يعتقد البعض أن الشعب كان مؤمنا بهذه الاشتراكيات إلا أن الحقيقة أن فكرة الاشتراكية كانت موضة العصر وأدخل في ذهنية الشعب أنها تعني العدالة الاجتماعية المتعلق بها، ولم يكن المواطن البسيط يفهم فلسفتها ولا طروحاتها ولا مختلف هذه الاختلافات إلا أنه يميل إلى كل اشتراكية يضاف إليها صفة الإسلامية.

واتخذت مختلف التنظيمات العنف كأسلوب للوصول إلى السلطة، ومنها الاتحاد الديمقراطي للثورة الاشتراكية بقيادة كريم بلقاسم ومحند ولحاج، وظهرت مجموعة مسلحة شيوعية بقيادة عبد الرزاق عبد القادر في جبال جرجرة في عام 1963 هدفها إقامة ما أسمته دكتاتورية الجماهير أي بمعنى نظام شيوعي في الجزائر.

وتعتبر جمعية القيم الإسلامية بقيادة الهاشمي التيجاني التنظيم الوحيد البعيد كل البعد عن استعمال العنف، وقد أسست هذه الجمعية بهدف مواصلة مهمة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بتربية الشعب، ويمكن أن يكون هدفها الاستيلاء على قلوب الناس

كطريق للاستيلاء على السلطة و هو نفس الأسلوب الذي حاول عيسى -عليه السلام- إتباعه مع السلطة الرومانية.

ويمكن لنا أيضا إبعاد صفة العنف عن خيدر لأنه اعتقد أن سيطرته على حزب جبهة التحرير الوطني كفيل بإيصاله إلى سدة الرئاسة، لكن بمجرد ما أبعد عن الحزب حتى تحول بدوره إلى أكبر المدعمين للعمل المسلح. ويبدو أن حتى فرحات عباس الليبرالي الذي رفض العنف ضد الاستعمار لجأ إلى استعماله كما سنرى فيما بعد مع عملية كاب سيغلي في 1978، ولا ننسى الإشارة إلى الحركات البربرية ابتداء من جبهة القوى الاشتراكية حتى تحطيم المرافق العمومية عام 1980 مرورا بالعمليات الإرهابية ضد جريدة المجاهد في عام 1975.

إن ظاهرة استعمال العنف في بدايات الاستقلال هي دليل قاطع على أن العنف في الجزائر ليس وليد التسعينات والحركات الإسلامية المتطرفة كما أراد البعض إيهامنا اليوم بل هو وليد أسباب عميقة وبعيدة ومنها غياب الحل الديمقراطي لإشكالية السلطة وانتصار الثورة الجزائرية على الاستعمار بواسطة العنف مما أدخل قناعة لدى الجميع من أنه الوسيلة الناجعة للاستيلاء على السلطة، بالإضافة إلى سبب آخر تجاهله الكثير ويتمثل في تأثير الأدبيات الماركسية على مختلف قيادات المعارضة ومنها كتابات

فرانز فانون ولينين وماركس ثم تشي غيفارا فيما بعد لأن الإيديولوجية الشيوعية ذاتها تحمل بذور العنف إن لم نقل تحرض عليه، وعادة ما يحاول معتنقو هذه الإيديولوجية إخفاء العنف عندما يكونوا في موقع ضعف، وقد مارس شيوعيو الجزائر عنفا كثيرا خاصة على يد منظمة المقاومة الشعبية (ORP) وهي منظمة إرهابية أنشأها الشيوعيون في الجزائر بهدف الإطاحة بنظام بومدين، ويبدو أن التنظير الماركسي للعنف والإرهاب قد طال وأثر حتى على التنظيمات الإسلامية المسلحة حيث كثيرا ما وجدت قوات الأمن الجزائرية كتبا ماركسية تنظر للعنف والإرهاب في معاقل الجماعة الإسلامية المسلحة (GIA).

وقد قضى نظام بن بللة على التمردات المسلحة كلها لأنها لا تملك قوة شعبية، لكن أخطر المعارضات التي واجهها هي التي تتمثل في خلافه مع خيدر الذي أراد السيطرة على جهاز الحزب، وتمرد جبهة القوى الإشتراكية بقيادة آيت احمد والمدعم بجيش قوامه 9 آلاف جندي ومندلقة القبائل وكذلك عصيان محمد شعباني المؤمن بصدق بالإيديولوجية الاشتراكية الإسلامية التي تحضى بالشعبية بالإضافة إلى امتلاكه قوة عسكرية معتبرة وسيطرته على منطقة بترولية تمثل العصب الاقتصادي للنظام.

أ-بن بللة وخيدر : الصراع حول حزب جبهة التحرير الوطني.

يعتبر محمد خيدر من قدماء المنظمة الخاصة ثم أصبح عضوا في الوفد الخارجي للثورة إلى جانب كل من بن بللة وآيت احمد، وفي إطار الصراع بين بن بللة وزميله لنيل الحظوة لدى عبد الناصر، كان بن بللة يتهم آيت احمد بالشيوعية والعداء للعروبة، ويتهم خيدر بالتعاطف مع حركة الإخوان المسلمين التي دخلت مع عبد الناصر في صراع حول السلطة منذ عام 1954.

ألقت السلطات الاستعمارية القبض على خيدر وآيت احمد وبن بللة وبوضياف بعد اختطاف الطائرة المقلة لهم من المغرب الأقصى إلى تونس يوم 24أكتوبر1956، وأضيف رابح بيطاط إلى سجنهم ليشكلوا ما يسمى تاريخيا بالسجناء الخمسة، وقد عرف هؤلاء السجناء اختلافات وصراعات حادة داخل السجن بسبب الاختلاف الإيديولوجي بينهم، فشكل كل من بن بللة وخيدر وبيطاط كتلة متراصة ضد آيت احمد وبوضياف.

وانضم خيدر إلى مجموعة تلمسان بصفته عروبيا إسلاميا مثل بن بللة وبيطاط وبومدين، وعين في عام 1962 أمينا عاما لحزب جبهة التحرير الوطني مهمته التحضير لمؤتمر الحزب الذي سينبثق منه مرشح لرئاسة الجمهورية. فاستغل خيدر الفرصة لبناء حزب موال له في الطروحات والأفكار يمكن استعماله ضد كل من

بللة وبومدين، واستند خيدر في مخططه على ميثاق طرابلس الذي يقول بأولوية الحزب على الدولة، كما اعتمد على الإيديولوجية الاشتراكية الإسلامية القريبة من الشعب، كما أراد خيدر بناء حزب جماهيري يضم المجاهدين وكل شرائح المجتمع عكس بن بللة الذي أراده حزبا طلائعيا يضم فئات محدودة تسمح له بالتحكم فيها.

وبدأ الصراع بين الرئيس بن بللة والأمين العام للحزب خيدر من أجل السيطرة على جبهة التحرير الوطني، وكل واحد منهما خطط لإضعاف الآخر وضربه في الصميم، ولكي يبعد خيدر الموالين لبن بللة من الحزب ثم فصله عن بومدين اشتكى لفتحي الديب رجل المخابرات المصرية والذي له تأثيرا كبيرا على بن بللة، فقال له إن هذا الأخير أصبح يعتمد كثيرا على بومدين والانتهازيين والشيوعيين الذين تغلغلوا في المؤسسات الإعلامية والاقتصادية وأصبحوا يتحكمون فيها، وكي يخفي خيدر أهدافه الخفية أخبر الديب أن ذلك سيضعف شعبية بن بللة(17).

أما بن بللة فكان يصف خيدر بالرجعية وأخبر الديب بأنه قد وقع تحت تأثير توفيق الشاوي مستشار وأستاذ قانون وعضو حركة الإخوان المسلمين المتصارعة مع عبد الناصر(18)، ويروي محمد لبجاوي كيف أن بن بللة إقترح على خيدر إشراك بومدين في المكتب السياسي للحزب بوصفه قائدا للجيش(19)، وكان هدف بن

بللة من ذلك هو دفع خيدر إلى رفض الإقتراح لما عرف عنه من معارضة إشراك الجيش في السياسة، فتسنح الفرصة أمام بن بللة لإثارة بومدين ضد خيدر رغم التقارب الإيديولوجي بين الرجلين.

واشتد الخلاف بين بن بللة وخيدر في المكتب السياسي حول التحضير لمؤتمر الحزب، فالأول يرغب في إرجاء انعقاده أما الثاني فيريد عقده مباشرة بعد انتهاء فترة المجلس التأسيسي ليعود إليه قرار اختيار المرشح لرئاسة الجمهورية، واستقال خيدر من منصب الأمانة العامة للحزب بعد اجتماع للمكتب السياسي يوم 16أبريل1963، وتعود الأسباب الحقيقية للاستقالة إلى الخلاف حول تاريخ انعقاد مؤتمر الحزب وتركيبة المشاركين فيه الذين يعود إليهم قرار اختيار المرشح لرئاسة الجمهورية، و قد أشار خيدر إلى ذلك عندما قال أنه استقال "بسبب اختلافات أساسية في وجهات النظر داخل المكتب السياسي وخاصة فيما يتصل بتحضير وعقد مؤتمر وطني لحزب جبهة التحرير الوطني قبل انقضاء فترة المجلس الحالي".

و يبدو أن خيدر قد أقيل تحت التهديد لأنه ليس من الغباء أن يترك الطريق مفتوحا إلى رئاسة الجمهورية أمام منافسه بن بللة، وعين المكتب السياسي بن بللة أمينا عاما لحزب جبهة التحرير الوطني يوم 17افريل 1963، و أقيل رابح بيطاط من منصب

المسؤول التنفيذي للحزب يوم 5ماي 1963 ليعوضه الحاج بن علا لا الموالي لبن بللة، وبذلك فتح الطريق أمام بن بللة وجماعته لتحضير مؤتمر الحزب على مزاجهم و لصالحهم، وتجنبا لأي مفاجأة في مؤتمر الحزب فضل بن بللة عقد مؤتمر للإطارات الذي رشحه لرئاسة الجمهورية ولينتخب عليه الشعب ليوم 26سبتمبر 1963، ومنذ ذلك التاريخ أصبحت مؤسستي الرئاسة والحزب في يد بن بللة الذي أصبح يفكر مثل خيدر في بناء حزب قوي يستطيع الوقوف في وجه منافسه العنيد العقيد بومدين قائد الجيش، فبدأ صراع آخر بين مؤسستي الرئاسة والحزب من جهة و مؤسسة الجيش من جهة أخرى لينتهي بانقلاب 19جوان1965.

أما محمد خيدر فقد التحق بالمعارضة مثل كريم بلقاسم وآيت أحمد وبوضياف ليأخذ صراعه مع بن بللة أبعادا وأشكالا أخرى حيث اتهم بن بللة خيدر علانية بسرقة أموال جبهة التحرير الوطني المقدرة بـ 4,5 مليار فرنك فرنسي قديم والمودعة باسمه لدى البنك العربي ببيروت والبنك التجاري العربي بجنيف والتي وضعها خيدر في يد المعارضة الجزائرية في الخارج.

وقد لف الغموض مصير أموال جبهة التحرير الوطني التي جمعت أثناء الثورة المسلحة، فالبعض يقول أن المعارضة أخذتها من خيدر، والقول الأرجح أنها ما زالت لدى البنوك التي أودعت

فيها وقد حاولت الحكومة الجزائرية مرارا استعادتها لكن دون جدوى، ومما يثير الاستغراب هو أن الرئيس بومدين قد كشف للصحافي المصري لطفي الخولي وثيقة محفوظة لدى شريف بلقاسم المسؤول التنفيذي لحزب جبهة التحرير الوطني بعد انقلاب 19 جوان 1965، وهي عبارة عن خطاب موجه من بن بللة إلى مدير البنك العربي ببيروت استلمه يوم 3ديسمبر 1963 دون تحديد تاريخ إرساله، ويطلب فيه بن بللة وضع كل أموال جبهة التحرير الوطني المودعة لدى البنك تحت تصرف خيدر وفوضه بحق سحبها، وبناءا على ذلك اتهم بومدين كل من بن بللة وخيدر أنهما اتفقا على اختلاس تلك الأموال سويا وأن خلافهما واستقالة خيدر من الحزب قبل تاريخ استلام هذا الخطاب مجرد غطاء للعملية(20).

إن هذه الوثيقة تكشف لنا أشياء خطيرة وخفية، فيمكن أن يقول البعض أن الخطاب استلمه مدير البنك العربي ببيروت متأخرا لكن هذا جد مستبعد لأن من غير المعقول أن يتأخر أكثر من تسعة أشهر، هذا ما يدفعنا إلى الاعتقاد أن بن بللة قد أدرك بحكم علاقته ببومدين أنه من الممكن أن يجد نفسه يوما ما في المعارضة مثل الآخرين، فكما أقصى بن بللة خصومه التاريخيين فيمكن أن يكون حتى هو مصيره الإقصاء من العقيد بومدين قائد الجيش القوي في إطار الصراع على السلطة، وبهذا أراد بن بللة حرمان نظام

بومدين من أموال جبهة التحرير الوطني، كما يمكن أيضا أن يكون بن بللة قد خطط لتشكيل قوة عسكرية تابعة للحزب تكون تحت سيطرته مما يجعله في حاجة إلى أموال لشراء الأسلحة، فاتفق مع خيدر على إبعاد بومدين، وإضعاف الجيش الوطني الشعبي ثم إعادة تقسيم الحكم بينهما فينصب خيدر على رأس الحزب وبن بللة على رأس الدولة ويبقى الجيش الوطني الشعبي ضعيفا تحت تصرفهما.

وسيتضح لنا هذا الصراع الخفي بين بن بللة والجيش بقيادة بومدين تدريجيا عند تناولنا كيف تعامل الطرفان المتصارعان مع تمرد كل من جبهة القوى الاشتراكية والعقيد محمد شعباني، وكيف انقض بومدين على بن بللة بعد ما حاول هذا الأخير التفاهم مع المعارضة.

ب-تمرد جبهة القوى الاشتراكية : أداة لتقوية بومدين.

أسس كل من كريم بلقاسم والعقيد محند ولحاج الاتحاد الديمقراطي للثورة الاشتراكية (UDRS)، وخططا للهجوم بـ 9 آلاف جندي على العاصمة يوم 3جويلية 1963 وإسقاط نظام بن بللة، وتراجع محند ولحاج عن الفكرة بعد أن أقنعه آيت احمد بعدم جدواها، ولم يكن محند ولحاج ورفاقه يعلمون أن موقف آيت احمد يعود إلى تنافسه مع خصمه كريم بلقاسم حول زعامة منطقة

القبائل، حيث خشي آيت احمد أن يستحوذ كريم على الشعبية في المنطقة كما أنه بالإمكان أن يصبح رئيسا للجزائر بعد الإطاحة بنظام بن بللة.

وبدأ آيت احمد يخطط لإنشاء حزب جديد على أنقاض الاتحاد الديمقراطي للثورة الاشتراكية الذي يتزعمه كريم بلقاسم فنجح في ذلك حيث أعلن على ميلاد جبهة القوى الاشتراكية في تجمع ضخم بتيزي وزو يوم 29 سبتمبر 1963، وضم هذا الحزب الجديد الكثير من زعماء وضباط منطقة القبائل ومنهم بلعيد آيت مدري الذي كان مسؤولا قديما على حزب الشعب الجزائري في منطقة القبائل والعقيد سليمان دهيليس القائد الثاني للولاية الرابعة وعلي يحي عبد النور إطار نقابي والأب دي فالكاو وهو من الآباء البيض في عين الحمام ويدعوه سكان المنطقة بالأب يحي وكلف بالأمانة المالية للحزب، أما العقيد محند ولحاج فقد رفض الانضمام إلى حزب آيت احمد لأن هذا الأخير منع كريم بلقاسم من الالتحاق بالحزب، ولم ينضم محند ولحاج إلى جبهة القوى الاشتراكية إلا بعد ضغط كبير عليه من مجموعة من ضباط جيشه الذي يضم 9 آلاف جندي كما يذكر الكومندان لخضر بورقعة من الولاية التاريخية الرابعة وأحد مؤسسي حزب آيت احمد(21).

التحق بجبهة القوى الاشتراكية كل من أبي بكر بلقايد وعلي عمار وهم عضوان سابقان في حزب الثورة الاشتراكية الذي أسسه بوضياف، ويذكر لخضر بورقعة أن بوعلام بن حمودة كان من الذين شاركوا في الاجتماعات التحضيرية الأولى لتأسيس جبهة القوى الاشتراكية قبل أن يتصل ببن بللة ويسلمه كل المعلومات المتلعقة بهذا الحزب طمعا في منصب(22).

ويعتبر علي مسيلي أحد الأعضاء البارزين في جبهة القوى الاشتراكية إن لم نقل أحد المخططين لتأسيسه، ويلقب علي مسيلي بـ "أندري" وهو عنصر من الأمن العسكري استطاع كسب ثقة آيت احمد بعدما أقنعه أنه يرفض ما يسميه بالنظام العسكري الدكتاتوري للثنائي بن بللة وبومدين(23)، واعتقد آيت احمد أنه بالإمكان أن يجلب له مسيلي كل المعلومات المتعلقة بالأمن العسكري ونظام بن بللة وتناقضاته، ولم يكن يعلم أن مسيلي ما هو إلا عنصر مخلص لجهاز الأمن العسكري ولعب دورا مزدوجا إن لم نقل أنه كان عين النظام على جبهة القوى الاشتراكية ثم على المعارضة الجزائرية كلها في أوربا بعد هروب آيت احمد إلى الخارج.

وبعد إنشاء جبهة القوى الاشتراكية أرسل نظام بن بللة وفدا عسكري بقيادة الكومندان سعيد عبيد إلى قيادة الحزب الجديد

لمعرفة مطالبه ، فلخصها الحزب في عدة نقاط أهمها الاعتراف بالتعددية الحزبية وتطهير الجيش من الضباط الفارين من الجيش الفرنسي وإعادة تشكيل قيادة الجيش بإبعاد بومدين وتعيين محمد شعباني أو الطاهر الزبيري مكانه مع إلحاق قادة النواحي العسكرية بالقيادة العامة للجيش الوطني الشعبي.

ويروي لخضر بورقعة استنادا على اعتراف أحد جنود الجيش من أن بعد علم الكابتن زرقيني وهو أحد الضباط الفارون من الجيش الفرنسي بمطالب جبهة القوى الاشتراكية افتعل حدثا عنيفا في عزارقة لإفشال المفاوضات بين النظام وجبهة القوى الاشتراكية، حيث قسم الكابتن زرقيني قواته إلى مجموعتين أحدهما تمثل قوات الجيش الوطني الشعبي وأخرى تمثل دور قوات تابعة لجبهة القوى الاشتراكية، فحدث اصطدام مصطنع بين المجموعتين فاتهم النظام جبهة القوى الاشتراكية باستعمال العنف فقطع هذا الحدث المؤلم الطريق أمام المفاوضات ودخل الطرفان في صراع دموي خلف أكثر من 1000 قتيل(24). ولا يمكن لنا التأكد هل فعل زرقيني ذلك بطلب من مجموعة الضباط الفارين من الجيش الفرنسي حفاظا على مصالحهم أم بطلب من بومدين الذي يبدو أنه أراد استغلال التمرد العسكري لجبهة القوى الاشتراكية لتقوية نفوذه ودفع بن بللة للارتماء أكثر في أحضان الجيش؟.

هاجمت القوات الملكية المغربية الجزائر في أكتوبر 1963، فاستغل العقيد محند ولحاج الفرصة للتفاوض مع بن بللة حول وقف إطلاق النار وإرسال قوات محند ولحاج إلى الحدود الجزائرية الغربية للدفاع عن حرمة الوطن، ولم يتخذ محند ولحاج هذا الموقف انطلاقا من دوافع وطنية فقط بل لأنه وجدها فرصة للانفصال عن آيت احمد الذي ما فتئ يشك في تصرفاته ويعتبره ناسج مؤامرات ودسائس، وهي طبيعة العسكري الذي يشك دائما في السياسي.

وقبل آيت احمد الاتفاق مع بن بللة في البداية قبل أن يتراجع عنه خوفا من فقدان شعبيته وزعامته على منطقة القبائل كما حدث لمحند ولحاج الذي اعتبره الكثير من مناضلي جبهة القوى الاشتراكية خائن لقضية حزبهم، خاصة وأن الكثير من أعضاء الحزب اعتقدوا أن الهجوم المغربي كانت فرصتهم للقضاء على نظام بن بللة، وذهب البعض إلى حد اعتبار أن الهجوم المغربي هو مؤامرة على جبهة القوى الاشتراكية نسج خيوطها ضابط المخابرات المصرية فتحي الديب الذي دفع الحسن الثاني للهجوم على الجزائر ثم يستغل بن بللة العواطف الوطنية الجياشة لمحند ولحاج التي لا يشك أحد فيها فيلتحق دون تردد للدفاع عن الوطن وسيادته الترابية فيحدث ذلك شرخا في جبهة القوى الاشتراكية. وما

يمكن أن يعطي اليوم دعما لهذا الطرح الأخير هو قول الملك المغربي الحسن الثاني للصحفي الفرنسي إيريك لوران من "إني وضعت سرير جبهة التحرير الوطني منذ بن بللة حتى السنوات الأخيرة للشاذلي بن جديد" ثم تحدى رجال النظام الجزائري تكذيب ذلك إن استطاعوا "وإن نطقوا فإني سأفتح كل القنوات لتفسير كيف قمت بذلك"(25)، ولم يتجرأ أحد من رجال النظام الجزائري للرد على تحدي الملك المغربي ولم نعلم لماذا وما جدوى الرد بعد وفاة الحسن الثاني لأن أي رد يفتقد للمصداقية. ولا يبقى أمام المؤرخ إلا أن يتساءل هل اتفق الحسن الثاني مع بن بللة لإنقاذه من تمرد جبهة القوى الاشتراكية في عام 1963؟ أم هل دعم الحسن الثاني مجموعة تلمسان ضد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وولايات الداخل أثناء أزمة صيف 1962 مقابل التنازل عن جزء من التراب الوطني كما أشار الحسن الثاني إلى ذلك بشكل غير مباشر في الحوار نفسه ؟ نترك الإجابة عن ذلك للمستقبل عندما تكشف وثائق في هذه المسألة.

وبعد نهاية الهجوم المغربي على الجزائر لجأ آيت احمد إلى قريته في منطقة القبائل بعد أن تخلى عنه محند ولحاج وجزء كبير من قواته، ويقول بومدين أن بن بللة كان يلح عليه بقتل آيت احمد وعدم إرهاق نفسه في إلقاء القبض عليه حيا(26). لكن تفطن

بومدين لحيلة بن بللة الذي أراد التخلص من خصمه التاريخي آيت احمد وتشويه بومدين بقتل أحد الزعماء التاريخيين للثورة مما يضعف مكانته فيسهل على بن بللة التخلص منه.

ألقي القبض على آيت احمد وستة من رفقائه ومنهم علي مسيلي يوم 17أكتوبر 1964 حسب عبد الله بن حمزة مسؤول العمليات في الأمن العسكري. وأودع سجن لمبيز ليصدر فيه حكما بالإعدام خففه بن بللة إلى المؤبد بمناسبة عيد الأضحى المبارك. وحاول بن بللة جعل ذلك التخفيف في الحكم عربونا عن حسن نية منه تجاه جبهة القوى الاشتراكية ورغبة في التفاوض معها بعدما اكتشف بن بللة أن تمرد آيت احمد وغيرها من التمردات المسلحة هي إحدى وسائل بومدين لتقوية نفسه وتحويل بن بللة إلى رهينة في يده.

وتوصل بن بللة وآيت احمد إلى اتفاق بينهما يوم 16 جوان 1965 يقضي بالاعتراف بجبهة القوى الاشتراكية كحزب ثان في البلاد إلى جانب حزب جبهة التحرير الوطني الذي أراد بن بللة تقويته للوقوف في وجه الجيش. فهل كان هذا الاتفاق الذي وقع دون علم بومدين وراء إسراع هذا الأخير للإطاحة ببن بللة يوم 19جوان1965؟ أم أن إعدام شعباني وأحداث أخرى كان لها نصيب في ذلك؟.

ج- إعدام العقيد محمد شعباني : خطأ بن بللة القاتل.

تولى الطاهر شعباني المعروف بالعقيد محمد شعباني قيادة الولاية السادسة (الصحراء) بالنيابة بعد استشهاد قائدها سي الحواس في مارس 1959، فأظهر هذا الخريج من معاهد جمعية العلماء المسلمين الجزائريين إخلاصا وكفاءة عالية في القيادة والتنظيم العسكري، فرقاه كريم بلقاسم وزير القوات المسلحة إلى رتبة عقيد وعمره لا يتجاوز 25 سنة.

انضم محمد شعباني أثناء أزمة صيف 1962 إلى مجموعة تلمسان لأسباب إيديولوجية وليست انتهازية كما فعل الكثير آنذاك، فكان شعباني يعتقد أن مجموعة تلمسان وخاصة بن بللة وبومدين يجسدون فعلا فكرتي العروبة والإسلام والاشتراكية الإسلامية، خاصة أن شعباني كان شديد الإعجاب بعبد الناصر وأفكاره.

وخشي العقيد بومدين من منافسة العقيد الشاب شعباني له وأن يكون رجل بن بللة داخل الجيش بعدما لاحظ ملازمته له وصدقه في أفكاره العروبية الإسلامية التي يمكن أن تكسبه الشعب الجزائري، وتزايدت مخاوف بومدين من شعباني بعد مطالبة جبهة القوى الاشتراكية لنظام بن بللة بإزاحة بومدين عن قيادة الجيش واستبداله بشعباني أو الطاهر الزبيري، وكما كان شعباني من أشد المطالبين بتطهير الجيش الوطني الشعبي من الضباط الفارين من

الجيش الفرنسي، وقد كان شديد الحرص على منع التحاق أي عنصر من هؤلاء الضباط بالمنطقة العسكرية التي يقودها. وطرح شعباني علانية مسألة تطهير الجيش من الضباط الفارين من الجيش الفرنسي في مؤتمر حزب جبهة التحرير الوطني عام 1964، ودفع المؤتمرين إلى الصياح لمدة ربع ساعة "التطهير، التطهير في جيش التحرير" فرد بومدين عليهم بالقول "يا ترى من الطاهر بن الطاهر الذي يريد أن يطهر الجيش" وأضاف قائلا أن الجيش بحاجة إلى تقنيين وخبراء ومن الأفضل استعمال هؤلاء الضباط الفارين من الجيش الفرنسي بدل الإتيان بخبراء أجانب، ووعد بومدين المؤتمرين بإبقاء هؤلاء الضباط في مناصب تقنية فقط ولا تسلم لهم مناصب قيادية(27). وكظم بومدين غيظه لأنه اعتبر مطالب شعباني مساسا بوحدة الجيش الوطني الشعبي الذي يعتبره العمود الفقري للدولة الجزائرية الفتية.

وحاول بومدين التخلص من شعباني بكافة الوسائل فاقترح عليه إرساله إلى الخارج لمواصلة تكوينه العسكري مثل الكثير من الضباط الذين أرسلوا إلى موسكو عام 1964 فرفض شعباني ذلك، ثم حاول بومدين تحويله من عسكري إلى مدني فاقترح على بن بللة إدخال شعباني المكتب السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني مقابل تخليه عن قيادة الناحية العسكرية الرابعة (بسكرة والصحراء) التي

تمول النظام بفعل غنائها بالبترول، فرفض شعباني الاقتراح وفضل البقاء في القيادة العسكرية وبدأت الإشاعات تروج ضد شعباني ومنها أنه يسعى للانفصال بالصحراء وبأن له علاقات مشبوهة مع فرنسا، وقد اتهم بومدين بن بللة بأنه وراء ترويج تلك الإشاعات(28).

لكن علينا الإشارة إلى أن بومدين قد قال عنه أيضا في خطاب له بالأكاديمية العسكرية بشرشال عند حفل تخرج دفعة لصف الضباط يوم 1964/07/10 "إن الجيش لا يريد أن يكون في صفوفه باشا أغوات إن هذا الشخص -أي شعباني- إرتقى إلى الحكم بطريقة مدهشة ولم يقتنع بهذا فوضع يده في يد عناصر هي عدوة لهذا الشعب ليس بالكلام فقط ولكن بالسلاح، وإقصاؤنا لهذا الشخص من المكتب السياسي إجراء غير كاف له ولكن يجب أن يتبعه القانون"(29).

أما بن بللة فكان يخشى اكتشاف مصر الناصرية لرجل صادق في قناعاته الإيديولوجية وله سلطة عسكرية ومالية بفعل سيطرته على بترول الصحراء، فتعتمد عليه في نشر فكرتها القومية بدل بن بللة الذي بدا ضعيفا وتحول إلى رهينة في يد بومدين الذي رفض أن تتحول الجزائر إلى مجرد تابع لمصر عبد الناصر حتى ولو أنه قريب أيضا من الإيديولوجية الناصرية. ومنع

بن بللة أي اتصال بين القيادة المصرية وشعباني كي لا تكشف حقيقته، وزاد إصرار بن بللة على التخلص من شعباني بعد ما تلقى هذا الأخير دعوة من عبد الناصر لزيارة القاهرة، وذهب بن بللة إلى حد تشويه صورة شعباني بالقول أنه عميل لفرنسا ومعاد للعروبة والإسلام، وسلم بن بللة لضابط المخابرات المصرية فتحي الديب وثيقة مشكوك في صحتها تبين أن شعباني أراد تنظيم انقلاب عسكري ينصب بعد نجاحه فرحات عباس رئيسا للجمهورية ويسلم آيت احمد وزارة الخارجية وبوضياف وزارة الداخلية وأحمد فرانسيس وزارة المالية والشيوعي عمار أوزقان وزير العمل، وهؤلاء كلهم خصوم للناصرية في الجزائر، وأما شعباني فيتولى وزارة الحربية في هذه الحكومة الوهمية التي اخترعها بن بللة، ولكي يعطي بن بللة مصداقية لهذه الوثيقة أدرج خيدر في هذه الحكومة كرئيس للوزراء وتوفيق المدني كوزير للأوقاف وهما قريبان إيديولوجياً من عبد الناصر(30). ويبدو أن هذه الوثيقة ما هي إلا محاولة من بن بللة لإقناع عبد الناصر بأن شعباني مثل فرحات عباس وآيت احمد وعبان رمضان الذين تعتبرهم مصر معادون للطروحات العروبية الإسلامية.

وسنحت الفرصة أمام بن بللة وبومدين للتخلص من شعباني بالقانون، فعمد بومدين وزير الدفاع وقائد الجيش إلى إصدار قرار

إعادة هيكلة قيادة الناحية العسكرية الرابعة بهدف التخلص من شعباني ورفقائه، فتم نقل مقر القيادة من بسكرة إلى ورقلة وعين على رأسها الكومندان عمار ملاح، وكلف محمد علاهم وهو ضابط فار من الجيش الفرنسي بقيادة أركان الناحية، وأفرغت الناحية العسكرية من المخلصين لشعباني فعين محمد غنتار (المدعو محمد أورورينة) نائبا للكومندان محمد الصالح يحياوي قائد الناحية العسكرية الثالثة ((بشار)، وأرسل سليمان لكحل إلى البليدة، أما شعباني فالحق بوزارة الدفاع الوطني بالعاصمة.

ورفض شعباني تنفيذ قرار بومدين فتحصن بناحيته العسكرية، ثم أنشأ اللجنة الوطنية للدفاع عن الثورة (CNDR) التي ضمت عدة شخصيات ومنها بوضياف وخيدر وأحمد طالب الإبراهيمي وميلود الإبراهيمي والكومندان موسى حساني وغيرهم، وأرسل شعباني وفدا إلى آيت احمد بالقبائل يطلب منه الانضمام إلى اللجنة الوطنية للدفاع عن الثورة وأخبره بأعضائها وبأنهم سيشرعون في العمل المسلح ضد نظام بن بللة يوم 03جويلية 1964 (31). وكشف عين النظام علي مسيلي الذي حضر لقاء آيت احمد بوفد شعباني كل ما يتعلق باللجنة الوطنية للدفاع عن الثورة وخططها ليخبر مسؤوله الأعلى في الأمن العسكري بالعاصمة، وتم الانقضاض على حركة شعباني في مهدها وألقي

عليه القبض يوم 8 جويلية1964 في الوقت الذي هرب فيه بوضياف إلى تونس واعتصم الكومندان موسى حساني بجبال شمال قسنطينة ليستسلم في بداية جانفي 1965 ويتعهد بتخليه نهائيا عن العمل السياسي وأنه سيدخل شؤون التجارة والأعمال.

وحوكم شعباني في محكمة عسكرية بوهران تتشكل من زرطال رئيسا وهو مدني والعسكريين الشاذلي بن جديد وسعيد عبيد وعبد الرحمن بن سالم واحمد بن شريف أعضاء وأحمد دراية نائبا عاما،فأصدرت عليه حكما بالإعدام يوم 3سبتمبر1964، وطلب الكثير من بن بللة إصدار عفو رئاسي على شعباني بحكم جهاده لكنه رد عليهم باللامبالاة، وأعدم شعباني صبيحة 4سبتمبر1964 في سجن سيدي الهواري بوهران ودفن بمقبرة سيدي البشير في نفس المدينة، ثم نقلت رفاته إلى مقبرة الشهداء بالعالية بموجب مرسوم رئاسي أصدره الشاذلي بن جديد في عام 1984.

ارتكب بن بللة بإقدامه على إعدام شعباني أكبر خطإ في حياته السياسية لأن ذلك وضعه وجها لوجه أمام بومدين، ولم يعرف كيف يتلاعب بتناقضات هؤلاء القادة الكبار، فكان بإمكانه الاستناد على شعباني لمواجهة بومدين، ولم يكتشف بن بللة هذه الخطة إلا بعد فوات الأوان عندما حاول استعمال

الطاهر الزبيري ضد بومدين لكن الوقت كان قد فات وأصبح الطريق مفتوحا أمام بومدين للإطاحة ببن بللة يوم 19 جوان 1965.

3-إنقلاب 19 جوان 1965 : خاتمة الصراع بين بومدين وبن بللة.

بدأ الصراع الخفي بين بن بللة وبومدين منذ بداية الاستقلال حيث ركز بومدين على وحدة الجيش واستغلال مختلف التمردات المسلحة وتعفين الوضع لتقوية نفوذه وإضعاف بن بللة وإبقائه رهينة في يده، أما بن بللة فوضع خطته للتخلص من قبضة بومدين الذي جاء به إلى الحكم بالتركيز على أربعة محاور وهي السعي لربط علاقات وطيدة بالخارج واكتساب الشعب إلى جانبه وتقوية حزب جبهة التحرير الوطني مقابل إضعاف نفوذ الجيش الوطني الشعبي.

وحاول كل من بن بللة وبومدين التموقع في المراكز الحساسة لأول حكومة جزائرية بعد الاستقلال حيث فرض بومدين أحمد مدغري كوزير للداخلية للسيطرة على قوات الأمن الوطني، وألح بن بللة على إعطاء وزارة الخارجية لمحمد خميستي لأنه من مغنية وهي نفس بلدة بن بللة، وبوصفه كان مسؤولا على الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين أثناء الثورة المسلحة فاكتسب بذلك تأثيرا على جزء من الطلبة والمثقفين الذين يصنعون الرأي العام،

بالإضافة إلى كفاءة خميستي الدبلوماسية، كما كان أيضا عين بن بللة على الهيئة التنفيذية المؤقتة التي ترأسها عبد الرحمن فارس بعد إيقاف إطلاق النار في 19مارس 1962. واعتبر بن بللة خميستي أداته لربط علاقات وثيقة بالخارج وتحقيق انتصارات على الصعيد الدولي لأن ذلك له تأثيرا على المكانة والشعبية في الداخل، وإذا نجح بن بللة في سياسته الخارجية فبإمكانه إفشال أي محاولة انقلابية ضده نظرا لخطورة التأثير والمقاطعة الدولية لأي نظام كان في العالم، إلا أن سوء الحظ رافق بن بللة وأفشل خطته من البداية حيث اغتيل خميستي على يد محمد زنادي الذي قيل عنه في بلاغ رسمي بأنه مجنون، ويقول محمد يوسفي أن قاتل خميستي وجد مخنوقا في زنزانته في عام 1966(32)، فمن حق الباحث أن يتساءل هل من المعقول أن يوضع مجنون في زنزانة؟.

وحاول بن بللة أيضا اكتساب الشعب والتأثير عليه بالخطب الرنانة والتجمعات الشعبية وعمليات القضاء على ماسحي الأحذية في العاصمة وغيرها من المدن والاهتمام بالأطفال اليتامى والفقراء والتلاعب بعواطف الشعب بالتركيز في خطبه على العدالة الاجتماعية والعروبة والإسلام وهو الخطاب الكفيل باكتساب الشعب إلى جانب أي رئيس أو زعيم أو حزب في الجزائر. كما أبعد بن بللة خيدر عن الأمانة العامة لحزب جبهة التحرير الوطني في

أبريل 1963 ليعمل على تحويل الحزب إلى جهاز قوي في يده ليملك القدرة على الوقوف في وجه أي محاولة انقلابية أو إقالة له يقودها الجيش بقيادة بومدين.

ويتطلب تقوية حزب جبهة التحرير الوطني إضعاف نفوذ قادة الجيش الوطني الشعبي وعلى رأسهم بومدين، وسنحت الفرصة لبن بللة أثناء مؤتمر الحزب في عام 1964 فدفع شعباني بشكل غير مباشر إلى طرح مسألة الضباط الفارين من الجيش الفرنسي لزرع البلبلة داخل الجيش، كما طرح بن بللة مشروع إنشاء ميليشيا شعبية تابعة لحزب جبهة التحرير الوطني الذي يسيطر عليه، وكان هدف بن بللة في الحقيقة هو إنشاء قوة عسكرية بديلة للجيش الوطني الشعبي الذي فقد السيطرة عليه، وعارض بومدين هذه الفكرة بحكم أنه كان قد استخلص من مختلف التجارب العالمية أن تعدد الجيوش يؤدي إلى الاصطدامات والحروب الأهلية وأن وحدة الجيش وتماسكه يعتبر شرطا أساسيا لحماية الدولة من الفوضى والاضطرابات، وصوت المشاركون في مؤتمر الحزب لصالح فكرة بن بللة، فأسرع بومدين إلى وضع حلفائه ورجاله خفية على رأس هذه الميليشيات لأنه تفطن بحكم البديهة لأهداف بن بللة البعيدة، خاصة بعد ما اكتشف أن بن بللة كان يشتري أسلحة وأجهزة لهذه الميليشيات الشعبية دون إخبار بومدين قائد الجيش

بذلك، وقد أشار خالد نزار في مذكراته إلى إرساء باخرة صينية محملة بالأسلحة بميناء الجزائر دون أن يعلم بذلك مسبقا بوصفه مسؤولا على العتاد العسكري آنذاك(33).

وحاول بن بللة إنشاء مخابرات تابعة له بعد ما تأكد أن جهاز الأمن العسكري لم يكن تحت سيطرته، وأشار بومدين إلى محاولة بن بللة إنشاء مخابرات خاصة بالرئاسة بمساعدة ضابط المخابرات المصرية فتحي الديب، وكلف بن بللة سكريتره الخاص عبد الرحمن شريف بإدارتها وربط الاتصال بينه وبين جهاز المخابرات بالتستر تحت غطاء منصب وزير للشؤون العربية في الحكومة(34).

واكتشف بن بللة متأخرا أنه بالإمكان استعمال بعض قادة الجيش الكبار ضد بومدين، فعين العقيد الطاهر الزبيري قائدا للأركان العامة للجيش دون علم بومدين الذي كان في زيارة إلى موسكو، واعتقد بن بللة أن تعيين الزبيري قائدا للأركان العامة سيدفع بومدين إلى رفض ذلك فيخلق صراعا بين بومدين والزبيري داخل الجيش من شأنه أن يساعد على إضعاف وتحييد المؤسسة العسكرية، وتفطن بومدين مرة أخرى لحيل ومناورات بن بللة، فعمل على اكتساب الزبيري إلى جانبه مستغلا العقلية المتعجرفة لبن بللة ومساسه بعواطف الآخرين، فيروي لخضر بورقعة أنه

سأل الطاهر الزبيري بعد فشل انقلابه ضد بومدين يوم 14 ديسمبر 1967 عن سبب وقوفه إلى جانب بومدين في 19 جوان 1965، فقال له بأنه كان حاقدا على بن بللة بسبب إهانته له في موسكو أثناء حضورهما استعراضا عسكريا للجيش الأحمر السوفياتي هناك، حيث اقترح الزبيري على بن بللة ترقية أحد الضباط إلى رتبة ماريشال وليكن العقيد محند ولحاج باعتباره أكبرهم سنا، فرد عليه بن بللة بتهكم "إنتهى وقت الموس يا سي الطاهر" فرد عليه الزبيري بغضب"لولا الموس لما أصبحت رئيسا للجمهورية"، فاستغل بومدين الحادثة ليوغر صدر الزبيري ضد بن بللة(35).

إن السلوك المتعجرف لبن بللة دفع الملك الحسن الثاني إلى اعتباره سببا رئيسيا لانقلاب 19جوان1965، فيروي الملك الحسن الثاني أنه في بداية عام 1965 كان في اجتماع مع عبد الناصر في الهيلتون في القاهرة فجاء بن بللة برفقة بومدين، وعندما هب هذا الأخير بالدخول أمره بن بللة بشكل غير لائق"لا تدخل إنه مخصص فقط للرؤساء" ليعلق الحسن الثاني أن بومدين لن ينسى تلك الإهانة أبدا(36).

وإن كنا لا نهمل أن للعامل النفسي تأثيرا كبيرا في السلوك السياسي خاصة بين الأفراد، لكن من المغالطة الاعتقاد أن هذا هو

السبب لانقلاب 19جوان1965 لأن الصراع بين بن بللة وبومدين يعود إلى أبعد من ذلك، وكان بن بللة المحترف السياسي يعلم جيدا بأنه مجرد حصان بومدين ووسيلته للوصول إلى السلطة، فخطط منذ البداية للتخلص من قائد الجيش إلا أنه وقع بين المطرقة والسندان، وطرحت أمامه إشكالية هل يجب التخلص من خصومه التاريخيين أولا ثم بومدين أم العكس؟ وأخطأ بن بللة في حل هذه الإشكالية باختياره الحل الأول، ولم يكتشف بن بللة إلا بعد زمن طويل أن التمردات المسلحة هي أداة بومدين لتقوية نفوذه، فلجأ بن بللة إلى تنقية الأجواء مع خصومه التاريخيين فدعاهم إلى مؤتمر جبهة التحرير الوطني عام 1964 كبداية للتفاهم بينهم ضد بومدين، وأصدر عفوا على الكومندان موسى حساني الذي استسلم بقواته المتمركزة في الشمال القسنطيني، وعقد اتفاقا مع جبهة القوى الاشتراكية في 16جوان1965.

وبموازاة مع ذلك شرع بن بللة في إبعاد رجال بومدين عن مناصبهم، فبدأ بقايد احمد الذي اتهمه بأنه سمح بالأخلاق المشينة والسلوكات الغربية ومنها الخمر في قطاع السياحة، وهذا الاتهام كفيل أيضا باكتساب الشعب إلى جانب بن بللة، ثم أقال شريف بلقاسم وزير التوجيه ليتبعه بتنحية احمد مدغري عن وزارة الداخلية كي يراقب الأمن الوطني إلا أنه أخطأ بتعيينه الطيبي

العربي رجل بومدين على رأس البوليس مكان محمد يوسفي الذي استقال من منصبه، ولم يبق أمام بن بللة إلا تنحية وزير الخارجية عبد العزيز بوتفليقة قبل أن يشل تحركات بومدين مباشرة بعد انعقاد المؤتمر الآفرو-آسيوي في الجزائر.

طلب بن بللة عشية المؤتمر الآفرو-آسيوي من بوتفليقة التخلي له عن وزارة الخارجية كي يتكفل بتحضير المؤتمر بنفسه، فكظم بوتفليقة غيظه وفهم مخطط بن بللة فانتظر عودة بومدين من القاهرة ليخبره بما يدور في رأس بن بللة، فعقد بومدين اجتماعا في وزارة الدفاع يوم 2 جوان 1965 حضره كل من بوتفليقة ومدغوي وشريف بلقاسم من مجموعة وجدة والكومندان عبد القادر شابو وسليمان هوفمان وهما من الضباط الفارين من الجيش الفرنسي لدراسة الوضع، ثم سأل بن بللة قاصدي مرباح مسؤول الأمن العسكري حول إمكانية إقالة بن بللة قبل المؤتمر الآفرو-آسيوي دون إراقة الدماء فرد عليه مرباح بالإيجاب، ثم استدعى بومدين قادة النواحي العسكرية سعيد عبيد والشاذلي بن جديد وعمار ملاح وعبد الرحمن بن سالم ومحمد الصالح يحياوي والكولونيلات عباس وعثمان لوضع الخطة النهائية للعملية الانقلابية التي حدد تاريخ تنفيذها ليلة 19جوان1965.

واستبدل الطيبي العربي مدير الأمن الوطني بمساعدة أحمد دراية مدير مدرسة البوليس بالصومعة العناصر التي تحرس فيلا جولي (الجميلة) التي يقيم بها بن بللة بحراسة موالية للانقلابيين. وعندما هب بن بللة للخلود إلى النوم في منتصف الليل طرق باب فيلا جولي مجموعة من الضباط وهم العقيد عباس وسعيد عبيد والطاهر الزبيري فأخبره هذا الأخير أن مجلسا ثوريا قد تشكل وأقاله عن الحكم، فهبط بن بللة معهم لينقل إلى إحدى ثكنات العاصمة تحت حراسة مشددة، وحوصرت مباني الإذاعة والتلفزيون والمجلس الشعبي الوطني ومقر حزب جبهة التحرير الوطني، وألقي القبض على أقرب مساعدي بن بللة وهم الحاج بن علال والدكتور محمد الصغير النقاش والحاج سماعين وعبد الرحمن شريف.

ونقل بن بللة عام 1968 إلى قصر هولدن (Chateau Holden) بدويرة، وهي فيلا من ثلاث غرف يحرسها حوالي 500 جندي دون أن يعلموا لماذا؟ ويروي محمد يوسفي بأنه ركبت داخل الفيلا كاميرات تسجل كل صغيرة وكبيرة من تحركات بن بللة، وكان بومدين يتفرج عليها أسبوعيا(37).

وأثار محمد يوسفي قضية هامة جدا وهي علم وزير الحربية الفرنسي مسمار Mesmer بالانقلاب قبل ليلة حدوثه ليتساءل عمن

أخبره، ويتهم بشكل غير مباشر الضباط الفارون من الجيش الفرنسي(38).

وأنشأ بومدين مجلس الثورة ضم كل الحساسيات وقادة النواحي العسكرية بهدف تحييد المعارضين للانقلاب، ولم يتخلف اللعب الذي كان يصفق ويهتف لحياة بن بللة الذي كان يدعو ويتلاعب بعواطفه، ويمكن أن نسجل فقط محاولة تحشد لطلبة يساريين قمعوا بسرعة في العاصمة، وكذلك حدوث مظاهرات في عنابة استطاع الكابتن محمد عطايلية قمعها بسرعة بإطلاق النار على المتظاهرين فقتل الكثير منهم في ظروف غامضة.

ووصف الحزب الشيوعي الجزائري الذي تحول إلى حزب الطليعة الاشتراكية انقلاب بومدين بالفاشية والرجعية وقال عنه أنه يدخل في إطار الإطاحة بما أسماه بالأنظمة التقدمية في العالم وشبهه بما جرى في أندونيسيا بإنقلاب سوكارنو وفي غانا بعد الإطاحة بنكروما، وأنشأ الشيوعيون الجزائريون منظمة المقاومة الشعبية (ORP) الإرهابية للإطاحة بنظام بومدين باستعمال العمل المسلح، فألقى بومدين القبض على الكثير من الشيوعيين ومنهم المؤرخ ومساعد بن بللة محمد حربي الذي قال بومدين بشأنه أنه وجد صدفة في إحدى الشقق وهو يطبع منشورات معادية للنظام

عندما لاحقت قوات الأمن محمد مكتوف أحد موزعي تلك المناشير(39).

وقف الشيوعيون ضد انقلاب بومدين ليس لأن بن بللة شيوعيا مثلهم بل اعتبروه فرصتهم للتغلغل داخل أجهزة الحكم والسيطرة عليها، ففي عهد بن بللة استولى الشيوعيون على وسائل الإعلام والمؤسسات الاقتصادية وحافظوا على سيطرتهم عليها بعدما أخفوا هويتهم الشيوعية في عهد بومدين وبن جديد وليكشفوا عنها بعد أحداث أكتوبر 1988.

أما بومدين فكان من أشد المعادين للشيوعية ولمح في خطبه وحواراته إلى انحراف بن بللة عن المبادئ الإسلامية والقيم الحضارية للأمة، وأشار بيان 19جوان1965 إلى ذلك بالقول "إن النهوض بمجتمعنا لا يمكن ان يتم إلا بتمسكنا بمعتقداتنا واحترام تقاليد شعبنا وقيمه ومثله العليا"، وعندما سرد بومدين في حوار له مع لطفي الخولي أسباب إقالة بن بللة أشار إلى تغلغل الشيوعيين في أجهزة الدولة وهم الذين وقفوا ضد الثورة المسلحة فقال "...لن نسمح لنفر من الذين عادوا الثورة واستمروا في معاداتها، سواء كانوا شيوعيين أو غير شيوعيين بتخريبها أو بتنظيم مؤسسات أو منظمات خارجة عن إطار حزب جبهة التحرير...وفي الحزب والدولة وجميع المؤسسات جزائريون ماركسيون، بل وكان بعضهم

أعضاء في الحزب الشيوعي الجزائري وتاريخه المعادي للثورة معروف للقاصي والداني..." ويضيف بـ"أنه لن نسمح منذ الآن بمسرحية المغامرين السياسيين الفاشلين في بلادهم، والذين يرتدون مسوح الاشتراكية، بأن يجعلوا من أنفسهم أساتذة للشعب الجزائري وحزبه"، ويقصد بومدين بذلك مجموعة الماركسيين والتروتسكيين الأجانب الذين أتى بهم بن بللة بمساعدة الشيوعيين الجزائريين وعلى رأس هؤلاء الأجانب زعيمالأممية الرابعة اليوناني رابيتس المدعو بابلو، وكشف بومدين بأنه كان يتقاضى مليون فرنك فرنسي قديم شهريا في الوقت الذي كان يتقاضى فيه الفلاح الجزائري 500 فرنك فرنسي قديم فقط شهريا(40).

ونتساءل في الأخير هل قام بومدين فعلا بتصحيح ثوري بعد 19جوان1965؟ وهل أعطى للاشتراكية طابعها الإسلامي كما يقول ؟ وما هي إستراتيجيته؟ فهل كان فعلا رجل دولة أم رجل سلطة ؟ وعلى ماذا استند في حكمه؟ فهل استند حقا على الضباط الفارين من الجيش الفرنسي كما أشاع خصومه آنذاك؟ وكيف تعامل مع المعارضة؟ وهل كان فعلا وراء اغتيال كل من محمد خيدر وكريم بلقاسم؟ ونجيب عن كل هذه الأسئلة في الفصل القادم.

الهوامش :

1- Belaid Abbesslam, op-cit T1 , p176

2- M.Benyahia, op-cit , p115

3- أنظر علي كـــافي و Saad Dahlab و M. Harbi, **Le FLN : mirage et réalité**

4- روبرت مون، مذكرات أحمد بن بلة، ترجمة العفيف لخضر، دار الآداب ط2 بيروت 1979 ص 135.

5- قال ذلك لـ Abdelkader yefsah, La question du pouvoir en Algerie, ENAP edition Alger 1990 p82

6- أنظر مقتطفات من الرسالة في Sadd Dahleb, op-cit p86

7- Benyoucef Benkhedda, L'Algerie à L'independence: la crise de 1962 ed Dahleb Alger 1997 pp 29-30

8- أنظر كل من : **Belaid Abdesslam op-cit T2 p286, Saad Dahlab, op-cit p184**

9- بوزفعة. ص ص 93-94.

10- Belaid Abdesslam, op-cit T1 p293

11- Benyoucef Benkhedda op-cit Ibid p43

12- L. Bentobal op-cit pp3-4

13- أدولف هتلر، كفاحي :

14- W-Zartman, L'armee dans la politique Algerienne, in annuare de l'afrique de nord , ed CNRS paris 1967 p270

15- Mohamed Benyahia op-cit p136

16- Ferhat Abbas, op-cit

17- الديب ص 615.

18- توفيق الشاوي، أستاذ قانون مصري وعضو بارز في حركة الإخوان المسلمين، وكانت له علاقات وطيدة بقيادة الثورة المسلحة، وله مخطوط ضخم يروي فيه مذكراته ودور حركة الإخوان المسلمين في دعم الثورة الجزائرية ماديا ومعنويا وسياسيا. وقد توفي في عام 1999.

19- Mohamed Lebjaoui op-cit p19

20- حوارات بومدين في لطفي الخولي، عن الثورة في الثورة وبالثورة –حوار مع بومدين– منشورات حزب التجمع العربي البومديني الإسلامي – قسنطينة. ص ص 105-106.

21- بورقعة ص ص 119-122.

22- نفس المصدر.

23- Hocine Ait Ahmed, L'affaire Mecile, ed Bouchene Alger 1991

24- بورقعة ص ص 123-124..

25- Hassan II, La memoire d'un roi-entretiens avec Eric Laurent, ed Plon Paris 1993.

26- بومدين ص 110.

27- M'hammed yousfi, Le pouvoir-Face voile de L'Algerie (1962-1978), ed Dahlab Alger 1989 p53.

28- بومدين ص 82.

29- يومية الشعب عدد 477 (2 جويلية 1964).

30- أنظر القائمة في الديب ص 625.

31- H.Ait Ahmed, L'affaire Mécili op-cit pp135-139

32- M. youcfi op-cit p35.

33- Khaled Nezzar, Memoires du general, chihab edition, Alger 1999 p92

34- بومدين ص 66.

35- بورقعة ص ص 163-164.

36- Hassan II, op-cit

37- M. yousfi, op-cit p80

38- Ibid p106

39- بومدين ص 102.

40- نفس المصدر ص ص 103-104.

الفصـــل الثالث

الرئيس هواري بومدين : الجمع بين السلطتين العسكرية والسياسية

تعلق الكثير من الجزائريين بالرئيس هواري بومديـــن بعـــد وفاته عام 1978، فهل يعود هذا التعلق إلى التأثير الإعلامي الـــذي صاحب أيام وفاته وجنازته الضخمة؟ أم هل اعتبر الشعب الرئيـــس بومدين أبا حنونا وعطوفا عليه فشعر بنوع من اليتم بعد وفاتـــه؟ أم هل تعود شعبيته إلى سياسته الاجتماعية وتركـــيزه علـــى خدمـــة الفحر ومين؟ وللإجابة على هذه الإشكالية علينا تناول إســـتراتيجية بومدين وركائز نظامه وعلاقته بالشعب والمعارضة.

1- استراتيجية بومدين.

يقول ميكيافيللي أن هدف كل حاكم هو تحقيق متعة الســـلطة والحفاظ عليها، وينطبق هذا على أغلب رؤساء الجزائر ولا يستثني الرئيس بومدين عن ذلك، فعندما تولى الحكم فـــي 19جـــوان1965 حاول إيجاد غطاء وتبرير للانقلاب العسكري الذي قام به ضد بـــن بلة الذي اكتسب شعبية كبيرة بفعل ديماغوجيته وخطبـــه الرنانـــة وتحويله حزب جبهة التحرير الوطني ومنظماته إلى جهاز موال لـــه بعد تنحية خيدر. ولهذه الأسباب كلها لقي بومدين في بداية حكمـــه

صعوبة كبيرة لاكتساب الشعب، ولم تسنح له الفرصة للخروج من قوقعته إلا بعد الهجوم الإسرائيلي على البلاد العربية في صبيحة 5 جوان 1967، فاستغل بومدين ذلك ليتخذ موقعا قوميا لا مثيل له بإرساله وحدات من الجيش الوطني الشعبي إلى جبهة القتال، فقوبل ذلك الموقف برضى شعبي كبير، وعرف بومدين كيف يستغل تلك الفرصة لكسب الشعب المؤمن بفكرتي العروبة والإسلام ومناصرة قضية الشعب الفلسطيني، فتوافقت العواطف الشعبية مع صدق بومدين الذي لا نشك في إيمانه بما كان يؤمن به الشعب.

إن النجاح الشعبي الذي حققه بومدين في عام 1967 دفعه إلى التركيز على السياسة الخارجية وعلى أنفة وعزة وكرامة الجزائر والخطب الرنانة المحركة للعواطف الشعبية، وتكشف أي نظرة بسيطة على سياسة بومدين بأن استراتيجيته مبنية على تحقيق مكانة دولية للجزائر وبناء دولة قوية وتحقيق التنمية، لكن هذه الاستراتيجية لم تكن إلا وسيلة لاكتساب الشرعية الشعبية التي تسمح له بالحفاظ على السلطة، ويتأكد ذلك للباحث من خلال اختيار بومدين دائما القرار والسياسة الديماغوجية التي ترضي الشعب آنيا ولو كان ذلك على حساب المصالح البعيدة للشعب، فمثلا وجه السياسة الاقتصادية للبلاد لخدمة السلطة والحفاظ عليها أكثر من خدمة الدولة ومصالحها، فوضع اقتصادا مزيفا ومصطنعا بدل إقامة

اقتصاد مبني على قواعد حقيقية بكل انعكاساتها، ويتجلى لنا ذلك من خلال معالجته مشكلة البطالة، ففي البداية تم امتصاصها بتشجيع الهجرة إلى فرنسا حيث تزايد عدد المهاجرين من 452 ألف في عام 1962 إلى 845 ألف مهاجر في عام 1973، وهي السنة التي دغدغ فيه بومدين عواطف الشعب في خطابه في تبسة أين قرر إيقاف الهجرة إلى فرنسا كرد فعل على العنصرية التي عاناها الجزائريون في المهجر، وتفاقمت البطالة بعد هذا القرار، فلجأ بومدين إلى البطالة المقنعة كحل لها، فتضخمت المؤسسات الاقتصادية بالعمال دون القيام بأي عمل منتج، وتعتبر هذه السياسة أحد الأسباب الرئيسية التي أدت إلى إفلاس المؤسسات الاقتصادية التي كانت تدفع أجورا ضخمة لعمال لا ينتجون، فلم تستطع هذه المؤسسات الاقتصادية توسيع نشاطاتها وخلق مناصب شغل فيما بعد، وظهرت الأزمة الاقتصادية بارزة للعيان بعد انخفاض الريع البترولي الذي كان جزء منه يذهب إلى هذه المؤسسات الاقتصادية لتدفعها كأجور دون مقابل.

ويفسر لنا هذا المثال البارز كيف أن الديماغوجية وإخضاع الاقتصاد لمصالح سلطوية سياسية في عهد بومدين كان أحد أسباب أزمتنا الاقتصادية اليوم، فلو أدخلت البلاد في إقتصاد حقيقي في بداية حكم بومدين لتجنبنا اليوم الكثير من الانعكاسات الاجتماعية

الخطيرة الناتجة عن انخفاض الريع البترولي وعملية الانتقال من اقتصاد مصطنع إلى اقتصاد حقيقي.

وإن ركز بومدين في سياسته على الديماغوجية وتحقيق شرعية تنموية ولو كانت مزيفة وخطاب إيديولوجي مبني على العروبة والإسلام والاشتراكية الإسلامية أو العدالة الاجتماعية، وهو الخطاب الكفيل باكتساب أغلبية الشعب الجزائري، فإنه استند أيضا على مرتكزات فعلية لتوطيد حكمه يمكن تحديدها في مجموعة وجدة وجهاز الأمن العسكري ومجلس الثورة وحزب جبهة التحرير الوطني ومنظماته الجماهيرية كأداة لخطابه الإيديولوجي، كما استخدم الضباط الفارون من الجيش الفرنسي بهدف فرض سيطرته التامة على الجيش وإبعاد كل محاولة انقلابية ضده كما سنرى فيما بعد.

2- ركائز حكمه :

لكي نفهم كيف يصنع القرار في عهد بومدين، وكيف استطاع فرض الاستقرار على البلاد وقضائه في المهد على كل محاولة تدبر ضده، يجب علينا متابعة جذور ركائز حكمه التي ذكرناها آنفا وتركيبتها البشرية ودورها وفاعليتها داخل النظام، وكيف استعملها للقبض على البلاد بيد من حديد.

أ- مجموعة وجدة : نواة النظام.

كثر الحديث عن مجموعة وجدة في عهد بومدين، ويعتقد الكثير أنها تتمثل في خمس شخصيات فقط وهي هواري بومدين وقايد احمد وعبد العزيز بوتفليقة وأحمد مدغري وشريف بلقاسم، ويضيف لهم البعض إسم الطيبي العربي الذي لعب دورا في استيلاء جيش الحدود على أجهزة ومراكز ووسائل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية المنتشرة في مختلف مناطق المغرب الأقصى(1)، أما الحقيقة فهي أن هذه الشخصيات الخمس تشكل النواة الرئيسية لمجموعة وجدة ويدور حولها عدد كبير من العسكريين والسياسيين والدبلوماسيين والقضاة والإداريين في جزائر الاستقلال، والذين كانوا في المغرب الأقصى وبالتحديد في مدينة وجدة المغربية أثناء الثورة المسلحة، وارتبطت هذه العناصر كلها بعلاقات متينة وتدور حول النواة الرئيسية، ويشترك أعضاء هذه النواة في أنهم كلهم من منطقة الغرب الجزائري باستثناء رئيسها بومدين الذي ولد بقالمة. واستند بومدين على لقب "هواري بومدين" بدل إسمه الحقيقي محمد بوخروبة لكسب منطقة الغرب الجزائري إلى جانبه ودفع سكانها إلى الاعتقاد أنه منهم لأن لقبي "هواري" و"بومدين" مشهورين في منطقة الغرب بالإضافة إلى علاقتهما بكل من سيدي بومدين الولي الصالح في تلمسان وسيدي

الهواري الوالي الصالح في وهران. وتدحض الأصول الجغرافية لعناصر مجموعة وجدة فكرة إبعاد الغرب الجزائري عن السلطة في جزائر الاستقلال، ويمكن أن تكون هذه الفكرة صحيحة بعد انهيار مجموعة وجدة واستيلاء مجموعة الشرق(باتنة –تبسة –سوق اهراس) على الحكم في عهد الشاذلي بن جديد.

وعلينا أن نشير أيضا إلى أن نواة مجموعة وجدة كلهم ضباط عسكريون في جيش التحرير الوطني ولهم ولاءات داخل الجيش الوطني الشعبي، فإذا كان بومدين معروفا للجميع فما هي حقيقة الأربعة المتبقين من المجموعة وما دور كل واحد منهم في النظام؟

قايد أحمد :

ولد قايد احمد بتيارت في 17ماي1921 وحمل أثناء الثورة لقب "سي سليمان" و"قلاتة" أي البندقية في الغرب الجزائري، وانضم إلى حزب فرحات عباس "الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري UDMA" قبل الثورة بحكم أصوله البرجوازية حيث تملك عائلته أراض خصبة في منطقة تيارت. التحق بالثورة المسلحة عام 1955 ليرتقي إلى رتبة رائد (كومندان)، وبرز بعد اجتماع العقداء العشر الذي قرر ضمه إلى عضوية المجلس الوطني للثورة الجزائرية عام 1959، ثم اختاره العقيد بومدين رفقة كل من

الكومندان علي منجلي و.....زراري المعروف بعز الدين كمساعدين له في قيادة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني. وتوطدت علاقته ببومدين منذ تلك الفترة، وأثناء أزمة صيف 1962 سعى قايد احمد إلى كسب الولاية الثانية إلى صف مجموعة تلمسان بتنظيم انقلاب بداخلها ضد قيادتها الممثلة في صالح بوبنيدر، فألقي عليه القبض ليطلق سراحه بأمر من بن يوسف بن خدة رئيس الحكومة المؤقتة.

اقترحه بومدين كوزير للسياحة في حكومة بن بللة الأولى ليقيله هذا الأخير بعد فترة في إطار محاولته إبعاد مجموعة وجدة عن الحكم، ويعد قايد احمد أحد المخططين البارزين لانقلاب 19جوان1965، فعين عضوا في مجلس الثورة ووزيرا للمالية في حكومة بومدين، وعين قايد احمد المعروف بعدائه للشيوعية على رأس حزب جبهة التحرير الوطني بعد فشل انقلاب الطاهر الزبيري، والذي شارك فيه بعض أعضاء الأمانة التنفيذية للحزب، ولعب قايد احمد دورا بارزا في القضاء على التنظيمات الطلابية اليسارية في الجامعة وعلى رأسها "الاتحاد العام للطلبة الجزائريين" الذي حل عام 1971.

ودخل قايد احمد في صراع مع بومدين حول مكانة حزب جبهة التحرير الوطني في السلطة، فأراد بومدين بناء الحزب من

القمة، أما قايد احمد فيريد بناءه من القاعدة، ويروي سعيد سماعيل الملحق الإعلامي لدى الأمانة التنفيذية لحزب جبهة التحرير الوطني بأنه سمع حوارا على الهاتف بين بومدين وقايد احمد أين يلح فيه هذا الأخير على ضرورة بناء حزب قوي وجماهيري وقال له "لن أتراجع أبدا، لقد التزمت أمام المناضلين والمواطنين، وإني سأذهب إلى حد تنفيذ التزماتي لأني لا أريد حزب البلهاء وغير الأكفاء.....يا سي بومدين لا يمكن لحزب أن يستمر بدون الإطارات والمثقفين. وإذا كنت لا تريد أن تقام السياسة داخل الحزب، فلنتوقف إذن من مغالطة الشعب والكذب عليه، فلنحكم بالبندقية ونسرع إفلاسنا"(2).

ويؤكد هذا الحوار الصراع بين قايد احمد الذي أراد تقوية حزب جبهة التحرير الوطني وتحويله إلى صانع للقرار وبومدين الذي أراده جهازا يعطي شرعية لسياسته وينشر إيديولوجية النظام ويؤطر الشعب ليسهل مراقبته والتحكم فيه، فتكرر بذلك الصراع بين مؤسستي الرئاسة والحزب، فحدث بين قايد إحمد وبومدين نفس ما حدث بين بن بللة وخيدر ثم بين محمد الصالح يحياوي والشاذلي بن جديد عام 1980 ثم بين هذا الأخير ومحمد شريف مساعدية عشية أحداث أكتوبر 1988.

لا يمكن لنا فهم جذور الخلاف بين قايد احمد وبومدين إلا في إطار الصراع بين مؤسستي الرئاسة والحزب، وكان الصراع الخفي بينهما وراء الإشاعات والنكت التي كانت تطلق عن قايد احمد آنذاك بهدف تشويه صورته في عيون الشعب. واحتدم الصراع بين الرجلين القويين في مجموعة وجدة عندما رفض قايد احمد تنفيذ قرار بومدين بتأميم 1800 هكتار منآراضي عائلته المقدرة بأكثر من 2000 هكتار في منطقة تيارت في إطار تطبيق قانون الثورة الزراعية الصادر في 17 نوفمبر 1971، ويقول البعض أنه طالب بومدين تأميم ممتلكات تجارية وصناعية لعناصر من النظام، فرد عليه بأن الوقت لم يحن بعد لذلك، واستقال قايد احمد من النظام عام 1972 ليحدث أول شقاق في مجموعة وجدة والتحق بالمعارضة في الخارج. ويبدو أن قرار بومدين بتأميم أراضي عائلة قايد احمد هي محاولة استفزازية لدفعه إلى الاستقالة واستيلاء بومدين على حزب جبهة التحرير الوطني بوصفه جهاز دعم للحكم.

وكان الشعب الجزائري يتابع بشغف واهتمام كبير أحاديث قايد احمد الليلية الموجهة من إذاعة طنجة المغربية إلى الشعب الجزائري، وكان يكشف في تلك الأحاديث عيوب نظام بومدين

ووصل إلى حد كشف أرقام الحسابات البنكية التي تملكها عناصر من النظام ومنهم بومدين في بنوك أجنبية خاصة في سويسرا.

وتحول قايد احمد الصديق القديم لبومدين إلى ألد خصومه بفعل الصراع على السلطة، ويقول محمد بن يحي عنه أنه كان من أنشط المعارضين في الخارج وكاد أن يوحد المعارضة لولا وفاته المفاجئة في المغرب الأقصى عام 1976(3). وظل يخيف نظام بومدين حتى بعد وفاته، ويتضح ذلك من خلال محاولة النظام منع الشعب من حضور جنازته في تيارت، والتي كانت سببا في إقالة والي تيارت لخضر بلحاج لأنه عجز عن تحقيق رغبة بومدين.

أحمد مدغري .

تعود أصوله إلى منطقة سعيدة، وهو من أسرة غنية، كان أبوه علال مسؤولا على حزب فرحات عباس الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري في سعيدة، وقد استشهد أبوه أثناء الثورة و عمره 64 سنة، أما احمد مدغري فكان طالبا في جامعة غرونوبل بباريس (تخصص رياضيات)، عند اندلاع الثورة عاد الى سعيدة بعد سنة من الدراسة بسبب ضعف صحته و جسده الهزيل الذي لم يستطع تحمل برودة جبال الألب، ليشتغل مدرسا في مدرسة جول فيري بسعيدة(الأمير عبد القادر اليوم).

التحق أحمد مدغري بالثورة المسلحة بالمنطقة السادسة من الولاية الخامسة في عام 1957 فأعطي له لقب – سي الحسين – وارتقى إلى رتبة نقيب في جيش التحرير الوطني قبل التحاقه بمدينة وجدة المغربية، و برز مدغري بعد أن اقترحه بومدين كوزير للداخلية في حكومة بن بلة الأولى ليقيله هذا الخير عند محاولته إضعاف مجموعة وجدة، ويعد مدغري أحد مدبري ومخططي انقلاب 19جوان1965 الذي أعاده إلى منصبه كوزير للداخلية. وإن تميز مدغري بقدرة فائقة على التنظيم و الإدارة إلا انه اتصف بالجهوية، ويروي محمد بن يحيى الذي كان واليا على الشلف ثم سطيف في عهد بن بلة ثم بومدين من أن مدغري عين أغلب الولاة من الغرب الجزائري و إذا شكاه أحد في ذلك يرد عليه بأن حتى بومدين يعين قادة الجيش من الشرق الجزائري(4)، وعرف عن مدغري عدائه لحزب جبهة التحرير الوطني فكان وراء إضعاف صلاحيات محافظ الولاية للحزب مقارنة بصلاحيات الوالي والمدراء المحليين، فطبق حرفيا مبدأ "أولوية الدولة على الحزب " الذي وضعه بومدين.

ويقول محمد يعلا والي الجزائر في عهد مدغري إن هذا الأخير اختلف مع بومدين حول السياسة الخارجية، فمدغري يريد مكانة دولية للجزائر لكن دون الدخول في صراعات لا فائدة منها

وتضيع على البلاد موارد مالية ضخمة يمكن استثمارها في بنـــاء الاقتصاد و تقوية الداخل (5). ويعود الخلاف في حقيقة الأمر فـــي نظرنا إلى الصراع بين مدغري و بومدين حول الســـيطرة علـــى الإدارة خاصة بعد ما أخذ منه هذا الأخير صلاحيات تعيين الـــولاة بموجب مرسوم أصدره بومدين عام 1974 ويدخل هذا المرسوم في إطار الصراع داخل مجموعة وجدة.

وتوفي مدغري في ظروف غامضة يوم 10 ديسمبر 1974، وراجت عدة إشاعات حول وفاته، فقال البعض انه اغتيـــل وقـــال آخرون انه انتحر و ذهبت بعض الإشاعات إلى حد الحديـــث عـــن انتحاره بسبب علاقات عاطفية فاشلة ، لكـــن يجـــب وضـــع هـــذه الأخبار و الشائعات في إطار صراع كبير عرفته كل من مجموعـــة وجدة و مجلس الثورة في منتصف السبعينات ، و لكننا نرجـــح أن تكون وفاة مدغري طبيعية و تعود إلى ضعف صحتـــه و هزالـــة جسمه منذ صغر طفولته.

شريف بلقاسم

يلقب بـــ " سي جلال " و بـــ " مثقف مجموعة وجدة " وهو من مواليد عين البيضاء 1930/07/10، ونشير إلـــى أنـــه نشـــأ و ترعرع ودرس في كل من الغرب الجزائري و المغرب الأقصـــى،

والتحق بالثورة المسلحة عام 1957 ليرتقي إلى رتبة نقيب في جيش التحرير الوطني، وعين وزيرا للتربية في حكومة بن بللـــة الثانيـــة عوضا لعبد الرحمان بن حميدة ثم وزيرا للتوجيه قبل أن يقيله بـــن بللة لإضعاف مجموعة وجدة، ويعتبر شريف بلقاســـم مـــن الذيـــن حضروا الإجتماع الذي أشرف عليه بومدين يوم 02 جـــوان 1965 بوزارة الدفاع الوطني أين تقرر تنحية بن بللة عن الحكم، وكلـــف بومدين شريف بلقاسم بمهمة الإشراف على حزب جبهة التحريـــر الوطني الذي كان مناضلوه من أنصار بن بللة، و كلما اشتكى لـــه البعض بعدم قيامه بأي شيء لبناء الحزب يرد عليهم بكل صراحـــة أن مهمته ليست بناء الحزب بل السيطرة عليه و تحويله إلى جـــهاز في يد النظام الجديد، وبعبارة أخرى فانه مكلف بتجميد حزب جبهـــة التحرير الوطني، وكان شريف بلقاسم منسقا للأمانة التنفيذية للحزب تضم تناقضات طبقية وفكرية وسياسية فنجد إلـــى جانبـــه الطيبـــي العربي مكلفا بالعلاقات الخارجية، ومحند ولحاج مكلف بـــالتنظيم و صالح بوبنيدر مكلفا بالمنظمات الجماهيرية و يوسف الخطيب مكلفا بالإدارة العامة، و كل واحد من هؤلاء الأمناء يوضـــع لـــه نـــائب يناقضه في الأفكار والرؤى مما أبقي حزب جبهة التحرير الوطنـــي حزبا غير قادرا على الحركة كما أراده بومدين الذي كان يقول فـــي

أحاديثه الخاصة " إني أريد أن يكون الحزب مثل الباخرة التي لا يجب أن تتحرك و لا يجب أن تغرق " (6).

و عوض قايد أحمد شريف باقاسم على رأس حزب جبهة التحرير الوطني في عام 1967 ولينتقل بعد ذلك إلى وزير دولة مكلف بالمالية والتخطيط و بقي في هذا المنصب حتى عام 1975 أين استقال بعد خلافات حادة مع بومدين، وراج آنذاك أن استقالة شريف بلقاسم يعود إلى إصدار زوجته الأجنبية كتابا بعنوان "الليالي المجنونة في الجزائر" (Les nuits folles d Alger) كشفت فيه ما يحدث من فضائح أخلاقية ومالية داخل نظام بومدين، فأضطر النظام إلى شراء كل النسخ المطبوعة من الكتاب، ولكن علينا اخذ هذه المعلومات بتحفظ لأنه لم يطلع أحد على هذا الكتاب وهذا ما يدفعنا إلى اعتبارها تدخل في إطار حرب الإشاعات، والدعاية داخل النظام، و التي مست حتى بومدين في صيف 1974 مما دفعه إلى الرد عليها في خطبه بتلمسان وتيزي وزو أين كان قال كلمته الشهيرة "علينا الفصل بين الثروة و الثورة ، فمن أراد الثورة فليبق و من أراد الثروة فليذهب "، مما يدفعنا إلى التساؤل هل كان هناك اختلاف في مجموعة وجدة بين بومدين الاشتراكي و الآخرين ذوي التوجه الليبرالي أم أن الإشاعات كان وراءها

أعضاء في مجلس الثورة تستهدف فصل بومدين عن مجموعة وجدة ثم عزل هذا الأخير داخل المجلس كما سنرى فيما بعد؟.

عبد العزيز بوتفليقة

يعد من أذكى عناصر مجموعة وجدة، وهو من نواحي تلمسان ، التحق بالثورة المسلحة مبكرا ليرتقي إلى رتبة كومندان في جيش التحرير الوطني، وقد لعب بوتفليقة دورا كبيرا في هيكلة الثورة في الصحراء الجزائرية و بالضبط على الحدود المالية-الجزائرية مما أعطاه لقب " سي عبد القادر المالي ". أرسله بومدين إلى السجناء الخمس في باريس عشية وقف إطلاق النار في 19 مارس 1962 ويبدو انه كان وراء إقناع بن بللة بالتحالف مع قيادة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني بقيادة بومدين، واقترحه بومدين كوزير للشباب و الرياضة والسياحة في حكومة بن بللة الأولى ثم تولى وزارة الخارجية بعد اغتيال محمد خميستي في عام 1963، وحاول بن بللة إقالته من منصبه عشية المؤتمر الأفرو-آسيوي بالجزائر عام 1965، فرفض بذريعة أنه ليس من صلاحيات الرئيس إقالته بل هي من صلاحيات المكتب السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني، وهدفه من ذلك هو ربح الوقت حتى يعود بومدين من اجتماع له في القاهرة وإقناعه بمخططات بن بللة ضد مجموعة

وجدة، مما جعل هذا الأخير يحمله مسؤولية الانقلاب ضده يوم19 جوان 1965 ، وبعتبر بوتفليقة أحد ناسجي مخطط الانقلاب و بقي في منصبه حتى وفاة بومدين عام 1978. و يقول بلعيد عبد السلام أن بومدين حاول تنحية بوتفليقة من منصب وزير الخارجية مقابل إعطاءه منصب نائب لرئيس الجمهورية إلا أنه رفض التنازل عن منصبه بأي ثمن(7).

و يعتبر بوتفليقة وبومدين العنصران الوحيدان اللذان بقيا من مجموعة وجدة بعد تفككها مما يدفعنا إلى التساؤل هل لو لم يتوفى بومدين سيقضي أحد الطرفين على الآخر بحكم لعبة الإقصاء التي ميزت النظام الجزائري منذ الاستقلال خاصة وأن بوتفليقة ليبيرالي عكس بومدين؟ ويريد بلعيد عبد السلام الإيحاء لنا بأن بومدين وجد نفسه وجها لوجه مع بوتفليقة بعد تفكك مجموعة وجدة فخشي على سلطته لأنه كان يستند في الحكم على تناقضات عناصر نواة المجموعة، فأراد بومدين ضم عناصر أخرى إليها ومنها أحمد طالب الإبراهيمي وبلعيد عبد السلام و يقول هذا الأخير أن بومدين قال له " لن أتخلى عنكم أبدا أنت و بوتفليقة وطالب " (8).

ويبدو لنا أن بومدين أراد بذلك وضع كل من بلعيد عبد السلام الاشتراكي وأحمد طالب الإبراهيمي الوطني الإسلامي في وجه عبد العزيز بوتفليقة الليبرالي، ثم يتلاعب بمختلف تناقضاتهم

وصراعاتهم مما يسمح له بالتحكم في السلطة ويساعده ذلك أيضا على أخذ القرارات السليمة بالاستماع لكل الآراء المتناقضة.

ب-جهاز الأمن العسكري: سلطة المعلومات

يتطلب انتصار الثورة المسلحة ضد الاستعمار الفرنسي متابعة وجمع المعلومات عن العدو الاستعماري ، كما يجب متابعة الصدى الشعبي ومختلف المواقف الشعبية تجاه الثورة لمعرفة المؤيد لكسبه والمتردد لإقناعه و الخائن لمعاقبته، كما كانت الثورة تراقب مدى التزام الشعب بأوامر جيش التحرير وجبهة التحرير الوطني وأصبح الشعب يتحدث آنذاك بضرورة الالتزام بما أسماه النظام الذي وضعته قيادة الثورة، وكان القيام بعمليات المراقبة والمتابعة والجوسسة يتم بطرق بدائية وعفوية في بدايات الثورة.

نظم بوصوف هذه العمليات كلها بإنشائه جهاز المالق (MALG) أي وزارة التسليح والاتصالات العامة والتي من مهامها ليس فقط القيام بهذه العمليات التي ذكرناها آنفا بل تحليل المعلومات المتوفرة تحليلا علميا، ولتحقيق ذلك استخدم بوصوف الكثير من الكفاءات العلمية التي التحقت بالثورة بعد إضراب الطلبة في ماي 1956، فوجه البعض إلى سلاح الإشارة والبعض الآخر إلى قاعدة ديدوش مراد بطرابلس التي كانت تحت إمرة الكومندان

بوعلام بسايح، وكان للمالق مصلحتان وهما الجوسسة والجوسسة المضادة إحداهما تسمى بجهاز اليقضة (vigilance) مهمتهما الجوسسة المضادة وإجهاض جميع المحاولات الاستعمارية الهادفة إلى التغلغل إلى الثورة وضربها من الداخل، أما المصلحة الأخرى فتسمى بـ (جهاز تحليل واستقبال) مهمتهما متابعة واستقبال مختلف المعلومات التي يجمعها عملاء أو عناصر المالق المنتشرة في مختلف عواصم العالم ثم تحليلها لمعرفة مختلف توجهات الدول تجاه الثورة الجزائرية بالإضافة إلى نشاطات الجزائريين المقيمين في هذه البلدان.

إن سيطرة بوصوف على أجهزة المالق أعطت له قوة فعالة أثناء الثورة المسلحة، و يقول آيت احمد أن علي مسيلي الذي كان يعمل في قاعدة ديدوش أخبره أن عشية الاستقلال تم إحراق عدة أكياس من الأرشيف تحتوي كل صغيرة وكبيرة عن تحركات قيادات الثورة (9). و كان لجهاز المالق تأثير أساسي في توجيه النقاش و صناعة القرار في المجلس الوطني للثورة الجزائرية، و يقول آيت أحمد أن جهاز المالق يحضر الملفات التي تدرس في اجتماعات المجلس الوطني للثورة (10). هذا ما جعل هذا الجهاز يؤثر في القرارات الأخيرة بفعل امتلاكه للمعلومات والكفاءات

العلمية القادرة على التحليل واستشراف المستقبل ودراسة مختلف القضايا.

لعبت أجهزة المالق دورا أساسيا أثناء الثورة المسلحة بإنشائها أجهزة الاتصال التي تربط بيت مختلف القيادات ووصلت إلى حد التصنت على مكالمات قادة العدو الاستعماري، كما كان للمالق جواسيس داخل النظام الاستعماري نفسه، ونشير إلى أنها كانت تعطي الصورة الكاملة عن حياة ونفسية وثقافة ونقاط القوة والضعف لكل عضو من أعضاء الوفد الفرنسي الذي كان يفاوض وفد الحكومة المؤقتة أثناء مفاوضات ايفيان وغيرها، كما استطاعت المالق اكتشاف الهيكلة الكاملة لمنظمة الجيش السري (OAS)، وهي المهمة التي فشلت فيها المخابرات الفرنسية، وحاولت المالق أيضا الاستيلاء على الأرشيف الفرنسي عشية الاستقلال نظرا لأهميته في عملية بناء الدولة الجزائرية، ولا ننسى الإشارة إلى عقد المالق عدة صفقات سرية لشراء أسلحة لصالح جيش الحدود في كل من المغرب وتونس.

إن هذا ما هو إلا قليل من العمليات والمهام الكثيرة التي قامت بها أجهزة المالق أثناء الثورة المسلحة، والهدف من الإشارة إلى هذا اليسير هو إعطاء صورة عن الدور البارز الذي لعبه هذا الجهاز في انتصار الثورة المسلحة ومعرفة جذور جهاز الأمن

العسكري (SM) الذي تشكل بعد الاستقلال والذي ما هو في الحقيقة إلا استمرارية لجهاز المالق.

ومن الطبيعي ان يواصل جهاز الأمن العسكري بعد الاستقلال مهمة حماية الدولة الناشئة من الجواسيس ومختلف المؤامرات الدولية والعمل على جمع المعلومات في الداخل و الخارج لأنها تمثل العامل الرئيسي لصنع القرار الصحيح والسليم إزاء أي قضية ما سواء أكانت داخلية أم خارجية، ولا نعلم لماذا ينظر بعض الجزائريين إلى جهاز الأمن العسكري نظرة سلبية ويعيبون عليه كونه الفاعل المؤثر أثناء صناعة القرار في النظام الجزائري، لكن نتساءل لماذا لا تؤاخذ الدول المتقدمة على ذلك بالرغم من أن لأجهزتها المخابراتية والأمنية دورا رئيسيا في صناعة القرار فيها؟ ألا يعتبر جهاز المخابرات الأمريكية (CIA) والأنتيليجنس سرفيس (IS) في بريطانيا والموساد في اسرائيل وغيرها من المخابرات العالمية أن لها دورا مؤثرا في قرارات هذه الدول؟ فلماذا تؤاخذ الجزائر على ذلك ولا تؤاخذ الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا ؟ وتدخل الحملة الدعائية ضد جهاز الأمن العسكري الجزائري ومحاولة تشويهه في إطار مخطط محكم تقوده قوى معادية للجزائر بهدف إضعاف أجهزتها الأمنية ليسهل عليها ضرب البلاد من الداخل. ألم يكن ضعف جهاز الأمن

العسكري بفعل إعادة هيكلته في الثمانينات هي التي سمحت لبعض القوى الخارجية من استخدام جزائريين واستغلال عواطفهم الدينية لنخر الدولة والمجتمع الجزائريين من الداخل؟.

ليس من المعقول أن نلوم جهاز الأمن العسكري على تأثيره في صناعة القرار في النظام الجزائري لأن نفس التأثير نجده لدى كل الأجهزة الأمنية والمخابراتية في العالم ونجده بشكل أكبر في الديمقراطيات الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا لأن أجهزة الأمن هي بمثابة العين والأذن بالنسبة لأية دولة في العالم، ولعل الوعي بهذا الدور لجهاز الأمن العسكري هي التي جعلت الرئيس بومدين يعتبر معلوماتها قرآنا لا تناقش- حسب بلعيد عبد السلام –الذي أشار إلى أن القائمين على هذا الجهاز كانوا يعطون لبومدين في بعض الأحيان صورة غير صحيحة للتأثير على توجهاته وخياراته وقراراته (11). ولعل هذا ما دفع آيت أحمد إلى القول لنور الدين زرهوني نائب قاصدي مرباح الذي التقى معه في لوزان بسويسرا في أواخر جانفي عام 1977 بأمر من بومدين لإقناعه بالدخول إلى البلاد " أنكم تختفون وراء كل الأجهزة وتشكلون وصاية فعلية عليها، أنتم الحزب الوحيد في البلاد وتحكمون سريا دون ان تتحملوا مسؤوليات أمام الأمة " (12) ،

ولعل هذا ما جعل حزب جبهة القوى الإشتراكية يتحدث دائما عن الحوار مع السلطة الفعلية وليس واجهتها.

ويذهب بلعيد عبد السلام أبعد من ذلك عندما يشير إلى انتشار جهاز الأمن العسكري في مؤسسات أجهزة الدولة كلها وكان في بعض الأحيان وراء الإشاعات المبثوثة هنا وهناك لأنه الجهاز الوحيد في نظر عبد السلام الذي يستطيع نشر إشاعة ما في نفس اللحظة في أرجاء البلاد كلها (13). ويبدو أن إشاعة فكرة وجود عناصر الأمن العسكري في كل مكان قد خدمت النظام أكثر لأنها دفعت الجميع إلى فرض رقابة ذاتية على أنفسهم، فيمكن اعتبار هذه الفكرة الشائعة نوعا من الوهم المغروس في أذهان الشعب بإتقان لتكبله عن التحرك أو المعارضة، وأصبح جميع الناس يتوهم وجود أعين جهاز الأمن العسكري في كل بقعة من البلاد مما ساعد على توطيد حكم بومدين.

ويتذكر الكثير كيف أن في عام 1974 عرفت بعض المناطق الجبلية من البلاد وخاصة منطقة القبائل عمليات لصوصية ليلية حيث تطرق جماعة من الناس أبواب بعض البيوت ليلا، واعتقد الكثير أن عناصر جهاز الأمن العسكري وراء العملية بهدف معرفة مالكي الأسلحة من المواطنين، فهل أراد النظام معرفة ذلك فعلا في وقت عرف فيه هذا الأخير بعض أزماته؟ أم أن اللصوص كانوا

وراء هذه العمليات؟ أم أن هناك جماعة من المعارضة كانت تحضر عملا مسلحا ضد النظام؟. لا يمكن الإجابة على هذه الأسئلة لكن يمكننا التأكيد على أن أغلبية الشعب ذهب إلى التفسير الأول لهذه الأعمال، وبقيت هذه الذهنية مكرسة إلى حد اليوم، فأي عمل مشبوه يحدث في البلاد توجه فيه أصابع الاتهام مباشرة إلى جهاز الأمن العسكري دون تحليل أو تمحيص.

وتعود هذه الذهنية في نظرنا إلى انعدام الشفافية مما سمح للمعارضة ولقوى أجنبية القيام بدعاية مغرضة هدفها ضرب جهاز الأمن العسكري الذي لم تغفر له هذه القوى إفشاله وإجهاضه لكل المؤامرات التي نسجتها هذه الدول المعادية في الخفاء مثل عملية التفجيرات في عام 1975 والتي كان وراءها المخابرات الفرنسية لزعزعة الاستقرار في الجزائر.

وللأسف أن أغلبية الشعب المتأثر بدعاية هذه القوى المعادية للجزائر لا ينظر إلى جهاز الأمن العسكري إلا كجهاز قمع ضد المعارضة إلى يومنا هذا، وحتى في عهد الانفتاح الديموقراطي نجد أنه كلما أراد زعيم حزب سياسي ضرب منافسيه على قيادة الحزب ألصق بهم تهمة أنهم عناصر من الأمن العسكري مثلما فعل زعيم التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية سعيد سعدي مع مزيان بلبوش عشية المؤتمر الأول للحزب.

ونتساءل في الأخير هل يعلم الجزائريون أن وزير الخارجية عبد العزيز بوتفليقة في عهد بومدين كان يعتمد في رسم السياسة الخارجية للبلاد على معلومات الأمن العسكري التي كانت تصله عن طريق نور الدين زرهوني المدعو يزيد والذي كان نائبا لقاصدي مرباح ومسؤولا على متابعة الخارج؟. وهل يعلم الجزائريون أنه لولا إضعاف جهاز الأمن العسكري في الثمانينات لما تمكنت قوى أجنبية أن تتلاعب بمقدرات الشعب الجزائري وتحريض بعض أبنائه ضد دولتهم ومجتمعهم؟.

ج- الضباط الفارون من الجيش الفرنسي: سلطة التكنوقراطية العسكرية

يصحب كل صراع على السلطة مزايدات على الوطنية واتهام كل طرف للآخر بالخيانة والتواطؤ مع العدو، ولم يخل الصراع بين مجموعتي تلمسان وتيزي وزو أثناء أزمة صيف 1962 من ذلك حيث وجهت مجموعة تلمسان لمجموعة تيزي وزو تهمة الاستناد على المارسيين المتمثلين في الذين التحقوا بالمجاهدين بعد وقف إطلاق النار في مارس 1962 وعلى رأس هؤلاء القوات المحلية، وردت مجموعة تيزي وزو على مجموعة تلمسان باتهامها بالاعتماد على الضباط الفارين من الجيش الفرنسي في أواخر

الثورة ووصفتهم بعملاء الاستعمار الفرنسي هدفهم الاستيلاء على الثورة وتحريفها عن مبادئها وقيمها، كما اتهم خصوم نظام بومدين هذا الأخير بالاعتماد على هذا الصنف من الضباط وإبعاد المجاهدين المخلصين- في نظرهم- من الجيش الوطني الشعبي، وذهب الكومندان لخضر بورقعة إلى أبعد من ذلك بتحميله الضباط الفارين من الجيش الفرنسي مسؤولية الانحراف عن الثورة واغتيالها-حسب تعبيره- حيث عنون كتابه بـ"شاهد على اغتيال الثورة "(13)، فمن هؤلاء الضباط الفارين من الجيش الفرنسي والذي قدرهم الباحث الفرنسي اندري فيتي A.Fitte بـ130 ضابطا في عام 1973 في الجيش الوطني الشعبي؟ (14)، وهل مثلوا فعلا السند الرئيسي لنظام بومدين؟.

للإجابة على كل هذه التساؤلات علينا أولا أن نميز بين ثلاثة أصناف من الضباط وصف الضباط والجنود الذين فروا من الجيش الفرنسي، فعلينا أن نشير أن الكثير ممن أشعلوا فتيل الثورة المسلحة كانوا في هذا الجيش وتعلموا فيه استخدام السلاح إما كمنخرطين مثل العقيد عمر أوعمران أو كمؤدين للخدمة العسكرية كمصطفى بن بولعيد وأحمد بن بللة وغيرهما، وهناك صنف ثان التحق بالثورة المسلحة في بداياتها كالعقيد محمود شريف والبعض منهم

هرب بجنوده كالعقيد أحمد بن شريف والكومندان الشهيد على خوجة والكومندان عبد الرحمان بن سالم وغيرهم.

ويحوم الغموض والشك حول صنف ثالث من هؤلاء الضباط وهم المقصودون تاريخيا بمصطلح"ضباط الجيش الفرنسي"، ونفضل نحن استعمال عبارة "الضباط الفارون من الجيش الفرنسي"، وقد التحق هؤلاء الضباط بالثورة في أواخرها وأغلبهم في سنتي 1958 و1959، وهؤلاء الضباط منخرطون في الجيش الفرنسي وينتمي أغلبهم إلى أصول برجوازية وتأثروا كثيرا بالثقافة الفرنسية والأيديولوجية الاستعمارية وإن عانوا هم أيضا من ويلات العنصرية الاستعمارية مثل كل من تعلم في المدارس الاستعمارية. بدأ التحاق هؤلاء الضباط بالثورة بعد توجيههم رسالة إلى الرئيس الفرنسي كوتي Cotty يطالبون بإيجاد حل عادل للقضية الجزائرية فعاقبتهم السلطة الفرنسية على هذا الموقف فهرب الكثير من هؤلاء الضباط في أواخر عام 1957 ليلتحقوا بكل من تونس والمغرب، ومن هؤلاء الضباط عبد القادر مولاي(المدعو شابو) وسليمان هوفمان وبوتلة وزرقيني وبوعنان وعبد المؤمن وآيت إيدير، ثم أنشأت جبهة التحرير الوطني في مارس 1958 جهازا بقيادة بوعلام أوبراهم مهمته تهريب الضباط الجزائريين في الجيش الفرنسي المقيمين في كل من فرنسا وألمانيا ضمن قوات الحلف

الأطلسي، فالتحق عدد آخر من الضباط بزملائهم في أبريل 1959 ومنهم على سبيل المثال لا الحصر محمد علاهم ومصطفى علاهم وآيت مهدي آمقران وعبد الحميد الأطرش ومحمد عقون ومختار كركد ومحمد بن محمد وبن مصابيح . . . وغيرهم ليلتحق بهم بعد شهور خالد نزار والعربي بلخير وسليم سعدي ومحمد قنايزية ومصطفى شلوفي . . . وغيرهم . وبلغ عدد هؤلاء الضباط 40 ضابطا – حسب علي كافي– فاستشهد البعض منهم وارتقى آخرون إلى أعلى الرتب العسكرية في الجيش الوطني الشعبي.

نظر المجاهدون إلى الضباط الفارين من الجيش الفرنسي نظرة ريبة وشك في بداية التحاقهم بالثورة المسلحة، ولا تعود أسباب هذه الريبة إلى الشك في وطنيتهم حسب ما يبدو لكن إلى أسباب إيديولوجية ولإختلاف أصولهم الطبقية، فأغلب هؤلاء الضباط ينحدرون من أصول برجوازية كما قلنا آنفا عكس أغلبية المجاهدين الآخرين الذين ينحدرون من أصول ريفية فلاحية.

ويقول البعض ومنهم مجاهدون أن القيادة الفرنسية أرسلت هؤلاء الضباط لضرب الثورة من الداخل، ويبدو أن هذا الطرح مرفوض من أساسه لأن هؤلاء الضباط عانوا كغيرهم من الجزائريين من ويلات الاستعمار وعنصريته مما يدفع إلى عدم الشك في وطنيتهم إلا أنه يمكن أن تكون هذه الوطنية عند بعض

هؤلاء الضباط تختلف عن مضمون وطنية المجاهدين الآخرين فالبعض منهم تأثر بالإيديولوجية الاستعمارية، فكانوا يعتبرون فرنسا استعمارا أجنبيا يجب طرده من البلاد إلا أنهم لا يعادون الثقافة والقيم الفرنسية عكس الكثير من المجاهدين الآخرين الذين لا يكتفون بالدعوة إلى الاستقلال السياسي بل يدعون أيضا إلى ضرورة استكماله بالاستقلال الثقافي والاقتصادي وخدمة المحرومين.

ولعل هذا التمايز الطبقي والأيديولوجي بين بعض الضباط الفارين من الجيش الفرنسي والضباط الذين أنتجتهم الثورة هو الذي دفع فرنسا إلى التخطيط للجزائر ما بعد الاستقلال بعد ما تأكد من أنها خارجة من الجزائر عاجلا أم آجلا، فخططت لكي تكون الجزائر المستقلة في يد الذين تخرجوا من مدارسها وتأثروا بثقافتها، ولعل هذا ما جعل القيادة الفرنسية ترسل أغلب الضباط وصف الضباط الذين توسمت فيهم التعاطف مع جبهة التحرير الوطني إلى ألمانيا ثم متابعتهم على يد أخصائيين نفسانيين دون أن يشعروا هم بذلك(15)، ويبدو أنها سهلت لهم عملية الهروب ثم الالتحاق بقيادة الثورة في الخارج.

ونعتقد أن نفس العملية تقريبا مارستها فرنسا مع بعض الطلبة الجزائريين في عام 1956، حيث استفزتهم فرنسا للإلتحاق

بالثورة عندما تأكدت أن بن بللة قد طلب من الطلبة الزيتونيين تحويلهم إلى إطارات للثورة(16) ، وبعدها بأيام اندلع إضراب الطلبة في الجامعات والثانويات الفرنسية الذي أعطيت له دعاية كبيرة، والتحق بعض هؤلاء الطلبة بالخارج فيما بعد ليستولوا على المصالح الإدارية للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في الوقت الذي استشهد فيه الكثير من زملائهم الذين كانوا معهم في المدارس والجامعات بالإضافة إلى خريجي مدارس جمعية العلماء وحزب الشعب وجامعي الزيتونة والأزهر في الجبال.

ونشب خلاف حاد بين الضباط الفارين من الجيش الفرنسي وضباط الثورة خاصة الضباط المتخرجين من الأكاديميات العسكرية العربية ومنهم كمال عبد الرحيم ولكحل عياط ومحمد علاق والعربي سي الحسن وحسين بن معلم وعبد الحميد براهيمي وليامين زروال وعبد الرزاق بوحارة . . . وغيرهم. وإن كان الخلاف بين الطرفين أيديولوجي وثقافي في العمق إلا انه اتخذ طابعا عسكريا بحتا حيث أراد الضباط الفارون من الجيش الفرنسي تحويل جيش التحرير الوطني إلى جيش محترف تكون العلاقة فيه بين القائد والجندي علاقة طاعة وتنفيذ فقط دون أي علاقات إنسانية، ورفض ضباط الثورة ذلك لأن هذا من شأنه إفراغ الثورة من روحها وتحطيم الروح المعنوية للمجاهدين، واعتبروا عناصر

جيش التحرير الوطني مجاهدون التحقوا بالثورة طواعية للجهاد في سبيل الله و الوطن، ولم يلتحقوا بها قسرا كي يعاملوا كجنود جيش محترف كما يريد بعض الضباط الفارين من الجيش الفرنسي.

يعتبر كريم بلقاسم وزير القوات المسلحة أول من حاول استغلال الضباط الفارون من الجيش الفرنسي للاستحواذ على السلطة و إضعاف خصميه اللدودين بوصوف وبن طوبال فرقى هؤلاء الضباط إلى أعلى المناصب وأصبح الكومندان إيدير مولود مديرا لديوانه مما أغضب الكثير من المجاهدين وضباط الثورة وعلى رأسهم العقيد محمد لعموري الذي حاول القيام بانقلاب عسكري ضد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية كما تناولنا ذلك في الفصل الأول من الكتاب.

كما اقترح كريم بلقاسم مشروع هيكلة جديدة لجيش التحرير الوطني وضعه الكومندان إيدير ، يستهدف تحويل جيش التحرير إلى جيش محترف قوامه 160 ألف جندي ويضم 5 آلاف ضابط و16 ألف صف ضابط، ويقوم التدريب فيه على أساس انضباط عسكري صارم وجاف مما يمكن أن يؤدي إلى إفراغ الثورة من روحها وقوتها المعنوية. ويبدو أن الكومندان ايدير وزملائه من الضباط الفارين من الجيش الفرنسي يريدون من خلال وضعهم مشاريع تقنية تحتة البرهنة على سلطتهم المعرفية، وما دام يمتلكون

التقنيات العسكرية الحديثة التي تعلموها في المدارس العسكرية الفرنسية، فمن المفروض أن تؤول لهم القيادة والسلطة على الضباط الآخرين الذين أنتجتهم الثورة. كما حاول كريم بلقاسم أيضا إدخال هؤلاء الضباط الفارون من الجيش الفرنسي إلى المجلس الوطني للثورة الجزائرية أثناء اجتماع العقداء العشرة وقوبل اقتراحه بالرفض التام من بومدين و لطفي وكافي وبوصوف وبن طوبال .

وعندما ارتقى بومدين إلى قيادة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني في1960 أبعد الضباط الفارون من الجيش الفرنسي عن القيادة العسكرية واكتفى باستخدامهم في مراكز التدريب، واعتمد بومدين بدلهم على ضباط الثورة والمتخرجين من الأكاديميات العسكرية العربية ، لعل إبعاد بومدين للضباط الفارين من الجيش الفرنسي يعود إلى ريبته و شكه فيهم أو لإدراكه لمدى ابتعادهم عن إيديولوجية الثورة، وأن قيادتهم لمجاهدين يختلفون عنهم أيديولوجيا وثقافيا وطبقيا يمكن أن تضرب الثورة في عمقها، ولم يتوان بومدين في تشبيههم بالأعوان الأجانب حيث رد على المطالبين بطردهم من الجيش الوطني الشعبي بعد الاستقلال بالقول هل من الأفضل أن نستخدم هؤلاء الضباط وهم على الأقل جزائريين أم نلجأ إلى استقدام خبراء فرنسيين أوسوفيات، وذهب

إلى حد إعطاء وعد لشعباني وآخرين بأنه لن تكون لهم رتب عسكرية.

ولم ينفذ بومدين هذا الوعد بل أصبح من أكبر المدافعين عن هؤلاء الضباط فيما بعد خاصة في مؤتمر جبهة التحرير الوطني عام 1964 عندما رفض فكرة تطهير الجيش الوطني الشعبي التي طرحها شعباني وأغلب المؤتمرين ، ويعود هذا التحول في النظرة لدى بومدين تجاه الضباط الفارين من الجيش الفرنسي إلى تخطيطه ووضعه في الحسبان أنه سيحتاج إلى هؤلاء الضباط للاستيلاء على السلطة والحفاظ عليها. وهذا ما كان لبومدين حيث لعب الضباط الفارون من الجيش الفرنسي دورا فاعلا أثناء انقلاب 19 جوان 1965، الا انه لم يسمح بومدين لأي أحد منهم بعضوية مجلس الثورة باستثناء العقيد عبد القادر شابو والعقيد أحمد بن شريف وعبد الرحمن بن سالم، ويعتبر هذين الأخيرين من الثوار الأوائل، ويعود ذلك إلى خشية بومدين من استغلال خصومه ذلك فيثيرون الشعب ضد حكمه.

واستخدم بومدين الضباط الفارون من الجيش الفرنسي بشكل أعطى استقرارا للبلاد لأن سياسته تجاه الجيش اعتمدت على تعدد التوجهات والأيديولوجيات للضباط داخل الجيش الوطني الشعبي بشكل متوازن، فصنف من الضباط أنتجتهم الثورة وصنف آخر

كانوا في الجيش الفرنسي، وكل صنف يعارض الصنف الآخر في العمق، فيستحيل على أي قائد جمع كل ضباط الجيش حوله، وهذا ما حدث للعقيد الطاهر الزبيري حيث أفشل الضباط الفارون من الجيش الفرنسي محاولته الانقلابية كما سنرى فيما بعد. واعتمد بومدين أيضا في سياسته تجاه الجيش مبدأ تعويم المسؤوليات والصلاحيات وإغراقها، ويقول الجنرال يحيى رحال أن المسؤوليات والصلاحيات لم تكن محددة بدقة بين قادة النواحي العسكرية والمديريات المركزية المختلفة داخل الجيش الوطني الشعبي(17)، وكل هذا كان كفيلا بإجهاض أي محاولة انقلابية ضد بومدين في المهد. كما رقى بومدين الضباط الفارون من الجيش الفرنسي إلى رتب عالية كي يوالون ويدافعون عن ولي نعمتهم وهو العارف بأنهم يحملون عقدة نقص لكونهم كانوا في الجيش الفرنسي، فلا يمكن لهم الطمع في أعلى المناصب السياسية كرئاسة الدولة على سبيل المثال لا الحصر. فتأكد بومدين بذلك أن هؤلاء الضباط لن يتدخلوا في السياسة أبدا ولا يحاولون قلب نظامه. ويبدو أن هذه السياسة التي اتبعها بومدين تجاه الجيش هي التي أعطت استقرارا للبلاد في عهده، كما سمحت له بإبعاد الجيش عن السياسة عكس ما يشاع، ويمكن لنا القول أنه بعد فشل إنقلاب الطاهر الزبيري في عام 1967 وعدم وجود أي ضابط عسكري في نفس مكانة وقوة

بومدين جعلت هذا الأخير يجمع بين السلطتين العسكرية والسياسية، وأنهى لمدة طويلة الصراع القائل بين مؤسستي الرئاسة والجيش لأنه كان المتحدث والمقرر الوحيد عن الجيش وفي النظام كله.

وكادت هذه السلطة البومدينية أن ينتابها الضعف بصعود العقيد عبد القادر شابو الأمين العام لوزارة الدفاع الوطني الذي كان يمثل الضباط الفارون من الجيش الفرنسي في مجلس الثورة، ولحسن حظ بومدين أن شابو لقي حتفه في حادث تحطم طائرته العمودية الفرنسية الصنع PUMAعندما كانت تقله من مطار تلاغمة بسطيف إلى العاصمة لمقابلة الجنرال السوفياتي كورشنكين، وقتل معه كل من الكومندان شريف جغري ورشيد مديوني وطاقم الطائرة، وكثرت الإشاعات عن هذا الحدث المؤلم بسبب انتشار فكرة الاغتيالات والتصفيات في تاريخ الجزائر المعاصر، وتعود أسباب هذه الحادثة المؤلمة في حقيقة الأمر إلى الضباب الكثيف والأمطار الغزيرة والرعود التي عمت البلاد في عز شتاء ديسمبر 1970 يصعب فيه التنقل بالهليكوبتر، وحاول بلعيد عبد السلام اتهام بشكل غير مباشر المخابرات الفرنسية عند ما قال أن سقوط الطائرة العمودية PUMA يعود إلى عطب فني فيها وضع خصيصا لتصفية بومدين ويقول أن هذا الأخير كاد أن يحدث له نفس ما حدث لشابو حيث تحطمت الطائرة العمودية من نفس النوع في

مطار تلاغمة العسكري، وكانت من المفروض أن تقل بومدين بعد إحدى زياراته لولاية سطيف في عام 1974، وفسر بلعيد عبد السلام هذه الحادثة بأنها محاولة اغتيال لبومدين دبرتها المخابرات الفرنسية بالاشتراك مع مصنع هذا النوع من الطائرات العمودية(18).

ونصب بومدين العقيد عبد الحميد الاطرش-وهو أيضا أحد الضباط الفارين من الجيش الفرنسي- أمينا عاما لوزارة الدفاع الوطني بعد وفاة عبد القادر شابو. ولم يبرز هؤلاء الضباط الفارون من الجيش الفرنسي إلا بعد وفاة بومدين، وتظهر بصماتهم واضحة في عهد الشاذلي بن جديد، ويبدو أنهم لعبوا دورا لا يستهان به في التخلي عن النظام الاشتراكي وخدمة المحرومين واستبداله بنظام ليبيرالي متوحش.

ويمكن أن يقول البعض كيف أراد بومدين بناء الاشتراكية وخدمة الضعفاء بجيش ينحدر الكثير من ضباطه وقادته من أصول برجوازية، وان القائلون بذلك لم يفهموا أن بومدين لم يتسن له الحفاظ على سلطته وتوطيد حكمه إلا بالاعتماد على مختلف التناقضات الايديولوجية والثقافية والطبقية في النظام كله ومختلف هيآته ومؤسساته سواء كان الجيش أو مجموعة وجدة وحتى مجلس

الثورة كما سنرى الآن، وتتبع مختلف هذه الممارسات من وحي فن الحكم الذي أتقنه بومدين بإحكام.

هـ- مجلس الثورة : من دعم سياسة بومدين إلى عرقلتها.

شكل هواري بومدين مجلسا للثورة كأعلى هيئة في الدولة بعد حوالي 15 يوما من المشاورات والاتصالات، وضم المجلس 26 عضوا يمثلون كل الحساسيات وقادة النواحي العسكرية، ولم يرفض أحدا طلب بومدين بالانضمام لمجلس الثورة باستثناء آيت الحسين وحسين زهوان ومحمد بن محجوب (20). وانضم اليه أشد المؤيدين لبن بللة كأحمد محساس وبشير بومعزة، وقال بومدين عن هاتين الشخصيتين أنها هي التي طلبت الانضمام إلى مجلس الثورة بوصفهما معارضيْن لسياسة بن بللة(21). ويمكن أن يكون هدف كل من بومعزة ومحساس التغلغل في أجهزة السلطة واستغلال الفرصة للاستحواذ عليها من جديد وينقل بن يحيى أن بومعزة قال له في باريس أن تأييده لانقلاب 19 جوان 1965 كان مجرد موقف تكتيكي(22). واكتشف الكثير من أعضاء مجلس الثورة أنهم مجرد ديكور داخل المجلس وتبين لهم أن الحكم الفعلي انحصر في مجموعة وجدة، فكان كل من محساس وبومعزة أول المنسحبين منه في عام 1966 ثم تبعهم علي منجلي في عام 1967 الذي قال " أن

بومدين كان يقرر مع شلة محدودة ثم يأتي ليطلب منا الموافقة بدون مناقشة وإذا أبدى أحدنا رأيا في موضوع ما فإن رأيه لا يؤخذ بعين الاعتبار، وكان بومدين كثيرا ما يضعنا أمام الأمر الواقع " (23). واشتكى العقيد الطاهر الزبيري من التهميش لأغلب أعضاء مجلس الثورة والتمييز بين مجموعة وجدة والآخرين ، واعتبر ذلك أحد الأسباب الرئيسية لمحاولته الانقلابية الفاشلة ضد بومدين، وذلك في تصريح له للفيقارو الفرنسية أين تحدث عما أسماه بالكوليج الأول إشارة منه إلى مجموعة وجدة والكوليج الثاني أي الأعضاء الآخرين في المجلس(24). وأبعد مناصرو الطاهر الزبيري أو ما يمكن تسميتهم بمجموعة الشرق من مجلس الثورة بعد فشل انقلاب الزبيري في ديسمبر 1967 ، كما توفي بعض الأعضاء كالعقيد عباس في حادث مرور والعقداء عثمان وعبد الرحمن بن سالم ثم محند ولحاج في عام 1972 وشابو في ديسمبر 1970.

وسهلت هذه الانسحابات والاقصاءات والوفيات المهمة لبومدين داخل مجلس الثورة إلا أنه بدأ يلقى معارضة بداخله بعد عام 1974 وانسحاب ثلاثة أعضاء منه ينتمون لمجموعة وجدة وهم قايد أحمد في عام 1972 ووفاة أحمد مدغري في عام 1974 ثم استقالة شريف بلقاسم في عام 1975 ولم يتبق من مجموعة إلا وزير الخارجية عبد العزيز بوتفليقة وتحول بومدين إلى أقلية بداخل

المجلس ولم يستطع فرض قراراته وأرواه (25). كما كان هدفا لإشاعات في صيف 1974 ويبدو أن أعضاء من مجلس الثورة كانوا وراءها.

وعارض الكثير من أعضاء مجلس الثورة التوجه الاشتراكي لبومدين الذي أصبح يهدد مصالح الكثير منهم، كما اشتد عود المعارضة لبومدين خارج النظام وخاصة بعد إصدار كل من فرحات عباس وبن يوسف بن خدة وحسين لحول والشيخ محمد خير الدين بيانا في شهر مارس 1976 يعارضون فيه مواقف بومدين تجاه قضية الصحراء الغربية وينتقدون توجهاته الاشتراكية. ويقول بلعيد عبد السلام أن أعضاء في مجلس الثورة أوحوا بشكل غير مباشر إلى هؤلاء الأربعة بنشر بيانهم المعارض كي يخيفوا به بومدين ودفعه إلى تأجيل خلافاته معهم مادام النظام مهددا بعناصر من خارجه، ويستند بلعيد عبد السلام في طرحه هذا على أن فرحات عباس كان على علم بمشروع الميثاق الوطني ومحتوياته وتوجهاته قبل خروج الفكرة إلى العلنية وقد قال له عباس " إننا نحن أيضا بصدد تحضير بديل لميثاقكم" (26).

وكان الخلاف على أشده في مجلس الثورة في عام 1977 ويظهر ذلك من خلال طول المدة التي استغرقتها عملية التعديل الحكومي الذي أراد بومدين القيام به، والذي تم على مرحلتين

ورافقته عدة إشاعات، واستطاع بومدين من خلاله نزع القوة العسكرية والأمنية من العقيد أحمد بن شريف قائد الدرك الوطني الذي عينه فيما بعد وزيرا للري والمياه ونقل العقيد أحمد دراية من وزارة الداخلية والأمن الوطني إلى مجرد وزير للنقل. وانتشرت آنذاك نكتة طريفة حول أحمد بن شريف تقول أنه عندما طلبه بومدين بتقديم الاستقالة من قيادة الدرك الوطني طار فرحا واعتقد أنه سيعينه إما وزيرا للدفاع الوطني أو وزيرا أولا لأن كل الوزارات كانت قد وزعت، إلا أنه تفاجأ بن شريف بإنشاء بومدين وزارة جديدة هي وزارة الري والمياه وكلفه بها.

وإن استطاع بومدين إضعاف أخطر المعادين لتوجهاته الاشتراكية إلا أنها كانت مقابل تعيين ثلاثة وزراء معادين لأيديولوجيته ولسياسة التعريب وهي أحد أسس سياسة بومدين حيث تم تعيين رضا مالك كوزير للإعلام وعبد اللطيف رحال كوزير للتعليم العالي ومصطفى لشرف كوزير للتربية، واعتقد البعض أن بومدين قد وقع تحت تأثير زوجته أنيسة بومدين، لكن يبدو أن ذلك قد فرضته عليه عناصر في النظام تعادي توجهاته الأيديولوجية. وينقل علي بن محمد الذي كان إطارا ساميا في وزارة التربية أن بومدين طلب من عبد الحميد مهري الأمين العام للوزارة البقاء في منصبه قدر الإمكان والتحلي بالصبر وتحمل مصطفى لشرف إلى

أقصى الحدود كي لا يترك الساحة شاغرة مما يسهل حرية الحركة والمناورة لمصطفى لشرف التي بدأها بحوارات استفزازية مع صحف فرنسية ضد التعريب وسياسة بومدين التعليمية التي أقرها المرسوم الذي وقعه بومدين نفسه في 16 أبريل 1976(27). مما يمكن لنا الاستنتاج أن بومدين قد رضخ لضغوطات تيارات أيديولوجية من داخل النظام، مما يدل على حدة الصراع الأيديولوجي آنذاك للسيطرة على المدرسة والإعلام بوصفهما وسيلتين لصناعة الإنسان الذي نريده. ويبدو أن بومدين ويحياوي كانا يشكلان أقلية داخل مجلس الثورة بطروحاتهما العروبية الإسلامية والاشتراكية، ويروي بن محمد كيف كان يستعين محمد الصالح يحياوي بوثائق ودراسات وضعتها لجان خاصة في وزارة التربية للدفاع عن مواقفه وطروحاته في اجتماعات مجلس الثورة (28).

وقد حاول بومدين توسيع مجلس الثورة بإدخال عناصر موالية له لقلب ميزان القوى لصالحه، لكن اقتراحاته قوبلت بالرفض التام من معارضيه – حسب بلعيد عبد السلام – (29). ويبدو أن انقلاب الكفة لمعارضي بومدين في مجلس الثورة هي التي دفعت هذا الأخير إلى إخراج سلاح آخر في وجه معارضيه

يتمثل في حزب جبهة التحرير الوطني الذي جمده لأكثر من عشر سنوات لكن لم يغرقه.

و- حزب جبهة التحرير الوطني: بوق النظام.

يقول المفكر الإيطالي أنطونيو غرامشي أن لكل سلطة مجتمعين تهيمن بهما فهناك المجتمع السياسي الذي يحكم مباشرة بواسطة الجيش والإدارة ومجتمع مدني يقوم بعملية الهيمنة على الأذهان والقلوب بواسطة المثقفين والحزب والجمعيات المختلفة والإعلام والمدرسة. وينطبق ذلك على نظام بومدين كما ينطبق على أنظمة العالم كلها، وإن كان الجيش الوطني الشعبي والأمن الوطني والإدارة هي أدوات نظام بومدين لفرض سلطته المباشرة، فان حزب جبهة التحرير الوطني أراده بومدين أن يكون أداته لإقناع الشعب بشرعيته وطروحاته الأيديولوجية وكسب الدعم له أي الهيمنة على ذهن وقلب الشعب، ولهذا فلم يكن حزب جبهة التحرير الوطني إلا بوقا لنظام بومدين يبرر ممارساته وسياساته، كما كان وسيلة النظام لهيكلة المجتمع بواسطة مختلف المنظمات الجماهيرية مما يسهل عليه مهمة مراقبته ولهذا لم يكن حزب جبهة التحرير الوطني يحكم كما أراد البعض إشاعة ذلك بل كان مجرد أداة للنظام لفرض هيمنته على المجتمع.

ومادام حزب جبهة التحرير الوطني كان مواليا لبن بللة عشية انقلاب 19 جوان 1965 فعلى بومدين أن يجمد الحزب ويطهره من العناصر المناهضة لنظامه.فقام شريف بلقاسم بهذه المهمة في بداية حكم بومدين ثم نصب هذا الأخير قايد أحمد على رأس الحزب بعد فشل انقلاب الطاهر الزبيري في عام 1967، وأراد قايد أحمد تحويل حزب جبهة التحرير الوطني إلى سلطة فعلية وقوية تمكنه من إزاحة بومدين، فأبعد هذا الأخير قايد أحمد من الحزب عام 1972 ليحدث له نفس ما حدث لخيدر على يد بن بللة في عام 1963. وعندما أصبح بومدين مسؤولا على حزب جبهة التحرير الوطني بعد إبعاد قايد أحمد شرع في التخطيط لتحويله إلى جهاز في يده يستعمله عند الضرورة.

أخرج بومدين جهاز جبهة التحرير الوطني بعد ما انتابه الضعف وأصبح أقلية في مجلس الثورة في أواخر حياته. وبدأ بومدين يحضر لمؤتمر الحزب كي يقف في وجه معارضيه في مجلس الثورة أو كمحاولة لإلغاء هذا المجلس تماما واستبداله بمكتب سياسي للحزب يملك بومدين الأغلبية فيه حتى ولو ضم أعضاء مجلس الثورة بعد إبعاد أقوى معارضيه عن قيادة الجيش الوطني الشعبي بدعوى إعادة هيكلة هذا الأخير وترقية ضباط شباب. يقول الجنرال خالد نزار أن الشاذلي بن جديد كان على

استعداد للخروج من الجيش والالتحاق بالمكتب السياسي للحزب عشية وفاة الرئيس هواري بومدين(30).

ونصب بومدين حليفه الأيديولوجي محمد الصالح يحياوي على الجهاز التنفيذي لجبهة التحرير الوطني في عام 1977 وكلفه بتحضير مؤتمر الحزب، وشرع يحياوي في عقد مؤتمرات مختلف المنظمات الجماهيرية فظهر الصراع جليا داخل بعض التنظيمات كالاتحاد العام للعمال الجزائريين الذي سيطر عليه الشيوعيون في بداية الاستقلال، كما نشب صراع عنيف بين الشيوعيين والعروبيين الاسلاميين في المؤتمر التأسيسي للاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية في عام 1974، وتعود بذور هذا الصراع الشباني إلى عام 1968 أين نظم الاتحاد العام للطلبة الجزائريين الذي يسيطر عليه الشيوعيون مظاهرات في عام 1968 قمعها النظام بقوة إلا أنه اضطر هذا الأخير إلى فتح كرسي لدراسة البربرية كوسيلة لاحتواء مظاهرات الطلبة الشيوعيون الذين يتسترون وراء الأمازيغية. وقلم حزب جبهة التحرير الوطني بتأسيس تنظيم طلابي موال له أسمته "الفيديرالية الوطنية للطلبة المسلمين (FNEM) " لمواجهة التنظيمات الطلابية الشيوعية. ولعب المفكر الاسلامي مالك بن نبي بمساعدة هواري بومدين دورا بارزا في القضاء على الأفكار الشيوعية التي انتشرت على يد الكثير من الأساتذة الفرنسيين آنذاك في جامعة

الجزائر. وحل النظام الاتحاد العام للطلبة الجزائريين في عام 1971 ثم تبعه بإلغاء كرسي البربرية في عام 1973. ودفع المفكر مالك بن نبي حياته ثمنا لمواجهته الفكرية للشيوعيين ودحض طروحاتهم مما أضعف تأثيرهم الشيوعي في الجامعة فهددوا بن نبي بالقتل، وقد ضرب أحد الشيوعيين بن نبي بدبوز على رأسه بعدما ترصد له عند بيته، فأصيب بن نبي بصداع في رأسه ليتوفى في 31 أكتوبر من عام 1973.

وان تبينت لنا مما سبق بعض الأسباب التي دفعت بومدين إلى تهميش وتحييد حزب جبهة التحرير الوطني في بداية حكمه ثم اخراجه مرة ثانية لضرب خصومه في مجلس الثورة، إلا أن الجنرال يحيى رحال يرد هذا التهميش إلى عامل آخر وهو تعدد التوجهات الأيديولوجية داخل حزب جبهة التحرير الوطني مما يصعب لبومدين عملية التحكم فيه(31). لكن نعتقد أن تعدد هذه التوجهات الأيديولوجية تخدم بومدين أكثر مما تعرقله لأنه يستند في سياسته على التلاعب بمختلف التناقضات داخل أجهزة الدولة بما فيها مؤسسة الجيش الوطني الشعبي كما سيتبين لنا عند تطرقنا لكيفية تعامله مع محاولة العقيد الطاهر الزبيري الانقلابية في 14 ديسمبر 1967.

3- فشل انقلاب الطاهر الزبيري وانعكاساته

يعتبر العقيد الطاهر الزبيري من قدماء المنظمة الخاصة في منطقة الأوراس، ألقى الاستعمار القبض عليه في بدايات الثورة، فأودعه سجن الكدية الرهيب في قسنطينة ونجح في الهروب منه رفقة البطل الشهيد مصطفى بن بولعيد في عام 1955، ترقى الطاهر الزبيري إلى رتبة عقيد وقائد للولاية الأولى(الأوراس) وعضو في المجلس الوطني للثورة الجزائرية في السنوات الأخيرة للثورة. وكان الزبيري وراء ضم الولاية الثانية(الشمال القسنطيني) إلى مجموعة تلمسان أثناء أزمة صيف 1962 ليصبح عنصرا بارزا في نظام بن بللة، وكان وراء تعيين خليفة لعروسي وزيرا للصناعة والطاقة في حكومة بن بللة الأولى. يعد الطاهر الزبيري إلى جانب كل من بومدين وشعباني أحد القادة الكبار للجيش الوطني الشعبي بعد الاستقلال، كما كان من أشد المعارضين للضباط الفارين من الجيش الفرنسي، وحاول بن بللة استخدامه ضد بومدين فعينه قائدا للأركان العامة للجيش كي يلعب دور المعارض والمناقض لبومدين داخل الجيش الشعبي الوطني مما يسهل على بن بللة إضعاف وتجميد المؤسسة العسكرية التي خرجت عن طوعه، لكن لم يغفر الطاهر الزبيري لبن بللة تهكمه منه في موسكو كما

سبق لنا ذكر ذلك، فحقد عليه ليستغل بومدين ذلك ويكسب الزبيري إلى جانبه في انقلاب 19 جوان 1965 .

وانضم الطاهر الزبيري إلى مجلس الثورة إلا أنه لاحظ أن الحكم الفعلي منحصر في يد مجموعة وجدة فدخل في خلاف حاد مع بومدين ، ويقول الزبيري أنه رفض استبداد بومدين واحتكاره للقرار في مجلس الثورة ورفضه عقد مؤتمر لحزب جهة التحرير الوطني(32). ويعود الصراع بين بومدين والزبيري في حقيقة الأمر إلى اعتقاد الزبيري أنه الوحيد الذي يمتلك الشرعية التاريخية بوصفه أحد قدماء المنظمة الخاصة، فكيف يخضع لبومدين الذي التحق بالثورة فيما بعد أي عندما كان يخطط الزبيري مع بن بولعيد أحد كبار قادة الثورة المسلحة للهروب من السجن الاستعماري. وحاول الزبيري تحويل صراعه مع بومدين إلى صراع جهوي بين مجموعة وجدة بقيادة بومدين ومجموعة الشرق بقيادته.

اكتشف الملاحظون الصراع بين بومدين وقائده للأركان العامة الطاهر الزبيري عندما غاب هذا الأخير عن الاستعراض العسكري الذي نظم بمناسبة الاحتفالات بالذكرى الثالثة عشرة لاندلاع الثورة المسلحة يوم أول نوفمبر 1967.

وشرع الطاهر الزبيري في التحضير لانقلاب عسكري ضد بومدين بتكثيف اتصالاته مع بعض ضباط الجيش خاصة المنحدرين

من منطقة باتنة، ونجد على رأس هؤلاء الضباط الكومندان عمار ملاح والشريف الذهبي وموسى حواسنية وصهره العياشي حواسنية. كما كثف الزبيري اتصالاته بالمعارضة في الداخل والخارج خاصة كريم بلقاسم وآيت أحمد، وكانت أعين النظام تراقب تحركات الزبيري عن قرب.

في ليلة 14 ديسمبر 1967 تقدمت ثلاثة فيالق عسكرية أحدها من المدية وثان من مليانة وثالث عبارة عن تشكيلة دبابات مجنزرة من الشلف بقيادة العياشي حواسنية صهر الزبيري، وعندما وصلت الدبابات الأولى إلى جسر العفرون وجدت القوات النظامية في انتظارها بقيادة سليمان هوفمان ومحمد زرقيني ، وهما من الضباط الفارين من الجيش الفرنسي، وتتشكل القوات النظامية من قوات للدرك وتلاميذ مدرسة أشبال الثورة بالقليعة، وتفاجأت قوات الزبيري فدبت الفوضى في صفوفها وتوقفت عن الحركة لأن الدبابة الأولى توقفت وسدت الطريق على الدبابات والقوات الموجودة وراءها، فتدخلت طائرات ميغ MIG فيما بعد يقودها طيارون سوفيات بعد رفض الجزائريين قتل إخوانهم، وقصف هؤلاء الطيارون قوات الزبيري بشكل عشوائي مما خلف أكثر من 105 قتيل من المدنين والعسكريين وتلامذة مدرسة أشبال الثورة، وألقي القبض على المشاركين في الانقلاب العسكري، وسيقوا

مقيدين بالسلاسل إلى مقر دائرة عين الدفلى ، ومن هؤلاء يمكن لنا ذكر صالح بوبنيدر ويوسف الخطيب ويوسف بولحروف محافظ الحزب في البليدة ومحمد بوسماحة وحميد علواش ورمضان عمارة وغيرهم.

أما الطاهر الزبيري فقد اختفى عن الأنظار بمساعدة لخضر بورقعة، ودخل بوزريعة لينتقل منها خفية إلى باتنة عبر شاحنة نقل، وكان يطمع في تجديد حركته التمردية انطلاقا من الأوراس أين يحظى بالدعم الكافي إلا أن محاولته باءت بالفشل ليهرب في الأخير إلى تونس ثم يلتحق بالمعارضة في عام 1968 ، ولم يعد إلى أرض الوطن إلا بعد وفاة بومدين وإصدار الشاذلي بن جديد عفوا شاملا على المعارضة في بداية الثمانينات. ويحق للمؤرخ بعد أكثر من ثلاثين سنة من فشل هذا الانقلاب أن يتساءل عن أسباب الفشل وانعكاساته على نظام بومدين.

يمكن لنا رد أسباب فشل انقلاب الطاهر الزبيري إلى عدة عوامل منها:

- عدم التخطيط المحكم والتهور في اتخاذ القرار.
- عدم ضمان ولاء كل قادة الجيش له خاصة الضباط الفارون من الجيش الفرنسي الذي استعان بهم بومدين في القضاء على الانقلابيين.

- الاستعانة بقوات من خارج العاصمة ولم يعلم الزبيري أن انقلاب 19 جوان 1965 لم يكتب له النجاح إلا بفضل ولاء الوحدات المتواجدة في العاصمة لأنها هي التي تكفلت بالسيطرة على أهم المواقع الاستراتيجية للدولة كالإذاعة والتلفزيون والبرلمان والحكومة والمطار والطرق الرئيسية.
- استحالة تنقل دبابات مجنزرة لمسافة أكثر من 200 كلم (الشلف إلى العاصمة) دون أن تكشفها القوات النظامية.
- الأمطار الغزيرة والأوحال التي عرقلت تحرك قوات الزبيري.
- الفوضى التي دبت في القوات الموالية للطاهر الزبيري عند أول اصطدام لها بالقوات الموالية لبومدين.
- تخلي الجميع عن الزبيري مباشرة بعد فشل المحاولة الانقلابية.
- انعدام عنصر المفاجأة في العملية الانقلابية، ويعتبر العامل الرئيسي في فشل هذه المحاولة التمردية حيث كانت أعين النظام تراقب مختلف تحركات الزبيري الداخلية والخارجية، ويمكن أن يكون نظام بومدين على علم بمخطط وتوقيت العملية الانقلابية.

نشير إلى أن هناك غموضا يلف دور كل من محمد الصالح يحياوي وسعيد عبيد في العملية الانقلابية الفاشلة للزبيري، ويقول

لخضر بورقعة أن يحياوي وعد الزبيري بدعمه عسكريا لكنه لم يف بوعده وفوجئ في الأخير بيحياوي يندد بالعملية الانقلابية في الإذاعة واصفا قادتها بالخونة والعملاء(33). ويطرح هذا الموقف أمامنا عدة تساؤلات فهل لعب يحياوي دورا مزدوجا مع الزبيري وبومدين؟ أم أن يحياوي ومعه كل من سعيد عبيد وعباس كانوا مجرد وسيلة استخدمها بومدين لاستغلال حماس وتهور الزبيري ودفعه إلى محاولة انقلابية انتحارية فيجد بومدين المبرر للتخلص من أخطر منافسيه على السلطة ؟ خاصة وأن الزبيري يقول أن يحياوي وعباس وسعيد عبيد كانوا كثير التردد على بيته وعبروا له عن تذمرهم من احتكار بومدين للحكم وقالوا له على لسان سعيد عبيد " لقد مشينا مع بومدين جميع الخطوات لكنه لم يمش معنا أية خطوة وأن بومدين مصمم على أن ينفرد بجميع السلطات في البلاد .. بل وفي نيته أن يصفينا الواحد تلو الآخر، لاسيما وقد كون مجموعة كومندوس متخصصة لهذا الغرض(34). ويمكن أن يكون يحياوي قد دعم الانقلاب لكنه تراجع في آخر لحظة بعد التأكد من فشله خاصة وأن خالد نزار يقول أن يحياوي قد التقاه عدة مرات قبل الانقلاب وكان يخبره بأن الزبيري ورفاقه" يريدون الضغط على بومدين بهدف تغيير موقفه تجاه بعض المسائل "، ويعلق نزار على ذلك بأن الزبيري أراد تحويل بومدين إلى أقلية في مجلس

الثورة والتأثير في بعض القرارات (35). ولم يكشف نزار عن هذه القرارات التي يمكن أن تكون متعلقة بالتوجه السياسي والاجتماعي خاصة وإن الإعلام أظهر الزبيري كليبرالي وبومدين كإشتراكي، كما يمكن أن يكون الزبيري لازال متمسكا بموقفه المتمثل في تطهير الجيش من الضباط الفارين من الجيش الفرنسي، ويمكن أيضا أن يكون الخلاف بصدد ما قاله البعض حول رفض الزبيري إشراك الجيش الجزائري في حرب 1967 ضد إسرائيل، وإن كان هذا الموقف من الزبيري صحيحا فلا يعود في نظرنا كونه ضد القضية الفلسطينية بل لأن تلك المشاركة ستكسب بومدين قاعدة شعبية واسعة مما يضعف طموح الزبيري إلى السلطة.

لكن ما يهمنا في كلام نزار هو لقاءاته مع يحياوي مما يدفعنا إلى التساؤل هل حاول يحياوي كسب خالد نزار إلى جانب الانقلابيين كي يكون وسيلتهم لتحييد أو كسب الضباط الفارون من الجيش الفرنسي إلى جانبهم؟ وهل أعتمد يحياوي في كسب نزار على استعمال الجهوية لأن نزار من باتنة (سريانة) مثل الزبيري؟ إن الإجابة على هذه التساؤلات يتطلب بحثا أعمق لم يحن آوانه بعد.

ويمكن طرح نفس التساؤلات حول الكومندان سعيد عبيد قائد الناحية العسكرية الأولى (البليدة) الذي أذيع رسميا أنه انتحر ليلة الانقلاب. ويقول خالد نزار أنه انتحر بجوار مكتب قيادة أركانه المتمثلة في رشيد عيسات وماضوي بعدما اكتشف أن أغلب وحدات ناحيته العسكرية كانت بجانب الانقلابيين دون علمه، خاصة وأن بومدين قد ساورته الشكوك حول سعيد عبيد وعاتبه عدة مرات على أنه يقف إلى جانب الزبيري أثناء محاولات الإصلاح بين الرجلين(36).

ويدعم لخضر بورقعة هذا الكلام عندما يقول أن سعيد عبيد اقترح على بومدين الوساطة بينه وبين الزبيري أثناء العملية الانقلابية، فرد عليه بومدين عبر الهاتف "إن الوقت قد فات ولم يعد صالحا للمساومة بعد أن وقع الانقلاب، وكان الأولى بك أن تعلم ما يدور حولك ضمن حدود اختصاصك العسكري...أما الآن وقد تم القضاء ووقع الانقلاب بعلمك أو بدون علمك لا أقبل أن تتصل بي ثانية على الإطلاق"(37)، ولا نعلم من أين استقى بورقعة كلام بومدين على الهاتف. ويقول محمد يوسفي أن سعيد عبيد قد قتل غدرا من الخلف لأن بعد دفنه في سدراته أخرج أصدقاؤه جثته فوجدوا ثلاث رصاصات في ظهره(38). ويذهب العقيد احمد بن

شريف أبعد من ذلك ويصرح لمجلة "منبر أكتوبر" أنه يعرف قاتل سعيد عبيد(39).

وكان لفشل انقلاب الطاهر الزبيري عدة انعكاسات على نظام بومدين ومنها:

-توطيد حكم بومدين بعد إبعاد الطاهر الزبيري أخطر منافسيه داخل الجيش ومجلس الثورة.

-إبعاد مجموعة الشرق ومعارضي بومدين من النظام.

-ترقية ضباط الجيش الفارون من الجيش الفرنسي في الرتب لأنه لم يبق إلا بومدين وبن شريف كعقداء في الجيش.

-إخضاع بومدين للكثير من الضباط الكبار وإسكاتهم بالتلويح لهم بأنه يعلم بمشاركتهم من قريب أو بعيد في المحاولة الانقلابية للطاهر الزبيري لكنه سامحهم بشرط الخضوع التام له وتنفيذ أوامره دون نقاش.

4- بومدين والمعارضة :

يمكن التمييز بين نوعين من المعارضة لنظام بومدين، أحدها معارضة تقليدية وهي في الخارج وأخرى معارضة شبانية في الداخل وتتمثل في التيارين الإسلامي والبربري اللذان برزا منذ السبعينات وركزا في معارضتهما للنظام على الهويتين الإسلامية

للتيار الأول والبربرية للتيار الثاني. وتتمثل المعارضة التقليدية في الخارج في حزب الثورة الاشتراكية (PRS) بزعامة محمد بوضياف وحزب جبهة القوى الاشتراكية (FFS) بزعامة حسين آيت احمد والحركة الديمقراطية للتجديد الجزائري (MDRA) الذي أسسه كريم بلقاسم عام 1968، كما تأسس أيضا "المنظمة السرية للثورة الجزائريةOCRA" في 15 أوت 1966 بزعامة كل من محمد لبجاوي وآيت الحسين وحاج سماعين وانضم إليهم كل من احمد محساس وبشير بومعزة، وحل هذا التنظيم نفسه عام 1968. أما محمد خيدر فقد وضع كل أموال جبهة التحرير الوطني التي كانت في البنوك الخارجية والمقدرة بـ4,5 مليار فرنك قديم في يد المعارضة الجزائرية في الخارج. وحاول كل من بوضياف وآيت احمد ومحساس وبومعزة وقايد احمد والطاهر الزبيري جمع المعارضة بالخارج في تنظيم أسموه "التجمع الثوري" في عام 1973 لكن المحاولة باءت بالفشل الذريع.

ولم تشكل المعارضة التقليدية في الخارج في حقيقة الأمر أي خطر على نظام بومدين باستثناء منافسته على الشرعية التاريخية والثورية خاصة من جانب كل من بوضياف وخيدر وآيت احمد وكريم بوصفهم من التاريخيين التسعة، كما يمتلك كل من آيت احمد وكريم قاعدة شعبية معتبرة في صفوف المهاجرين الذين يغلب

عليهم القادمون من منطقة القبائل التي تدعم هذين الزعيمين التاريخيين.

ويعود سبب ضعف المعارضة التقليدية في الخارج إلى التنافس حول الزعامة والاختلافات الإيديولوجية بينها وضعف برامجها السياسية، مما جعل تحالفاتها ظرفية ولا يجمع بينهم إلا معارضة نظام بومدين فقط. وأكثر من كل هذا فيبدو أن هذه المعارضة مراقبة من جهاز الأمن العسكري بواسطة مراقبة هذا الجهاز لجبهة القوى الاشتراكية عن طريق عنصر الأمن النشيط علي مسيلي الذراع الأيمن لآيت احمد، ونشير إلى أن علي مسيلي قد لعب دورا بارزا في عملية تهريب آيت احمد من السجن في أول ماي 1966، ويبدو أن عملية التهريب قد تمت بتخطيط من النظام كي يكسب مسيلي ثقة آيت احمد أكثر، مما يسمح لمسيلي مواصلة مراقبته لكل تحركات المعارضة في الخارج.

وتعتبر المعارضة الداخلية المتمثلة في التيارات الإسلامية والبربرية أخطر معارضة لنظام بومدين لأنها بنت معارضتها على أساس ثقافي قادر على تعبئة الشعب وهي فكرتي الإسلام والأمازيغية، ويبدو أن هذه المعارضة قد وجدت أن المجالين السياسي والاقتصادي قد احتكرهما النظام فلم تجد أمامها إلا المجال الثقافي فاستغلته، وقد عرف النظام الجزائري بعد سنوات كما

سنرى فيما بعد كيف يستغل هذا المجال الثقافي لمصلحته بتطبيق مبدأ "فرق تسد" بين أقوى تياري المعارضة.

ففيما يخص التيارات الإسلامية فإن بومدين قد سمح إن لم نقل شجع جمعية القيم الإسلامية على مواصلة نشاطاتها التربوية والثقافية، ولم يحل بومدين هذه الجمعية إلا في عام 1966 بعد تنديدها بجمال عبد الناصر والذي حملته مسؤولية إعدام سيد قطب، ولم يكن سبب حل نظام بومدين لجمعية القيم الإسلامية معناه أنه لم يكن ضد إعدام هذا المفكر الإسلامي الذي تأثر به بومدين حيث نلاحظ أن أفكار سيد قطب المبثوثة في كتاباته الأولى خاصة كتابه "معركة الإسلام والرأسمالية" هي نفس الأفكار التي كان يطبقها بومدين اقتصاديا واجتماعيا.

لكن خشي بومدين أن تخلق له جمعية القيم الإسلامية مشاكل مع نظام عبد الناصر المؤيد لبن بللة بعدما رضخ عبد الناصر للأمر الواقع بعد تنحية حليفه بن بللة. وبالإضافة إلى ذلك فإن بومدين قد خشي انتقال جمعية القيم الإسلامية من مهامها التربوية والدعوية إلى العمل السياسي بعد تنديدها بعملية إعدام سيد قطب التي أدانها بومدين في قرارة نفسه أيضا وتألم لها كثيرا.

ونسجل أن التيارات الإسلامية كانت ضعيفة نوعا ما لأن بومدين أخذ مشروعها وطبق الكثير منه خاصة أنه كان متأثرا

بثقافته الإسلامية التي تلقاها في الأزهر وبحركة الإخوان في مصر قبل أن يصبح بعض عناصر هذه الحركة الدعوية في يد البترو-دولار الخليجي خاصة السعودية التي احتوت بعض هذه العناصر بعد هروبها من مصر عبد الناصر واستخدمتهم ضد الأنظمة الثورية في الوطن العربي.

وقد أيد التيار الإسلامي المستنير بومدين في سياسته عامة، ونجد على رأس المؤيدين مالك بن نبي، وبدأت تظهر معارضة إخوانية متأثرة بالسعودية في جزائر السبعينات، وتتمثل في عبد اللطيف السلطاني صاحب كتاب "المزدكية أصل الاشتراكية" وكذلك جماعة محفوظ نحناح الذي سجنه بومدين وعناصر من جماعته في عام 1975، ولم يكن سجن بومدين لهذه الجماعة معناه أنه ضد التيارات الإسلامية بل لأن هذه الجماعة وقفت موقفا معاديا لسياسته الاجتماعية وللثورة الزراعية التي طبقها بومدين والتي يراها أنها تتفق تماما مع المبدأ الإسلامي "الأرض لمن يخدمها"، فحاول بومدين أن يستخدم هؤلاء الدين الإسلامي ضد مشاريعه الاجتماعية التي تخدم المحرومين. ويبدو أن هذه المعارضة الإخوانية كانت تنشط بدعم سعودي، وبرزت بوضوح بعد تهجمات بومدين على الأنظمة الخليجية وتبذيرها لأموال المسلمين في الترف والبذخ في الوقت الذي يموت فيه المسلمون جوعا في شتى بقاع العالم. وقد

برزت هذه المعارضة بالخصوص بعد خطاب بومدين في المؤتمر الإسلامي بلاهور في الباكستان في عام 1975 أين قال بصريح العبارة "لا يمكن أن نطلب من المسلمين الذهاب إلى الجنة فارغي البطون لأن الشعب الجائع لا يسمع الآيات القرآنية، وأقولها رغم تقديسي الكبير للقرآن الكريم الذي حفظته وأنا لا أتجاوز العشر سنوات، إن الشعوب الجائعة تحتاج إلى الخبز، والشعوب الجاهلة للمدرسة، والشعوب المريضة للمستشفيات".

ونشرت الدول الخليجية وعلى رأسها السعودية فكرة أن بومدين شيوعي ليتلقفها الإخوانيون المتحالفون مع ملاك الأراضي الكبار وينشروها في صفوف الشعب الجزائري، واستغرب بومدين من هذه المواقف المدافعة عن الاستغلال ومص دم الكادحين والبعيدة كل البعد عن الطرح الاجتماعي الإسلامي. وساهم خطاب هذه المعارضة الإسلامية الطفولية في عزل بومدين عن حلفائه الطبيعيين واستغل الشيوعيون ذلك بذكاء شديد، وعلى رأسهم حزب الطليعة الاشتراكية(PAGS)، الذي طرح نفسه كقوة سياسية بديلة يمكن لبومدين الاستناد عليها مما يسمح للشيوعيين مواصلة استراتيجيتهم التي بدأوها مع بن بللة وتتمثل في التغلغل داخل مؤسسات الدولة وإحكام قبضتهم عليها.

ويتبين لنا أن التيارات الإسلامية قد انقسمت حسب قراءة كل واحد منها للإسلام، فالأغلبية منه التي أيدت سياسة بومدين الاجتماعية قد أخذت البعد الاجتماعي للإسلام الذي يحث على العدالة والتنمية، أما الأقلية من التيارات الإسلامية التي عارضت بومدين وتحالفت مع الملاك الكبار وأصحاب المال فقد تأثرت بدعاية البترو-دولار الخليجي. أما التيارات الشيوعية فحاولت استغلال المسألة البربرية لنشر إيديولوجيتهم، فارتبطت منذ تلك الفترة الفكرة البربرية باللائكية والفرونكوفونية والشيوعية.

وقد برزت هذه المعارضة البربرية في صفوف التنظيمات الطلابية اليسارية التي تظاهرت عام 1968 ورفعت شعار "لا إشتراكية بدون ديمقراطية"، وطالبت نظام بومدين بالسماح لها بتدريس البربرية في الجامعة، فاضطر النظام إلى فتح كرسي البربرية في جامعة الجزائر يديره مولود معمري، لكن أغلقه في عام 1973 بعد ضعف التأثيرات الشيوعية في الجامعة بفعل التأثير الفكري لمالك بن نبي على الطلبة.

وانتشرت الفكرة البربرية بقوة بعد إنشاء الأكاديمية البربرية بباريس عام 1968، واعتبر نظام بومدين أن الفكرة وراءها فرنسا والصهيونية، ويقول بلعيد عبد السلام "لنأخذ العناصر الفرنسية مثلا التي تقف وراء الحركة البربرية فإننا نجد أغلبيتهم من اليهود بحجة

الدفاع عن حقوق الإنسان والأقليات المضطهدة ولكن الهدف الحقيقي لليهود والصهيونية هو تفجير البلدان التي تقف ضدهم وخلق عدم الاستقرار فيها"(40). وحاول بومدين سحب البساط من تحت أقدام الحركة البربرية بتركيزه على تنمية منطقة القبائل وخصص لذلك ميزانية تقدر بحوالي 100مليون دولار، كما بنى العديد من معاهد التعليم الأصلي، وكان يزور منطقة القبائل تقريبا مرة كل عام. لكن غاب عن ذهن بومدين أن المسألة الثقافية أكثر تعبئة من الخبز والتنمية، ولن ينسى أبدا عند حضوره نهائي كأس الجزائر لكرة القدم بين فريقي شبيبة القبائل وملاحة حسن داي بملعب 5 جويلية يوم 19جوان1974 كيف كان أنصار فريق شبيبة القبائل يرددون المطالب الأمازيغية في الوقت الذي كان يعزف فيه النشيد الوطني "قسما".

وكما حاولت "جماعة الموحدين" بقيادة نحناح قطع أعمدة الهاتف، فإن التيارات البربرية أيضا قامت بأعمال إرهابية، وتكفل أحد روادها الأوائل وهو محمد هارون بوضع قنابل في مقر صحيفة المجاهد وأماكن أخرى عام 1975، فاتهمه النظام بأنه عميل للمخابرات الفرنسية، وأنه نفذ تلك الأعمال بأمر منها في إطار مخطط لضرب استقرار الجزائر. ونشير إلى أن محمد هارون كان طالبا في الثانوية التقنية بدلس ومساعدا تربويا في تكميلية المدينة

نفسها آنذاك في بداية السبعينيات، ويروي عنه بعض تلاميذ التكميلية أنه كان ينشر الشيوعية والإلحاد وفكرة البربرية في صفوف التلاميذ الصغار. وانتقل هارون إلى فرنسا لمواصلة الدراسة ليعود إلى الجزائر بقنابل فجرها في مؤسسات عمومية وعلى رأسها مؤسسة صحافية، ويقال أن هارون أصبح متدينا بعد خروجه من السجن وحاول ترجمة القرآن إلى الأمازيغية، كما سعى إلى بناء حركة بربرو-إسلامية، ولعل ذلك ما دفع دعاة البربرية التي يقودها شيوعيون سابقون إلى تجاهل هارون نوعا ما بعد وفاته في عام 1994.

ونسجل للتاريخ من أنه لم يثبت أبدا أن بومدين قام بالتصفية الجسدية لأحد من معارضيه رغم وصف نظامه بالحديد والنار، بل وعفا حتى على عمار ملاح الذي حاول اغتياله عام 1968، ورغم ذلك أصرت المعارضة على إشاعة أنه كان وراء اغتيال كل من محمد خيدر وكريم بلقاسم فإلى أي مدى صحة ذلك؟.

أ-من وراء اغتيال كل من محمد خيدر وكريم بلقاسم.

انتشرت لدى الكثير من أبناء الشعب الجزائري فكرة أن كل اغتيال لسياسي وراءه جهاز الأمن العسكري دون أي تمحيص أو تحر عن ظروف الاغتيال أو طرح كل الاحتمالات الممكنة. وهذا

ما ينطبق على قضيتي اغتيال كل من محمد خيدر في مدريد يوم 3 جانفي1967 وكريم بلقاسم في فرانكفورت بألمانيا يوم 18 أكتوبر1970.

- اغتيال محمد خيدر

يعد محمد خيدر من قدماء المنظمة الخاصة ومن التاريخيين التسعة مما يؤهله لمنازعة بومدين في مسألة الشرعية الثورية والتاريخية. انضم خيدر إلى مجموعة تلمسان في أزمة صيف 1962، كلف بالأمانة العامة لحزب جبهة التحرير الوطني بعد الاستقلال، وأصبح منافسا لبن بللة على رئاسة الجمهورية، ومعروف عن خيدر عداءه للعسكريين وخاصة العقيد بومدين، أقيلي عن الأمانة العامة للحزب في أبريل عام1963 ليلتحق بالمعارضة الجزائرية، واتهمه بن بللة باختلاس أموال جبهة التحرير الوطني المقدرة بـ4,5 مليار فرنك فرنسي قديم، التي يقول خيدر عنها بأنه وضعها تحت تصرف المعارضة للإطاحة بالنظام الدكتاتوري العسكري في الجزائر في نظره، ويعرف عن خيدر أن له علاقات وطيدة مع حركة الإخوان المسلمين خاصة توفيق الشاوي، وكانت علاقاته تلك وسيلة بن بللة لمحاولة إثارة عبد الناصر ضد خيدر. ولم يؤسس خيدر حزبا سياسيا في الخارج كما فعل الزعماء

التاريخيين الآخرين كبوضياف وآيت أحمد وكريم بلقاسم. كما لم ينضم خيدر إلى أي حزب من أحزاب المعارضة وأنه كان يدعمها جميعا دون أي تمييز بينها.

وأعلنت وكالات الأنباء العالمية عن اغتيال محمد خيدر يوم 3 جانفي 1967 في ظروف غامضة، ويقول صهره آيت احمد أن قاتله يدعى يوسف دحموش، ويلقي تهمة الاغتيال على جهاز الأمن العسكري مثل أغلبية المعارضين الجزائريين(41)، تلقت المعارضة الجزائرية في الخارج نبأ اغتيال خيدر في وقت كانت تحضر فيه مشاريع لتوحيد صفوفها بعد اتصالات حثيثة بين كريم بلقاسم وآيت احمد وبشير بومعزة...وغيرهم، ويروي محمد بن يحي أنهم كانوا في لقاء بفندق أحد المعارضين في باريس ليخبرهم صاحب الفندق على الساعة الثالثة صباحا بنبأ اغتيال خيدر، فعلق كريم بلقاسم"هل وصل حكام الجزائر إلى درجة الاغتيال"، ويقول بن يحي أيضا أن هذه المعارضة كانت تعتقد آنذاك أنه من السهل الإطاحة بنظام بومدين، وتستند في ذلك على الأخبار التي كانت تأتيهم من الجزائر مفادها أن هناك خلافات حادة في الجيش الوطني الشعبي ويصاحبها تذمر شعبي من نظام بومدين(42).

وكثرت التحاليل حول من وراء اغتيال خيدر، فذهب الكثير إلى القول أن نظام بومدين اغتاله لأنه كان المهندس الفعلي لعملية

التوحيد للمعارضة الجزائرية في الخارج، كما نشر الصحفي الإسباني مندز شاكون Mendez Chacon في يومية ABC الإسبانية (عدد 1967/02/12) حوارا أجراه مع شخصية مجرية تدعى كابوسي Kaposy يقول فيه أنه كان عميلا لجهاز الأمن العسكري الجزائري في عام1963، وكلفه هذا الجهاز بعملية اختطاف خيدر بعد خلاف هذا الأخير مع بن بلة. ويقول آيت احمد أنه سأل ذراعه الأيمن وعنصر الأمن العسكري علي مسيلي عن شخصية كابوسي فقال له بأن السلطات الجزائرية سجنته في وهران متهمة إياه بالتجسس بعد أن رفض القيام بعملية اختطاف خيدر، وروى مسيلي لآيت احمد أنه عندما كان في السجن بوهران اخبره أحد الجنود بأنه سمع أحد ضباط جهاز الأمن العسكري يطلب من كابوسي اغتيال خيدر مقابل إطلاق سراحه، ويقول آيت أحمد أن كابوسي كان في مدريد يوم اغتيال خيدر وحقق معه الأمن الإسباني بوصفه أحد المشتبه فيهم في عملية الاغتيال لكنه تم إطلاق سواحه فيما بعد (43).

و تبقى قضية اغتيال خيدر يلفها الغموض، و يمكن لنا إدراج أقوال مسيلي لآيت احمد في إطار مخطط وضعه جهاز الأمن العسكري يتمثل في تخويف المعارضة من الاغتيالات بهدف تصريفها وإشغالها عن هدفها الرئيسي المتمثل في قلب النظام،

وتركز شخصيات المعارضة أكثر على الاهتمام بأمنها وحماية نفسها من الاغتيالات بدل التخطيط المحكم لقلب النظام، كما أنه من غير المعقول أن يخطط جهاز الأمن العسكري لعملية اغتيال تحت مسمع جندي بسيط في سجن عسكري حسب رواية مسيلي. وما يمكن لنا التأكد منه هو أنه ليس من مصلحة نظام بومدين اغتيال شخصيات لها وزنها التاريخي والثوري كخيدر وكريم وآيت احمد وبوضياف في وقت كان يبحث فيه عن اكتساب الشعب بالاستناد على أمجاد وقيم ومبادئ ثورة أول نوفمبر 1954، ونشير أيضا إلى أن المعارضة في الخارج آنذاك كانت ضعيفة ومراقبة كما ذكرنا سابقا. ونتساءل في الأخير لماذا لا تطرح مسالك أخرى حول عملية الاغتيال خاصة إذا استندنا على قاعدة تقول أن أغلب الاغتيالات للمعارضة في الخارج تقوم بها في الكثير من الأحيان قوى عالمية كبرى لزعزعة الأنظمة التي يمكن أن تشكل خطرا على مصالحها. وفي بعض الأحيان تنفذ المعارضة ذاتها عملية الاغتيال وتوجه أصبع الاتهام للنظام الذي تعارضه بهدف زعزعة استقراره وإعطاء نفس جديد للمعارضة التي تستغل الاغتيال إلى أقصى الحدود لكسب التعاطف والدعم الشعبي، ويتبين لنا هذا بشكل أوضح بعد تناولنا لقضية اغتيال كريم بلقاسم.

إغتيال كريم بلقاسم :

يعد كريم بلقاسم مثل خيدر من قدماء المنظمة الخاصة التاريخيين، التحق بالجبل عام 1948 أي ست سنوات قبل اندلاع الثورة، وحاول اغتيال قريبه القايد سليمان دحمون الذي كان عميلا للاستعمار، وقتل خطأ سائقه محند وعمر بذراع الميزان، واضطر أحد أقرباء السائق المقتول إلى الاعتصامبالجبل والترصد لكريم للانتقام منه، وعند اندلاع الثورة المسلحة قتل الجيش الاستعماري قريب السائق محند وعمر معتقدا أنه هو اعمر أوعمران رفيق كريم بلقاسم في الكفاح المسلح.

ويعتبر كريم بلقاسم أحد أبرز الشخصيات النافذة في قيادة الثورة إلى جانب كل من بوصوف وبن طوبال، وبعد الاستقلال أسس كريم بلقاسم مجموعة تيزي وزو إلى جانب بوضياف والعقيد محند ولحاج، كما كان في صراع خفي مع آيت احمد حول الزعامة في منطقة القبائل، وقد رفض هذا الأخير انضمام كريم إلى جبهة القوى الاشتراكية عام 1963 رغم إلحاح العقيد محند ولحاج، ويعرف كريم بلقاسم بعدائه الشديد للشيوعية، وعارض استعانة بن بللة ببعض الشيوعيين خاصة الأجانب منهم وكان يصفهم بالأقدام الحمراء التي أرادت أخذ مكان الأقدام السوداء في الجزائر.

حاول بن بللة استمالة كريم بلقاسم بإشراكه في مؤتمر جبهة التحرير الوطني في عام 1964 لمواجهة النفوذ القوي لبومدين، لكن عاد كريم بلقاسم إلى المعارضة بعد ما تأكد أن الجيش هو صاحب السلطة الفعلية في نظام بن بللة. ونشير إلى أن حليفه محند ولحاج قد انضم إلى مجلس الثورة الذي أنشأه بومدين كي يكون عين كريم على ما يحدث في النظام وأيضا خيط اتصال بين بومدين وكريم بلقاسم.

قام كريم بلقاسم بعدة مساعي لتوحيد المعارضة في الخارج ضد نظام بومدين لكن شريطة أن يكون هو زعيمها فمثلا عندما أخبره العقيد الطاهر الزبيري أنه بصدد تحضير انقلاب ضد بومدين تخلى كريم عن الزعماء الآخرين للمعارضة كي يستفيد لوحده في حالة نجاح الانقلاب –حسب بن يحي – أحد هؤلاء المعارضين(44).

أسس كريم بلقاسم الحركة الديمقراطية للتجديد الجزائري (MDRA) في 10 أكتوبر 1967، وخطط لكسب عناصر من الجيش إلى جانبه، وعقد كريم آماله كلها على بعض الضباط الفارين من الجيش الفرنسي معتقدا أنه هو الذي رقاهم في المناصب عندما كان وزيرا للقوات المسلحة أثناء الثورة المسلحة، لكن باءت كل تلك الآمال بالفشل.

واتهم النظام كريم بلقاسم وتنظيمه بمحاولة اغتيال قايد احمد المسؤول التنفيذي لحزب جبهة التحرير الوطني، وألقى القبض على الكثير من الأعضاء المحسوبين على الحركة الديمقراطية للتجديد الجزائري، وأصدرت المحكمة العسكرية في وهران برئاسة العقيد محمد بن احمد عبد الغني حكما بالإعدام غيابيا على كريم بلقاسم، كما أصدرت أحكاما تتراوح ما بين 10 إلى 30 سنة على عناصر أخرى ومنها لخضر بورقعة وسليمان عميرات، وأطلق بومدين سراحهم جميعا في عام 1975 بعد ما كابدوا ويلات التعذيب وغياهب السجن.

أما كريم بلقاسم فقد وجد مخنوقا بربطة عنقه في غرفته بفندق انتركونتونتال بدوسلدوف في ألمانيا صبيحة 18 أكتوبر 1970، ووجهت المعارضة الجزائرية مباشرة أصبع الاتهام إلى نظام بومدين مثلما هي عادة معارضات العالم كلها التي تحاول دائما استغلال اغتيال زعمائها لكسب الدعم الشعبي وتشويه وزعزعة استقرار الأنظمة التي تعارضها. فهل حقيقة أن نظام بومدين اغتال فعلا كريم بلقاسم؟

لا يجب على المؤرخ النزيه إطلاق الأحكام دون بحث دقيق كما فعل عمار حمداني في كتابه "كريم بلقاسم-أسد الجبل-" عندما قال أن قاتل كريم بلقاسم يدعى آيت حامد كريم وهو ضابط سامي

في جهاز الأمن العسكري استدرجه فخنقه بالفندق(45)، وكأن عمار حمداني مفتش شرطة بارع قام بالتحقيق البوليسي فتوصل إلى هوية القاتل، ويذهب آيت احمد إلى طرح آخر لا يسعنا إلا إدخاله في إطار موقف المعارضة، يقول أن قاتله يدعى حميد آيت مصباح وهو ضابط سامي في جهاز الأمن العسكري، وأن بومدين استغل انحدار آيت مصباح من منطقة القبائل ليكلفه بمراقبة كريم بلقاسم منذعام 1958، ويضيف آيت احمد أن آيت مصباح كسب صداقة كريم بلقاسم تحت غطاء "التضامن بين القبايل" وتحضير عملية انقلابية ضد بومدين العربي الأصل، فاستدرجه آيت مصباح إلى فندق في ألمانيا ليخنقه بربطة العنق(46).

ويروي آيت احمد أنه حتى هو تعرض لنفس المحاولة من آيت مصباح في عام 1969، حيث اقترح عليه آيت مصباح القيام بعملية انقلابية ضد بومدين، وحاول إقناعه بأنه اليوم يحمل رتبة كومندان وتحت إمرته قوات مدرعة تسمح له بشل نظام الحكم، ويقول آيت احمد أنه تفطن للكمين المنصوب له في الوقت المناسب، ولينتهي إلى الاستنتاج أن جهاز الأمن العسكري اغتال ذراعه الأيمن علي مسيلي في عام 1987 لأنه لم يغفر له دوره في إخبار آيت احمد بمخطط الجهاز لاغتياله(47).

إننا لا نلوم آيت احمد باتهامه نظام بومدين في اغتيال كريم بلقاسم لأن ذلك من طبيعة معارضات العالم كلها التي تخفي الحقيقة حتى ولو كانت ناصعة أمامها كي تبقي التهمة لصيقة بالنظام الذي تعارضه بهدف زعزعته وإفقاده المصداقية، وأكثر من هذا فإن المعارضة تبقى مرددة للتهمة عملا بمبدأ غوبلز –مسؤول الدعاية في ألمانيا النازية– "ردد الكذبة عدة مرات حتى تصبح حقيقة " فيتلقفها العامة دون أي محاولة تمحيص.

ومن حقنا أن نتساءل هل من مصلحة بومدين اغتيال كريم بلقاسم الذي كان لا يشكل أي خطر كبير عليه آنذاك، فحتى حزبه MDRA لم يستطع ضم أكثر من 6 آلاف مناضل ضمن المهاجرين المنحدرين من منطقة القبائل؟ وهل من مصلحة نظام بومدين اغتيال أحد التاريخيين الذي له تأثير معقول على منطقة القبائل التي حاول بومدين قدر المستطاع عدم إثارتها واستفزازها؟ ونتساءل لماذا لم تطرح مسألة اغتيال كريم بلقاسم في إطار عملية انتقامية من عائلة خصمه اللدود سليمان دحمون أو سائق هذا الأخير أو من بعض أنصار عبان رمضان الذين حملوا كريم مسؤولية اغتياله؟ وأخطر من هذا لماذا لم تطرح أبدا إمكانية تدبير المخابرات الفرنسية لعملية اغتيال كريم بلقاسم بهدف زعزعة وإضعاف نظام بومدين الذي بدأ يهدد مصالح الغرب وعلى رأسه فرنسا خاصة وأن عملية الاغتيال

وقعت في نفس الوقت الذي كان فيه بومدين يستعد لاتخاذ قرار تأميم المحروقات، أفلا يمكن أن يكون قد وقع اختيارها على كريم بلقاسم لأثارة منطقة القبائل ضد النظام مستغلة في ذلك الحكم بالإعدام غيابيا الذي صدر في حق كريم منذ 1968 ليسهل فيما بعد توجيه التهمة لنظام بومدين ؟ ونتساءل لو كان نظام بومدين اغتال كزيم بلقاسم في إطار تنفيذ حكم الإعدام ضده، فلماذا انتظر سنتين لتنفيذه؟ ولماذا يختار للقيام بذلك ظرفا زمنيا يحتاج فيه النظام للاستقرار أكثر لأنه كان مقبلا على قرارات هامة ومنها تأميم المحروقات في 24 فبراير 1971؟.

وتجدر الإشارة بنا في الأخير أن المؤرخ ليس محققا بوليسيا لكنه يسعى لإثارة الرأي العام بكل موضوعية بطرح كل الاحتمالات الممكنة في عمليات الاغتيال كهذه، ونعتقد أن ما زرع الشك والغموض حول اغتيال خيدر وكريم هو عدم كشف المحققين الألمان والإسبان كل الحقائق الموجودة بحوزتهم حول هذه الاغتيالات مما دفع البعض إلى القول أن هناك اتفاقا قد تم بين النظام الجزائري والدولتين الإسبانية والألمانية يقضي بطي الملف مقابل مصالح معينة، لكن لماذا لا نطرح الإشكال بصورة أخرى ونقول أن ألمانيا يمكن أن تكون قد اكتشفت ضلوع المخابرات الفرنسية في اغتيال كريم فاحتفظت بالملف لديها لتحوله إلى ورقة

ضغط تلوح بها ضد فرنسا عند الضرورة خاصة في مفاوضاتها معها حول المجموعة الاقتصادية الأوروبية.

عملية كاب سيغلي : نموذج لتوظيف الخصم للمعارضة

في شهر ديسمبر من عام 1978، وبينما كان الرئيس بومدين على فراش الموت والشعب متلهفا لمعرفة آخر الأخبار الصحية للرئيس طالعتنا وسائل إعلام النظام بخبر مفاده إحباط الأجهزة الأمنية الجزائرية محاولة إنزال أسلحة مغربية في كاب سيغلي ببجاية موجهة إلى مجموعة من المعارضة للقيام بتمرد عسكري ضد النظام، ويوجد على رأس هذه المجموعة شخصية تدعى محمد بن يحي. واعتبر الكثير من المتتبعين آنذاك أن العملية من صنع النظام وتستهدف إلهاء الشعب وخلق خطر خارجي في ظرف صعب كانت تعيشه الجزائر بفعل الصراع على خلافة بومدين في الحكم.

وبعد عقد من الزمن تصدق الأحداث طرح النظام وتكذب المعارضة التي ما فتئت تشكك في كل قول أو فعل يقوم به النظام الجزائري، وقد تم ذلك بعدما نشر محمد بن يحي المتهم الرئيسي في عملية كاب سيغلي مذكراته في باريس لدى دار أركانتس بعنوان "La conjuration au pouvoir" أين اعترف بن يحي ضمنيا

بدوره في عملية كاب سيغلي وروى وقائعها بالتفصيل فلم تكن متناقضة في العموم مع رواية النظام بالرغم من أنه قد سبق له نفي الاتهامات الموجهة له أثناء المحاكمة التي جرت في المحكمة العسكرية بالبليدة في عام 1982، فمن هو محمد بن يحي؟ وما هي وقائع عملية كاب سيغلي؟ وكيف استطاع جهاز الأمن العسكري إجهاضها في المهد؟.

ولد محمد بن يحي يوم 5 فيفري 1930 بإيباربشن البعيدة بحوالي 40 كلم عن مدينة بجاية، وتأثر بالفكرة الوطنية في عز شبابه ليلتحق بمصر بعد الحرب العالمية الثانية للانضمام إلى ما سمعه عن جيش البطل الأمير عبد الكريم الخطابي المستعد لتحرير المغرب العربي، واكتشف بن يحي بعد وصوله مصر أن هذا الجيش ما هو إلا مجرد أسطورة. التحق بن يحي بالثورة المسلحة، وكما سبق له أن عرف الوفد الخارجي للثورة في القاهرة، فتأثر ببن بللة الذي يقول عنه بأنه "كان بعيدا كل البعد عن الجهوية عكس الكثير من المسؤولين الجزائريين" ومنهم آيت احمد الذي قال عنه بن يحي بأنه لم يعجبه الحال لما أخبره أنه من بجاية بالقبائل الصغرى(48).

تكفل بن يحي بتهريب الأسلحة عبر الحدود الليبية تحت مسؤولية بن بللة في بداية الثورة، ثم دخل تونس ليلتحق بالولاية

الثالثة(القبائل)، وكاد أن يكون أحد ضحايا عملية البلويت لو لم ينقذه عبد الرحمن ميرة الذي أصبح قائدا للولاية الثالثة بعد استشهاد العقيد عميروش، وقد كان محمد بن يحي أحد المدبرين الرئيسيين لما سمي بقضية الضباط الأحرار في الولاية الثالثة، التي تتمثل في رفض مجموعة من ضباط الولاية الثالثة الصراع بين محند ولحاج وعبد الرحمن ميرة حول قيادة هذه الولاية التاريخية، وأصرت هذه المجموعة على رفض كلا القائدين المتصارعين، مما عرض بن يحي لمحاولة عقابية من العقيد محند ولحاج وأنصاره.

انضم محمد بن يحي عشية الاستقلال إلى مجموعة تلمسان بقيادة بن بللة وبومدين، وضم بذلك القبائل الصغرى (الصومام) كلها إلى هذه المجموعة، ليدق إسفينا داخل الولاية الثالثة المؤيدة لمجموعة تيزي وزو، وبعد الاستقلال واصل مهامه العسكرية في الجيش الوطني الشعبي قبل أن يعين واليا على الأصنام (الشلف اليوم) ثم سطيف، كما انتخب عضوا في اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني في مؤتمر عام 1964.

التحق بن يحي بالانقلابيين بقيادة بومدين عشية 19جوان1965، إلا أنه تذمر من سياسة بومدين، فكان من المجاهدين الذين حاول بومدين إبعادهم عن الحكم بإلهائهم بعالم الأعمال والمال، وسهل لهم أخذ القروض الاستثمارية لدى مؤسسة

القرض الشعبي الجزائري (CPA) التي كانت تحت إدارة علالي قويدر، ويروي بن يحي كيف اكتشف أن علالي قويدر شكل ما أسماه بمافيا مالية يسيرها أحمد دراية عضو مجلس الثورة ومدير الأمن الوطني وأورد أسماء العديد من المشاركين في هذه المافيا المالية ومنهم الكومندان سليمان هوفمان قائد المدرعات في عام 1965 ويقول أنه كان يلقب نفسه بماكس هوفمان، ولا ندري لماذا فهل لأنه من الضباط الفارين من الجيش الفرنسي ؟ ويضيف بن يحي بأنه حاول مقاومة وكشف هذا الفساد المالي فكاد أن يفقد حياته من جراء ذلك(49).

التحق بن يحي بالمعارضة في الخارج، فاتصل بكريم وآيت احمد وبومعزة وغيرهم، ويقول بأن كل هؤلاء المعارضين كانوا يؤمنون بأن العمل المسلح هو الوسيلة الوحيدة الكفيلة بالقضاء على ما يسمونها بـ"دكتاتورية بومدين"(50).

ويروي لنا بن يحي أن بوعروج المدعو بويو رشيد الذي كان يشتغل في الخطوط الجوية الجزائرية بليون، وهو من أقرباء زوجة قايد احمد قد لعب دورا بارزا في الربط بين مختلف عناصر المعارضة الجزائرية في الخارج بهدف قلب نظام بومدين، كما كان بوعروج رابطة اتصال بين فرحات عباس والسلطات المغربية التي اقترحت على هذا الأخير مساعدته بالأسلحة لقلب

نظام بومدين بعد صدور بيان الأربعة في مارس 1975 المعارض لموقف بومدين المؤيد للبوليزاريو في الصحراء الغربية.

واعترضت قوات الأمن محمد بن يحي وهو على متن سيارته في اليوم نفسه الذي كان يستعد فيه ورفاقه لاستلام الأسلحة المغربية، ليلقى عليه القبض، فيكتشف بعد فوات الأوان أن المدعو يحي بوعروج لم يكن إلا عنصرا من عناصر الأمن العسكري ورطه وجماعته في العملية، إلا أنه لا يمكن لنا الحديث عن التوريط لأن هذه العناصر كانت على استعداد تام للتواطؤ مع النظام الملكي المغربي.

وحوكمت هذه الجماعة في المحكمة العسكرية في البليدة يوم 10ديسمبر1982، وأصدرت فيهم الأحكام التالية : ثلاث سنوات سجنا لكل من بلحبيب صادق وبويش صباح وحمدي حسن، وسبع سنوات سجنا لقادري احمد، وثماني سنوات لكل من بوعبيد جودي وبوجلود عبد النور وبلعربي صحراوي، أما فرحات عباس فلم يشار إليه أثناء المحاكمة، وهو أحد العناصر الرئيسية في العملية حسب بن يحي فهل لأنه مسن أم خشي النظام من إثارة الرأي العام الدولي ضده؟

أما المتهم الرئيسي محمد بن يحي فقد صدر في حقه حكم بالسجن لمدة اثني عشرة سنة، وأطلق سراح أعضاء هذه الجماعة

يوم 31 أكتوبر1984 بموجب عفو رئاسي أصدره الشاذلي بن جديد الذي خلف بومدين، فكانت له سياسة واستراتيجية أخرى في إدارة الحكم.

الهوامش :

1. Ryne Ghiziene, Le FLN et la communauté Algérienne au Maroc durant la guerre de libération national (témoignage de Abdelkader Bousselham), Hebdomadaire El Manchar N°48 (de 31/07/1999 à 06/08/1999)
2. Saïd Smail, Memoires torturées (recits et temoingnage) ed Aurassi, Draa Ben Khedda 1993 pp85-86
3. Benyahia, op-cit P162
4. Ibid p39
5. M'hamed yala, Ahmed Medegri, un grand administrateur, Quotidient d'Oran N° 11/12/1999 ,
6. Mohamed Harbi , L'Alger et son destin –Croyants ou Citoyens, ed Medias associés Alger 1994 P184
7. Belaid Abdesslam, op-cit T2 pp260-261
8. Ibid p339
9. H-Aït Ahmed, L'affaire Mecili, op-cit p86
10. Ibid p84
11. Belaid Abdesslam, op-cit, T2 P246
12. H. Aït Ahmed, L'affaire Mécili op-cit p187
12. Belïd Abdesslam, op-cit, T2 p274

13. بورقعة ص ص 141–151
14. A. Fitte, Mise en place et fonctionnement du service national en Algérie, in colloque international d'histoire militaire, université Paul valery, septembre 1974
15. K. Nezzar, op-cit pp35-36
16. Le Monde N°18/05/1956
17. Général yahia Rehal, Histoires de pouvoire- un général temoingne, casbah édition Alger 1997, pp153-154
18. Belaïd Abdesslam, op-cit T2, p278
19. M.yousfi, op-cit P74
20. Ibid p176

قائمة أعضاء مجلس الثورة . هواري بومدين (رئيسا)– سعيد عبيد – عبد الله بلهوشات–محمد بن احمد عبد الغني – احمد بن شريف– الشاذلي بن جديد – احمد دراية – الطاهر الزبيري– محمد الصالح يحياوي – محمدي السعيد – محند ولحاج – صالح بوبنيدر – يوسف الخطيب – عبد الرحمن بن سالم –احمد بوجنان–بوحجار بن حدو – بشير بومعزة – احمد محساس – علي منجلي – صالح سوفي – عبد القادر شابو – عبد العزيز بوتفليقة –احمد مدغوي – قايد احمد –شريف بلقاسم – الطيبي العربي.

21- بومدين ص ص 153-154.

22- M. Benyahia , op-cit p156

23- حواره مع الشعب عدد 9 أكتوبر 1989.

24- Tahar zbiri, Pourquoi j'ai voulu renversé le régime de Boumediène? Par Y.G Berger, le Figaro littéraire N° 4 à 10/08/1969

25- الأعضاء المتبقيين في مجلس الثورة هم : بومدين – بوتفليقة – بن جديد –يحياوي– بن شريف – دراية – الطيبي العربي – بلهوشات – محمد بن احمد عبد الغني.

26- Belaïd Abdesslam, op-cit, T2 pp242-243

27- علي بن محمد، جبهة التحرير بعد بومدين حقائق ووثائق، دار الأمة ط1 الجزائر 1998 ص 23.

28- نفس المصدر ص 27.

29- Belaïd Abdesslam, op-cit, T2 p266

30- K. Nezzar, op-cit p130

31- Y. Rahal, op-cit p48

32- حواره مع الشعب عدد 1989/10/10

33- بورقعة ص 154.

34- حواره مع الشعب عدد 1989/10/10

35- K. Nezzar, op-cit p39

36- Ibid p100

37- بورقعة ص 159.

38- M. Yousfi, op-cit p70

39- استنادا إلى الطاهر الزبيري في الشعب عدد 1989/10/10

40- في حواره مع الشعب عدد 1989/10/8

41- H. Aït Ahmed, L'affaire Mécili, op-cit p170

42- M.Benyahia, op-cit p159

43- H. Aït Ahmed, L'affaire Mécili, op-cit pp169-170

44- M.Benyahia, op-cit p159

45- Amar Hamdani, Krim Belkacem-le Lion des Djebels, ed Bouchène Alger 1993 pp 280-281

46- H.Aït Ahmed, L'affaire Mécili, op-cit pp76-79

47- Ibid

48- M. Benyahia, op-cit pp24-25

49- Ibid pp146-150

50- Ibid pp161-164

الفصـــل الرابع

الرئيس الشاذلي بن جديد : الصراع بين مؤسستي الرئاسة والحزب

اختلف المتتبعون للسياسة الجزائرية حول تقييم مرحلة حكم الرئيس الشاذلي بن جديد (1979-1992)، فإن اعتبرها البعض أنها مرحلة عرفت تفتحا وإطلاقا للحريات مقارنة بسلفه بومدين، فإن الكثير خاصة من رجال الإعلام الجزائريين فقد أطلقوا على مرحلة حكم بن جديد تسمية "العشرية السوداء"، وقد كان نفس هؤلاء يمجدونه واعتبره بعضهم أبو الديمقراطية قبل خروجه من قصر الرئاسة في 11 جانفي 1992. وتميزت مرحلة حكم بن جديد بانتشار العديد من الإشاعات والنكت عنه وكذلك عن محمد الشريف مساعدية مسؤول الأمانة الدائمة للجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني، ويبدو أن تلك الإشاعات والنكت تدخل في إطار صراع حاد في قمة النظام خاصة بين مؤسسة الرئاسة التي يقف وراءها الجيش ومؤسسة حزب جبهة التحرير الوطني، فما هي أسباب هذا الصراع وما هي مظاهره؟ وهل كان لهذا الصراع مسؤولية في اندلاع أحداث أكتوبر 1988؟ هذا ما سنحاول الإجابة عليه في هذا الفصل بعد ما نتطرق إلى كيفية صعود بن جديد إلى رئاسة الجمهورية بعد وفاة هواري بومدين.

1- الصراع حول خلافة بومدين

أعلنت الإذاعة والتلفزيون الجزائريين خبر وفاة الرئيس هواري بومدين صبيحة يوم الأربعاء 27ديسمبر1978، فاجتمع المجلس الشعبي الوطني في اليوم نفسه ليكلف رئيسه رابح بيطاط بتولي منصب رئاسة الدولة بالنيابة لمدة لا تتجاوز 40يوما كما ينص على ذلك دستور 1976، وتكفل بيطاط بتحضير جنازة الرئيس الراحل التي تعتبر من الجنائز الكبرى في التاريخ، ونقلت وسائل الإعلام صور جموع الشعب الجزائري الذي جاء إلى العاصمة لتوديع رئيسه، كما نقلت دموع الشاذلي بن جديد عندما كان بومدين يواري التراب في مقبرة العالية. ولا يمكن لنا الحديث عن جنازة بومدين دون الإشارة إلى كلمة التأبين المؤثرة التي ألقاها عبد العزيز بوتفليقة أحد المرشحين لخلافة بومدين، واعتقد الشعب أن بوتفليقة هو كاتب تلك الكلمات المعبرة التي كشفت عن أديب فاق فطاحلة الأدب العربي ولكن بعد عقد من الزمن عرفنا أن كاتب تلك الكلمات هو أستاذ الأدب في جامعة الجزائر ومسؤول في حزب جبهة التحرير الوطني يدعى علي بن محمد الذي أصبح وزيرا للتربية في حكومة سيد احمد غزالي في عام 1991. ويقول بن محمد أنه كتب الكلمة بطلب من محمد الصالح يحياوي قبل

الإعلان الرسمي عن وفاة بومدين، ونشر بن محمد كلمة التأبين الأصلية في كتابه "جبهة التحرير بعد بومدين"(1).

واكتسب بوتفليقة بإلقائه الكلمة التأبينية نقاطا على منافسه على الرئاسة محمد الصالح يحياوي. وقد بدأ الصراع بين الشخصيتين على خلافة بومدين أثناء مرضه، حيث انقسمت الجزائر إلى إثنين أنصار يحياوي الممثلين في مناضلي حزب جبهة التحرير الوطني والمنظمات الجماهيرية التابعة له، أما أنصار بوتفليقة فيتمثلون في رجال الإدارة ومدراء المؤسسات الاقتصادية.

وحسم الجيش الصراع في الأخير بإبعاد كل من يحياوي وبوتفليقة لتجنيب النظام خطر الانقسام. ويعين العقيد بن جديد غير المعروف للعامة كخليفة لبومدين. ونشير إلى أنه قد سبق وأن عين الجيش بن جديد منسقا عسكريا له أثناء مرض الرئيس بصفته أكبر الضباط العسكريين سنا ورتبة، وتلخصت مهمته في الحفاظ على وحدة قيادة المؤسسة العسكرية، ولم يبق أمام مؤتمر حزب جبهة التحرير الوطني إلا تزكية بن جديد كمرشح لرئاسة الجمهورية بعد ما حسم الجيش في أمر الخلافة، وبذلك ينهزم حزب جبهة التحرير الوطني الممثل للسياسي أمام العسكري مرة أخرى بعدما اعتقد

الكثير من مناضلي الحزب المؤمنين بإيديولوجيته بأنه سيكون لهم دور في صناعة رئيس الجزائر بعد بومدين.

ويتفق الشهود على أن عملية تعيين بن جديد خليفة بومدين قد تمت قبل 4جانفي1979، ويروي علي بن محمد أن يحياوي أخبر أنصاره في حزب جبهة التحرير الوطني بذلك التعيين في تلك الفترة، ويضيف أن يحياوي كان جد مرتاح للقرار رغم أنه كان أحد المرشحين لمنصب رئاسة الجمهورية(2)، ويمكن أن يعود صدى ارتياح يحياوي إلى عدم تعيين منافسه بوتفليقة، وهو ما كان يحدث أثناء الثورة المسلحة بين الباءات الثلاث (كريم، بوصوف، بن طوبال) حيث يرتاح الثلاثة بشرط عدم تعيين أي واحد منهم كرئيس للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

وقد لعب قاصدي مرباح مسؤول جهاز الأمن العسكري دورا بارزا في نسج خيوط عملية تعيين بن جديد، ويقال أنه كان يسكت المعارضين للقرار بالتلويح بالملفات التي وضعها جهاز الأمن العسكري حول مختلف نشاطاتهم وممارساتهم وسلوكاتهم. ويعترف خالد نزار القريب من بن جديد أن الشاذلي رفض المنصب لأنه كان يعتقد أنه ليس الأكفأ وبأنه مخلوق للعمل العسكري لا السياسي، ويروي نزار أن الكثير طلبوا منه إقناع بن

جديد بالقبول إلا أنه رفض القيام بهذه المهمة في الوقت الذي قام بها آخرون(3)، ويبدو أن نزار يحاول بكلامه هذا التنصل عن أي مسؤولية له فيما أسمته بعض وسائل الإعلام بالعشرية السوداء محاولة رد كل مشاكل الجزائر إلى فترة حكم بن جديد بدل البحث العلمي العميق للجذور الحقيقية لأزمة الجزائر المعاصرة.

وتعددت التفسيرات والتحليلات حول رفض الجيش لكل من بوتفليقة ويحياوي وحسمه الصراع لصالح بن جديد الغير المعروف لدى الشعب، فيقول البعض أن الجيش رفض بوتفليقة بسبب أفكاره الليبيرالية، لكن ألم يكن هدف الذين جاءوا ببن جديد هو التخلص من السياسة الاجتماعية التي طبقها سلفه خاصة وأننا قد أشرنا في الفصل الثالث من كتابنا أن بومدين قد لقي معارضة كبيرة لاشتراكيته في مجلس الثورة. أما بشأن يحياوي فيقول البعض أن الجيش رفضه بسبب هزيمته في معركة مقالا الأولى في الصحراء الغربية عندما كان قائدا على الجيش هناك في عام 1976 بالإضافة إلى دوره المشبوه في محاولة الطاهر الزبيري الانقلابية في عام 1967.

إن البحث العميق الدقيق لخبايا النظام في الجزائر يدفعنا إلى القول أن أصحاب القرار الفعليين في النظام خشوا من إعطاء

يحياوي لحزب جبهة التحرير الوطني قوة فعلية ويحوله من مزكي للقرارات إلى صانع فعلي لها مما يعيد الاعتبار للسياسي على حساب العسكري، هذا ما لا يمكن أن يقبله العسكري. وبالإضافة إلى ذلك فإن وصول يحياوي إلى سدة الرئاسة آنذاك يمكن له التقريب بين التيارين الشيوعي والإسلامي الذي نجح في كسب دعمهما له أثناء الصراع حول خلافة بومدين وبتحقيق يحياوي لذلك يفقد أصحاب القرار أداة هامة للحفاظ على الحكم وتوطيده، وتتمثل هذه الأداة في تطبيق مبدأ "فرق تسد" بين التيارين الشيوعي والإسلامي والتلاعب بهما بضرب هذا بذاك لإضعاف المعارضة والبقاء في الحكم. أما بوتفليقة فيمكن رد أسباب رفض الجيش له إلى شخصيته القوية المدعومة بعلاقات خارجية وطيدة نسجها أثناء توليه وزارة الخارجية لأكثر من خمسة عشرة سنة، مما يسمح له بفرض قراراته كما كان يفعل بومدين قبل أن يصبح ضعيفا في أواخر حياته. وبصعود بوتفليقة إلى سدة الرئاسة يمكن أن تضيع الفرصة على الذين أرادوا شخصية ضعيفة في الرئاسة كواجهة يحكمون من ورائها كما كان يحدث أثناء الثورة المسلحة مع رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

ورغم كل هذا فإنه لا يمكن لنا التغاضي عن أن تعيين بوتفليقة أو يحياوي كرئيس للجمهورية يمكن أن يكون له نتائج وخيمة على وحدة النظام والبلاد، وكأن تعيين بن جديد استهدف الحفاظ على التوازن بين الكتل داخل النظام وتجميد أقوى رجلين فيه وهما يحياوي وبوتفليقة كما كان النظام أثناء الثورة المسلحة يسعى دائما للحفاظ على التوازن بين الباءات الثلاث فلا يعين أحدا منهم كرئيس للحكومة المؤقتة.

ويبدو أن الذين جاءوا ببن جديد قد أخطأوا التقدير لأنه ظهر فيما بعد كرجل قوي استطاع إزاحة أكبر خصومه وانقلب حتى على الذين جاءوا به إلى الرئاسة كما سنرى فيما بعد.

2- الانقلاب على حزب جبهة التحرير الوطني.

فاجأ بن جديد الجميع عندما أبدى قدرة فائقة في التلاعب بالذين أتوا به إلى الرئاسة بعدما اعتقدوا أنه سيكون مجرد لعبة في أيديهم، وأدرك بن جديد بحكم التجربة والملاحظة أن طبيعة النظام في الجزائر يتطلب تركيز السلطات في يد الرئيس وإقصاء كل الرجال الأقوياء اللذين يمكن لهم تشكيل مراكز قوى بداخل النظام، لأن التاريخ السياسي للجزائر المعاصرة يثبت بأنه كلما تعددت الشخصيات القوية في النظام ساد عدم الاستقرار كما حصل في

عهد بن بلة، ولم يفرض بومدين الاستقرار ويمسك البلاد بيد من جديد إلا بعد اختفاء العقيد الطاهر الزبيري عام 1967 الذي كان أحد الرجال الأقوياء في الجيش.

ووضع بن جديد نصب عينيه ضرورة إبعاد كل الشخصيات القوية من النظام وإضعاف الذين أتوا به إلى الحكم كي لا يكون رهينة في أيديهم، ورافق هذه السياسة بتحسين النمط الاستهلاكي للمواطنين من خلال برنامج "مكافحة الندرة" ورفع شعار "من أجل حياة أفضل"، كما أطلق سراح المعارضين الذين كانوا في السجون في عهد بومدين وعلى رأسهم أحمد بن بللة، كما سمح للمعارضين في الخارج بالدخول إلى البلاد، واستهدف بن جديد من كل هذه الإجراءات تمهيد الأرضية للتخلي تدريجيا عن سياسة بومدين وسحب البساط من تحت أقدام بعض الرجال الأقوياء في النظام اللذين أرادوا استغلال بعض إنجازات الرئيس الراحل لكسب الشعب إلى جانبهم في حالة الاصطدام ببن جديد، وكان هذا الأخير يمهد بسياسته تلك إلى إبعاد هؤلاء البومدينيين نهائيا عن الحكم وشل قدرتهم على تشكيل أي معارضة له في المستقبل.

كما أضعف بن جديد قاصدي مرباح مسؤول الأمن العسكري الذي لعب دورا بارزا في تعيين الرئيس، فنقله من رئاسة

جهاز الأمن العسكري إلى الأمانة العامة لوزارة الدفاع الوطني، وهو منصب إداري أكثر مما هو منصب عسكري تمهيدا لإبعاده نهائيا عن الجيش، فيعينه وزيرا للصحة ثم الصناعة ثم الفلاحة، ونلاحظ أنه كان يكلفه دائما بقطاعات ذات مشاكل كبيرة ليفقده القوة والمصداقية، وقد رد البعض تعيين بن جديد لمرباح على رأس هذه الوزارات إلى تمتعه بكفاءة وقدرة على إصلاح هذه القطاعات باستغلال ملفات جهاز الأمن العسكري التي كانت بحوزته، ويمكن أن يكون هذا التفسير غطاء وذريعة استخدمه بن جديد لإقناع مرباح بقبول هذه المناصب الوزارية، لكن هدفه في الحقيقة هو إضعاف مرباح قبل التخلص منه، واستطاع بن جديد تحقيق ذلك بعد تعيينه كرئيس للحكومة بعد أحداث أكتوبر 1988 ليبعده تماما عن سرايا النظام ويصبح مرباح مجرد زعيم حزب صغير يدعى "الحركة الجزائرية للعدالة والتنمية (MAJD)" بعدما كان أقوى رجل في النظام الجزائري منذ عهد بن بللة بحكم سيطرته على أقوى جهاز في الدولة وهو جهاز الأمن العسكري.

وعمد بن جديد أيضا إلى ترقية ضباط صغار داخل الجيش الوطني الشعبي بشكل سريع كما حدث مع مصطفى بلوصيف الذي أصبح في سنوات قليلة أول ضابط تقلد رتبة جنرال في الجيش

الجزائري، ودفعت بعض هذه الترقيات يحياوي مسؤول الحزب إلى مراسلة بن جديد في أوت 1979 يشكوه فيها عن عدم استشارته في تلك الترقيات، ويتأسف لعدم ترقية بعض الضباط اللذين انتدبوا للعمل في حزب جبهة التحرير الوطني في أواخر عهد بومدين في الوقت الذي تم فيه ترقية بعض الضباط ولم "تحل ممارستهم منذ سنوات طويلة للوظائ ـ التي لا علاقة لها بالجيش من تمتعهم بالترقيات المتتالية واختراقهم للمراحل بشكل يلفت الانتباه"، ويتساءل يحياوي في مراسلته "فلصالح من تسعى بعض الأوساط المشبوهة إلى خلق الحزازات في الجيش وتغرس في نفوس البعض الشعور بالاضطهاد "(4).

ويبدو أن يحياوي قد وقع في فخ نصبه له بن جديد بإحكام من خلال عدم إخباره بتلك الترقيات العسكرية، ولم يشركه حتى في احتفالاتها، ولم يعلم بها يحياوي إلا عن طريق وسائل الإعلام كغيره من المواطنين، ويعتبر هذا التصرف من بن جديد تجاه الرجل الثاني في حزب جبهة التحرير الوطني نوعا من الاستفزاز ليحياوي، وأبدى هذا الأخير غضبه بمراسلة لبن جديد يمكن أن يفهمها البعض بأن يحياوي يعارض أو يتحفظ على تلك الترقيات العسكرية، ويعد ذلك التعبير الكتابي ليحياوي عما يجول في خاطره

خطأ فادحا لأنه أعطى بذلك وسيلة ودليلا لبن جديد كي يثير بعض الضباط ضده في إطار الصراع بين بن جديد ويحياوي حول السيطرة على حزب جبهة التحرير الوطني.

وضع بن جديد ورفاقه العسكريون خطة محكمة للسيطرة على حزب جبهة التحرير الوطني وإبعاده تماما عن المشاركة في صناعة القرار بعد ما ظهر الحزب قويا بعد المؤتمر الرابع وخاصة في دورتي اللجنة المركزية الأولى والثانية، إلا أن انقلابا وقع ضد الحزب في الدورة الثالثة للجنة المركزية التي عقدت لتحضير المؤتمر الاستثنائي للحزب الذي سيناقش المخطط الخماسي في عام 1980.

قدم العقيد محمد علاق في الدورة الثالثة للجنة المركزية للحزب في ماي 1980 وثيقة صاغها العسكريون تطلب بتعديل القانون الأساسي للحزب في المؤتمر الاستثنائي القادم حيث يصبح الأمين العام للحزب أي بن جديد هو الذي له حق تعيين أعضاء المكتب السياسي للحزب، وبررت الوثيقة ذلك بالقول "إننا لنا أمل في المخطط الخماسي، لكن رئيس الدولة والوزير الأول بصفته مسؤولا على التنفيذ يمكن أن يعرقله المكتب السياسي في حركته، ولهذا يطلب الجيش من اللجنة المركزية أن يدعو في المؤتمر

الاستثنائي للحزب إلى إعادة النظر في قوانينه الأساسية بهدف السماح للأمين العام حق تعيين أعضاء المكتب السياسي"(5).

وتم تعديل القوانين الأساسية لحزب جبهة التحرير الوطني في المؤتمر الاستثنائي الذي انعقد ما بين 15 و19 جوان 1980 كما طالب به الجيش، وأعطي لبن جديد ليس فقط صلاحية تعيين أعضاء المكتب السياسي للحزب بل حتى حق تعيين مسؤولا للأمانة الدائمة للجنة المركزية ومختلف المسؤولين في الحزب، وبهذا أصبح حزب جبهة التحرير الوطني تحت السيطرة التامة لبن جديد، وسمح له ذلك بتعيين مكتب سياسي جديد استبعد فيه الكثير من البومدينيين وعلى رأسهم بلعيد عبد السلام(6)، ولم يبق من رجالات بومدين إلا يحياوي وبوتفليقة في المكتب السياسي لكن ليس لهما أي مهام تذكر تمهيدا لإبعادهم نهائيا، فوجهت لبلعيد عبد السلام وبوتفليقة تهم الاختلاس كذريعة لإبعادهما، أما يحياوي فقد أبعد بعدما فاجأه بن جديد بتعيين محمد الشريف مساعدية مسؤولا على الأمانة الدائمة للحزب ليبدأ صراع جديد بين هذا الأخير وبن جديد حول مشروع الإصلاحات الذي طرحه بن جديد منذ عام 1986.

ويبين البحث التاريخي العميق أن الأحداث الدامية والاضطرابات التي عرفتها البلاد في الثمانينات كانت لها علاقة

وطيدة بالصراع في هرم السلطة وعلى رأس هذه الاضطرابات أحداث تيزي وزو في عام 1980 حيث استغلت مسألتي التعريب والبربرية على يد المتصارعين آنذاك في السلطة، وكانت أحداث تيزي وزو وسيلة لإضعاف بن جديد وخلق مشاكل له تصرفه عن محاولاته السيطرة على حزب جبهة التحرير الوطني وإبعاد عدة شخصيات نافذة في عهد بومدين.

ولو عدنا لأحداث تيزي وزو نلاحظ أن هناك استفزازا لإثارة منطقة القبائل، فلماذا يمنع مولود معمري من إلقاء محاضرته في تيزي وزو في الوقت الذي سمح له بذلك في قسنطينة؟ ألم يكن المنع بهدف إشعال فتيل الأحداث التي يبدو أنه خطط لها بإحكام من خلال دفع بعض الطلبة إلى إضرابات في الجامعات للمطالبة بالتعريب مما أثار المسألة الثقافية والصراع بين العربية والأمازيغية، فمن كان وراء الطلبة المضربين المطالبين بالتعريب؟

تستدعي الإجابة على هذه التساؤلات كلها بحثا عميقا لنكشف كيف أن أغلب الاضطرابات وما يمكن تسميتها بالانتفاضات كما يحلو للبعض كانت مرتبطة بالصراع بين مختلف الكتل في هرم النظام، وتستعمل في الصراع مختلف التيارات الإيديولوجية ومقومات الهوية الوطنية وغيرها من الوسائل، وينطبق هذا على

قضية بويعلي (1984-1987) وأحداث أكتوبر 1988، كما سنرى الآن.

3 - من وراء أحداث أكتوبر 1988؟

عرف بدايات حكم الشاذلي بن جديد صراعات في قمة هرم النظام بين رئيس الجمهورية الجديد الذي أراد تركيز الحكم في يده وبعض الشخصيات القوية والنافذة في عهد بومدين، وانتهى الصراع بإبعاد أغلب هذه العناصر البومدينية عن الحكم وعلى رأسها كل من بوتفليقة ويحياوي وبلعيد عبد السلام. ورافق هذه الصراعات اضطرابات داخلية لها علاقة حسب ما يبدو بتلك الصراعات الفوقية. ومن هذه الاضطرابات أحداث تيزي وزو في إبريل عام 1980 وإضراب الطلبة في الجامعات للمطالبة بالإسراع في عملية التعريب، ثم تحرك بعض التيارات الإسلامية بإقامة تجمع في الجامعة المركزية في عام 1982 وتقديمها أربعة عشر مطلبا يدور كلها حول تطبيق الشريعة الإسلامية بمفهومها، ونشير إلى انتشار واسع لإشاعات إن لم نقل خرافات في صفوف بعض التيارات الإسلامية مفادها أن بن جديد ذو نزعة إسلامية. وتقول بعض الإشاعات أن الشيخ عبد الحميد كشك قد رأى الرسول (ص) في المنام فأخبره خيرا عن بن جديد. ولا تخلو هذه الإشاعات من

يد السلطة آنذاك، ويعتبر ذلك بداية لمحاولات استغلال الدين لأغراض سلطوية من كل الأطراف المتصارعة. ومن ضمن هذه الأطراف الرئيس الأسبق أحمد بن بللة الذي أطلق سراحه بن جديد ليكتشف مدى قوة التيارات الإسلامية، وأراد استغلالها فلجأ إلى الخارج وربط علاقات وطيدة بإيران الخميني، كما أجرى عدة حوارات يكشف فيها بأنه قد اكتسب في السجن ثقافة إسلامية واسعة سمحت له بمعرفة مدى قدرة مبادئ الإسلام على حل مشاكل العالم اليوم، وبدأ يتحدث عن البديل الإسلامي(7)، وصورت بعض وسائل الإعلام الأجنبية بن بللة بـ"خميني الجزائر".

كما عقد بن بللة تحالفا مع حسين آيت احمد في لندن عام 1985 هدفه إسقاط النظام في الجزائر وترسيخ الديمقراطية، وكان لتحالف آيت احمد مع بن بللة انعكاسات سلبية على جبهة القوى الاشتراكية بسبب عدم تقبل بعض أنصار الحزب في منطقة القبائل هذا التحالف لأنهم لم ينسوا مآسي جبهة القوى الاشتراكية في عهد حكم بن بللة، وبرر آيت أحمد تحالفه مع هذا الأخير بأنها محاولة منه لإبعاده عن إيران وما أسماه بالأصولية الإسلامية (8)، أما بن بللة فإن كان قد ضمن تأييد قطاع عريض من بعض التيارات الإسلامية فإن عليه كسب منطقة القبائل فأصبح يتحدث عن

الأمازيغية وأصوله البربرية مما يبين لنا بشكل كبير مدى استغلال السلطة والمعارضة على حد سواء مقومات الهوية الوطنية لأغراض سلطوية بحتة.

وصاحب هذه الظروف تمرد مصطفى بويعلي المسلح في منطقة الأربعاء بالمتيجة بعدما استفز بقتل أخيه، ويبدو أن ذلك كان مقصودا من قوى خفية في هرم السلطة لأن بويعلي كان قد وعد وزير الداخلية آنذاك الهادي لخديري بأن عمله دعوي وسلمي، وشهد على تعهده ذلك عددا من أعضاء المنظمة الوطنية للمجاهدين وعلى رأسهم أمينها العام الشيخ يوسف يعلاوي، وطالبوا لخديري عدم ملاحقة بويعلي بوصفه أحد قدماء المجاهدين حيث كان ضابطا برتبة نقيب في جيش التحرير الوطني(9). ويدفعنا هذا إلى التساؤل من وراء استفزاز بويعلي وقتل أخيه ثم دفعه إلى التمرد؟.

ويبدو أن تلك الأحداث المؤلمة لها علاقة بالصراع بين المحافظين والإصلاحيين في النظام، والذي بدأ مباشرة بعد انخفاض أسعار البترول ثم مناقشة مشروع تعديل الميثاق الوطني عام 1986 الذي لم يرضى عليه بن جديد وقال عنه في خطابه الموجه للأمة أمام المجلس الشعبي الوطني في نهاية عام 1986، أن الميثاق لم يكن في المستوى لأن بن جديد أراد إدخال إصلاحات إقتصادية

بتحرير السوق وإصلاحات سياسية بخلق منابر داخل حزب جبهة التحرير الوطني تكون نواة لأحزاب سياسية تخرج من رحم الحزب الواحد فيما بعد. ويقول محي الدين عميمور أن هذا المشروع كان في ذهن بومدين لو لم يفاجئه الموت، لكننا نشك في ذلك، وما قول عميمور إلا مجرد كلام جاء في خضم فورة الديمقراطية بعد أكتوبر عام 1988. لكن لا نشك فيما طرحه بن جديد ليس لأنه كان مؤمنا بالديمقراطية بل لأنه كان يراها ضرورية ومرتبطة باقتصاد السوق الذي أراد تجسيده مما يسمح في نظره بإعطاء فعالية للاقتصاد الوطني والتخلص من النفقات الاجتماعية التي أصبحت تثقل كاهل الدولة بعد انخفاض أسعار البترول. لكن الأزمة الاقتصادية التي دخلت فيها البلاد جعلت بن جديد يعطي الأولوية للإصلاحات الاقتصادية على حساب الإصلاحات السياسية، وأراد الإصلاحيون تمرير مشروعهم تحت غطاء إسلامي، وما يدفعنا إلى هذا القول هو المشروع الذي طرح في المؤتمر الخامس لحزب جبهة التحرير الوطني في عام 1985 على يد لجنة يترأسها أحمد طالب الإبراهيمي وعضوية العقداء الهاشمي حجريس ومحمد علاق والعربي سي الحسن يطالب بتحويل الجزائر إلى جمهورية إسلامية فمن كان وراء هذه الفكرة؟(10).

واصطدمت المشاريع الإصلاحية لبن جديد بمعارضة حادة من المحافظين بقيادة محمد شريف مساعدية الذين يستميتون في الدفاع عن الحزب الواحد والاستمرارية على النهج الاشتراكي. واحتدم الصراع بين الطرفين أثناء التحضير للمؤتمر السادس لحزب جبهة التحرير الوطني في عام 1988، ليظهر بصفة جلية على الصعيد الإعلامي باستعمال الإصلاحيين لوسائل الإعلام العمومية كالتلفزيون والجرائد خاصة الجزائر الأحداث، واستعمل المحافظون الجرائد الحزبية وعلى رأسها مجلة "الثورة الإفريقية" و"الثورة والعمل"، وما زاد الصراع احتداما هو تردد بن جديد في الترشح لعهدة رئاسية جديدة أخرى، وهو الذي جاء إلى الحكم رغما عنه حيث أبدى انسحابه من السلطة عدة مرات، مما فتح الطريق إلى صراعات حادة حول خلافة بن جديد وانتهت بأحداث أكتوبر 1988 الدامية. ويعود ترشح بن جديد في المؤتمر السادس للحزب إلى إدراكه أن انسحابه من الحكم يمكن إدخال البلاد في دوامة الصراعات حول خلافته.

بدأت بوادر أحداث أكتوبر في صيف من عام 1988 بعدما أقال بن جديد اللجنة التحضيرية للمؤتمر برئاسة محمد شريف مساعدية ونيابة كل من مولود حمروش وعبد الحميد براهيمي، ثم

عقد بن جديد لقاء في سيدي فرج مع قادة الجيش لاستطلاع رأيهم حول مشاريعه الإصلاحية، ويبدو أنه وجد معارضة تامة لها من العسكريين مما جعله يستغل هزة أكتوبر 1988 ليحدث تغييرات في القيادة العسكرية، فرقى ضباطا شبابا وأبعد الضباط القدماء حيث أقال الجنرال لكحل عياط ليعين مكانه الجنرال محمد مدين المدعو توفيق مسؤولا على الأمن العسكري، كما عين بن جديد فيما بعد الجنرال خالد نزار قائدا للأركان العامة للجيش خلفا للجنرال عبد الله بلهوشات الذي أصبح مجرد مستشار عسكري تمهيدا لإرساله إلى التقاعد شأنه في ذلك شأن الجنرال محمد عطايلية الذي عين مفتشا عاما للجيش قبل انتقاله إلى التقاعد، وعين العقداء عبد المجيد تاغيت على رأس سلاح البحرية ومحمد مختار بوطمين على رأس القوات الجوية والجنرالان ليامين زروال على رأس القوات البرية ومحمد بتشين مديرا للإدارة العامة للأمن العسكري(DGSP) أي المخابرات السياسية، كما أجرى تعديلات في قيادة مختلف النواحي العسكرية.

واستطاع بن جديد كسب دعم هؤلاء القادة الجدد لمشروع إصلاحاته عندما التقى بهم في وزارة الدفاع الوطني يوم 21 نوفمبر1988 أي عشية المؤتمر السادس لحزب جبهة التحرير

الوطني، وأصدر هؤلاء بيانا مؤيدا للإصلاحات، وأكد الجيش الوطني الشعبي ذلك في تقريره أمام مؤتمر الحزب، مما جعل المؤتمر وبضغط هؤلاء القادة العسكريين يسير لصالح بن جديد ومشروعه الإصلاحي وترشيحه لعهدة رئاسية جديدة.

وليس هذا معناه أن بن جديد والإصلاحيين كانوا وراء انفجار أحداث أكتوبر 1988، والتي سبقتها إشاعات حول أسرة الرئيس وابنه توفيق الذي أشيع عنه أنه هرب أموالا من بنك التنمية المحلية (BDL)، بالإضافة إلى انتشار ظاهرة ندرة السلع الضرورية للمواطن مما دفع بن جديد إلى التدخل شخصيا، ويلقي خطابا ناريا يوم 19 سبتمبر 1988 لم تعرف له الجزائر مثيلا باستثناء خطابات بومدين بعد إشاعات صيف 1974، ويوحي خطاب بن جديد أن هناك صراعات حادة في هرم السلطة، وبأن أطرافا منها كانت وراء تلك الإشاعات وندرة السلع، كما أثار بن جديد في خطابه قضية إغلاقه ثانوية ديكارت الفرنسية في الجزائر التي أسالت الكثير من الحبر، والتي تظاهر ضد إغلاقها عناصر متأثرة بالثقافة الفرنسية ومنهم زوجات بعض الوزراء والمسؤولين الكبار في الدولة، وهدد بن جديد بعض مراكز القوى في النظام وطالب منهم الذهاب إلى فرنسا إن أرادوا تدريس أبناءهم هناك، ويمكن لنا

وضع تهديد بن جديد في إطار محاولة منه التلاعب بعواطف التيارات العروبية والإسلامية القوية شعبيا وكسبها إلى جانبه في صراعه مع المحافظين الذين كانوا بدورهم يتهمون بن جديد والإصلاحيين بالعمالة للغرب والمخابرات الفرنسية.

وتسارعت الأحداث بعد خطاب بن جديد، ونظمت إضرابات يختفي وراءها عناصر من حزب الطليعة الاشتراكية التي كانت تسيطر على النقابات وتديرها دون أن يكتشف العمال البسطاء الميولات الشيوعية لقادتهم، ورافق هذه الإضرابات إشاعات بأن انفجارا شعبيا سيحدث يوم 5 أكتوبر 1988، وتحولت الإشاعة إلى حقيقة بعد اندلاع مظاهرات مساء 4أكتوبر1988 في بعض أحياء العاصمة كباب الواد والحراش ثم هدأت العاصفة ليلا لينفجر الوضع من جديد يوم 5أكتوبر1988 على الساعة العاشرة صباحا بالضبط في العديد من أحيا ء العاصمة ثم تنتقل الاضطرابات إلى مناطق عدة من البلاد، ووجهت أيد خفية أطفالا ومراهقين إلى إحراق كل ما يمت بصلة إلى الدولة والقطاع العام وأسواق الفلاح، واضطر بن جديد إلى استشارة المكتب السياسي للحزب الذي غلب عنه وزير الخارجية أحمد طالب الإبراهيمي واتخذ قرارا بإعلان حالة الحصار وإنزال الجيش إلى الشارع بعدما عجزت قوات الأمن

الوطني في الدفاع عن مؤسسات الدولة. واجتمع المكتب السياسي للحزب مرة أخرى يوم 9أكتوبر 1988 بحضور طالب الإبراهيمي الذي عارض فيه عملية إنزال الجيش مفسرا الأحداث بأنها خطة تستهدف ضرب الشعب بجيشه، وطرح طالب الإبراهيمي على بن جديد فكرة إلقاء خطاب على الأمة يهدأ الوضع ويعد الشعب فيه بإصلاحات سياسية. فكان لخطاب بن جديد فعلا وقعه على الأحداث حيث هدأ الوضع، فلو ألقي الخطاب من قبل لأمكن تجنب إنزال الجيش إلى الشارع مما أعطى فرصة لأعداء البلاد في الداخل والخارج لتشويه الجيش ودق إسفينا بينه وبين الشعب.

تعددت التفسيرات والتحليلات الباحثة عن من وراء أحداث أكتوبر 1988 الدامية، فقال البعض إنها عفوية، وحمل البعض الآخر قوى خارجية مسؤولية ذلك، واتهم البعض الإصلاحيين، واتهم آخرون المحافظين، وحمل الجنرال رشيد بن يلس وآخرون مسؤولية الأحداث لحزب الطليعة الاشتراكية (الباكس PAGS) بتحريضه على الإضرابات وإلقاء قوات الأمن القبض على عناصر منهم عشية وأثناء الأحداث. ويدعم كل واحد من هؤلاء طروحاته وتفسيراته ببراهين ووقائع جرت قبل وبعد وأثناء أحداث أكتوبر

1988، وسنحاول مناقشة كل واحدة من مختلف هذه الطروحات لنتبين جوانب الصحة أو الخطأ فيها.

فبشأن الطرح القائل أن الأحداث عفوية كما قال وزير الداخلية آنذاك الهادي لخديري(11)، فهو طرح ضعيف ومردود من أساسه ويدخل في إطار موقف سياسي لصاحبه يحاول فيه عدم إغضاب أي أحد طبقا للمثل القائل "ما يجوع الذيب ولا يغضب الراعي"، فلو كانت الأحداث عفوية فكيف نفسر انطلاقها في نفس التوقيت أي العاشرة صباحا يوم 5أكتوبر 1988، وهل من المعقول أن يهيج أطفال ومراهقون في عدة أماكن في نفس الوقت لو لم يكن وراءهم محرضين ومخطط محكم؟ كما نتساءل كيف انتشرت الإشاعات بتلك السرعة المذهلة إلى أركان البلاد كلها؟.

أما تفسير أحداث أكتوبر 1988 بمؤامرة خارجية فهو طرح ضعيف يمكن لنا وضعه في إطار ذهان السهولة التي أصابت شعوبنا فتحمل الآخر كل مشاكلها وأزماتها وتخلفها بدل التركيز على العوامل الداخلية والأسباب العميقة الكامنة في ذاتها والتي فتحت ثغرات للعدو الخارجي كي يتلاعب بمقدراتنا. هذا ما يدفعنا إلى القول أن القوى الخارجية يمكن أن تكون قد وجدت في الظروف التي سبقت الأحداث ثغرة ومنفذا وفرصة لتحقيق أهدافها

ومصالحها، وهي مصالح مشروعة بالنسبة لها لأن ذلك من طبيعة العلاقات الدولية المبنية على الصراع وإضعاف وشل كل من يقف في وجه تلك الأهداف والمصالح.

ويستند بعض أصحاب طرح المؤامرة الخارجية لأحداث أكتوبر على مشروع الوحدة الجزائرية-الليبية الذي كان من المفروض طرحه للاستفتاء في البلدين في تلك الفترة، وهي وحدة لا يمكن أن يرضى عليها الغرب وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية لأنه يخشى قيام وحدة مغاربية ثورية تقودها كل من الجزائر وليبيا، ويدافع محمد شريف مساعدية عن مشروع هذه الوحدة بقوله"الغرب لا يريد ذلك وحتى غير الغرب...تعرفون أننا كنا نتخبط في أزمة اقتصادية خانقة وليبيا كانت تملك مشاريع اقتصادية ضخمة مثل مشروع مسراطة الذي يستوعب 6000 عامل وحوالي 2000 مهندس ولديها 150 مليون طن كاحتياط من البترول يعني 3 أضعاف احتياط الجزائر، ولو تمت الوحدة فإنها تعني ببساطة تسديد مديونية الجزائر وتشغيل مليوني بطال وخروجنا من الأزمة في رمشة عين، ونصبح القوة الضاربة في المنطقة...إن الجزائر تحركت مغاربيا وعربيا بما يتعارض مع مصالح الغرب الذي يريد أن تبقى تحت نفوذه وسيطرته"(12)، ويذهب مساعدية

أبعد من ذلك ويتهم مجلس الوزراء آنذاك الذي يسيطر عليه الإصلاحيون بتنفيذ مخطط وضع في مخابر الغرب الذي يريد تركيع الجزائر ويقول"تتذكرون أنه في سبتمبر 1988 لما رجعت الحكومة من عطلتها صدرت عن مجلس الوزراء عدة قرارات غير شعبية من بينها الزيادة في نسبة الضرائب وفرض دفع متأخرات السنوات الثلاثة الأخيرة مرة واحدة والزيادة في أسعار المواد الغذائية من 10 إلى 30 % وقطع منحة السياحة (الدوفيز) فجاة رغم أن موسم العطلة انتهى. وأعلنوا في الصحافة أن الدولة توقفت عن بناء المساكن الاجتماعية، ثم أنه في ذلك الوقت خرجت إشاعة مؤداها أن المعلمين الذين لهم أقل من خمس سنوات عمل سيتم فصلهم مباشرة، وهكذا بين عشية وضحاها وجد الشعب نفسه في طريق مسدود بلا دوفيز ولا سكن ولا حتى المواد الغذائية. تتذكرون أننا عشنا آنذاك أكثر من شهر بأسواق فارغة تماما من المواد الغذائية ودائما في شهر سبتمبر خرجت شائعة 17 مليار التي قيل أن ابن الرئيس سرقها..."(13).

كما ينقل أيضا الدكتور محمد العربي الزبيري رئيس لجنة الدراسات والتخطيط في الأمانة الدائمة لحزب جبهة التحرير الوطني آنذاك أن محافظ الحزب في قسنطينة قد أخبر القيادة

المركزية للحزب بأن المخابرات الفرنسية جندت شبابا عبر مركزها الثقافي في قسنطينة، وكلفتهم بنشر الإشاعات والأراجيف مقابل 300 فرنك فرنسي شهريا(14). ويذهب آخرون ومنهم لكحل عياط إلى طرح مسألة مؤتمر المجلس الوطني الفلسطيني الذي حدد أبو إياد يوم 5أكتوبر1988 كتاريخ لانعقاده في الجزائر، لكن أقنعه عياط بتأجيله إلى ما بعد هذا التاريخ، ويريد لكحل عياط الإيحاء لنا بأن أجهزته الأمنية كانت على علم بما يحضر ضد الجزائر في الخفاء(15)، إلا أننا نشك فيما يريد الإيحاء به لأن جهازه انتابه الضعف آنذاك بفعل مشروع إعادة هيكلة جهاز الأمن العسكري مما أوقعه في فوضى آنذاك –حسب ما يبدو– فكان عاجزا على التنبؤ بالأحداث، واتهم البعض فرنسا بأنها وراء أحداث أكتوبر بفعل الإشاعات والحرب الإعلامية التي قادتها ضد الجزائر أثناء تلك الأحداث ومنها إشاعة مقتل الجنرال محمد عطايلية على يد أحد ضباط الجيش، وإشاعة انقسام الجيش ما بين مؤيد ومعارض للرئيس بن جديد، ونشرها خبرا مفاده أن انقلابا عسكريا سيحدث ليلة 6 أكتوبر 1988، بالإضافة إلى تضخيمها لعدد القتلى وغيرها من الأخبار المزيفة التي يمكن وضعها في إطار محاولة فرنسا صب الزيت على النار كما هي عادة هذه الدولة تجاه مستعمرتها

السابقة الجزائر التي تملك فيها مصالح عديدة وتيارات إيديولوجية موالية لها أو كما يسميها البعض بـ"حزب فرنسا".

ويحق للبعض أن يتساءل عن من كان وراء التشويش على رادارات المطارات والقوات الجوية مما أعاق إقلاع الطائرات؟ فاتهم البعض إسرائيل والبعض الآخر المغرب الأقصى، كما يمكن أن يقول البعض الآخر أن وراء ذلك قوى معادية استهدفت تسهيل عملية إنزال عناصر موالية لها في جبالنا وغاباتنا لزرع العنف والفوضى في البلاد، ويمكن للبعض الآخر القول أن وراء ذلك قوى وطنية في النظام أرادت بإعاقتها الطائرات عن الإقلاع منع مسؤولي البلاد من الهروب إلى الخارج كي لا تنهار الدولة وتحتم غريزة البقاء على هؤلاء المسؤولين الدفاع المستميت عن الدولة بدل الهروب إلى الخارج ولأخذ صورة عن الخوف والرعب الذي دب في أوساط بعض المسؤولين نورد ما قاله محمد السعيد معزوزي على سبيل المثال لا الحصر "لم يحدث لي طوال هذه المدة من حياتي وما عشته خلالها من أحداث قاسية ومؤلمة أن تملكني الخوف مثلما تملكني أيام أحداث أكتوبر، لقد خفت أن يضيع في أيام ما ضحت من أجله أجيال، فقد تبين لي أثناءها أنه لا يوجد نظام ولا حكم..."(16).

ويعتبر الطرح القائل بأن أحداث أكتوبر مرتبطة بـــالصراع بين الإصلاحيين والمحافظين في هرم السلطة هو الأكثر منطقيـــة ومعقولية، لكن لا يمكن الجزم بمن هو صـــاحب المبـــادرة فاتـــهم البعض الإصلاحيون لأنهم أرادوا تمرير مشاريعهم بإشـــعال فتيـــل الأحداث ويتبين ذلك من خلال إحراق المؤسسات التابعـــة للقطـــاع العام ومباني جبهة التحرير الوطني التي يسيطر عليها المحـــافظون والنداء-الذي بثه التلفزيون الذي يسيطر عليه الإصلاحيون، والـــذي كان يدعو مناضلي الحزب إلى الالتحاق بقسماتهم، وكأن أصحـــاب هذه الفكرة استهدفوا بذلك فصل مناضلي الحزب عـــن المواطنيـــن الآخرين. ويستند الذين يتـــهمون المحـــافظون أنـــهم كـــانوا وراء الأحداث بهدف شل المشروع الإصلاحي لبن جديد ودفع هذا الأخير إلى الاستقالة بعد إقناعه من خلال المظاهرات أن الإصلاحات التي بدأها وتخليه التدريجي عن الاشتراكية أدت إلى غضب اجتمـــاعي، ويبدو أن إفشال خطة المحافظين هي التي كانت وراء تجاهل بـــن جديد والإصلاحيين وبعض الأحزاب الموالية لهم فيما بعد المطـــالب الاجتماعية للشعب وتعويضها بشعارات ومطالب سياسية لم ينطـــق أو يشير إليها أغلبية الشعب وكانت مجرد أحاديث صالونات.

وقد استعمل أحد الأطراف المتصارعـــة البـــاكس لإثـــارة الأحداث بالشروع في تنظيم إضرابات عمالية كتمهيد للانتقال إلـــى التحريض على المظاهرات، ويبدو أن العملية قد أفلتت فيما بعد من القوى المتصارعـــة التـــي اختفـــت وراء البـــاكس ســـواء كـــان الإصلاحيون أم المحافظون، فاستغلت عناصر الباكس الوضع لدفـــع الأحداث إلى أقصى حدودها، واستفادت في ذلك مـــن الظـــروف الاجتماعية الصعبة للشعب لتوجهه إلى التدمير والتخريب بواســـطة محرضين قلائل جدا يخفون هويتهم الإيديولوجية، واســـتندوا فـــي التحريض علـــى التطبيـــق الصـــارم لعلـــم النفـــس الجمـــاهيري (Psychologie des masses)، ويتبين ذلك من خلال إلقـــاء قـــوات الأمن القبض على عدد من المحرضين ليتبين فيما بعد أنها عناصر من الباكس، كما تم اكتشاف عناصر من هذا الحزب رفعت تابوتـــا فارغا وتصيح "الله أكبر" لإثارة الشعب، وكان الباكس وحلفائه وراء انتشار فكرة تشبيه أحداث أكتوبر بأول نوفمـــبر بواســـطة بعـــض وسائل الإعلام التي يسيطرون عليها، والهدف البعيد لذلك هو محـــو نوفمبر الثورة من ذاكرة الشعب وتعويضه بأكتوبر وهو نفس شـــهر ثورة أكتوبر الشيوعية في الاتحاد السوفياتي آنـــذاك. ومـــن حـــق المؤرخ أن يتساءل لماذا حاصر بعض الصحافيين الموالين للبـــاكس

ندوة الجنرال خالد نزار في عين النعجة أين أعطي عدد القتلى في الأحداث بأسمائهم والتي لم تتجاوز 140 قتيل فقط(17)، ويصر هؤلاء الصحافيون على تضخيم عدد القتلى بهدف زرع البلبلة والأحقاد ضد الجيش.

وقد أفشل الإسلاميون عن وعي أو دون وعي مخطط الباكس الرهيب بدخولهم الساحة وتنظيم المتظاهرين كي لا تتواصل عملية الهدم والتدمير والتخريب التي أرادها الباكس وحلفائه، ولا نستبعد فكرة أن الإسلاميين قد استعملوا أيضا من أحد الأطراف المتصارعة في قمة النظام أي الإصلاحيين أو المحافظين، واعترف الكثير بدور الإسلاميين في إنقاذ البلاد من الفوضى والخراب أثناء أحداث أكتوبر، حيث يقر مولود حمروش وخالد نزار ولكحل عيلط والهادي لخديري وآخرين بأن عناصر من النظام كانت على اتصال بقيادة الإسلاميين لتهدئة الوضع(18). إن دور الإسلاميين في إيقاف الحرق والتخريب دفعت الباكس وحلفائه إلى اعتبار دخول التيار الإسلامي ساحة الأحداث هو اختطاف منهم لتخريب ودمار اعتبره الباكس وحلفائه انتفاضة شعبية بقيادتهم، فهل من الأفضل أن يقوم الإسلاميون بذلك لتهدئة الوضع أم يتركوا الميدان للفوضى والدمار؟.

وبعدما تبينت قوة الإسلاميين في الإنضباط والتنظيم والتأثير الشعبي لجأ خصومهم وعلى رأسهم الشيوعيين إلى استغلال مسيرتهم السلمية المنظمة يوم 10أكتوبر 1988 والإندساس بداخلها ثم إطلاق النار أمام مديرية الأمن الوطني لتسود الفوضى ويقتل أكثر من 40 فردا، ويبدو أن الهدف من العملية هو زرع الأحقاد وروح الانتقام بين الجيش والإسلاميين. وما يستغربه الباحث هو تأكيد خالد نزار بأنه تابع المسيرة من طائرة هيليكوبتر ورأى بندقية MAT 49 التي أطلقت منها العيارات النارية التي تسببت في الهلع والفوضى، لكن كيف لم تلتقط الكاميرا الموجودة في الهيليكوبتر صورة الشخص الذي أطلق النار؟ وكيف حكم الجنرال نزار عليه مسبقا أنه من الإسلاميين دون أن يعرفه؟(19).

خشيت عناصر من النظام من تحول مسيرات الإسلاميين التي تميزت بانظباط وتنظيم محكم إلى مظاهرات أو ثورة شبيهة بالثورة الإسلامية في إيران عام 1978 فتسقط النظام ويحقق هذا التيار الإجماع حوله كبديل، ففكرت هذه العناصر من النظام في خلق قوة معارضة منظمة أخرى تواجه بها الإسلاميين، وأرادت هذه العناصر الاستناد على التيارات البربرية في ذلك لأن الباكس كان محدود في العدد والتنظيم، فالتقى العربي بلخير مع سعيد

سعدي عن طريق أبو بكر بلقايد(20) ليقنعه بتنظيم منطقة القبائل وإنشاء حزب يستند على الأمازيغية ورفع شعار اللائكية المتطرفة ومواجهة فكرتي العروبة والإسلام التي يحملها التيار الإسلامي، وهذا ما يسمح للنظام بلعب سياسة فرق تسد بين التيارين البربري والإسلامي وطرح نفسه دائما كبديل أو حكم بينهما.

واستعملت بذلك عناصر من النظام مقومات الهوية الوطنية بهدف الدفاع عن مصالحها بخلق تناقض بين الأمازيغية من جهة مقابل العروبة والإسلام من جهة أخرى مما هدد البلاد في وحدتها الوطنية.

ومن انعكاسات أحداث أكتوبر إجهاض الإصلاح التدريجي بالجروعات التي بدأها بن جديد، ودفعت أحداث أكتوبر هذا الأخير إلى إسراع الخطى وحرق المراحل مما أضعف وأنهك مؤسسات الدولة، كما برزت أحزاب على أساس الاستغلال والمتاجرة بمقومات الهوية الوطنية بدل صياغة برامج علمية وواقعية، فسادت الفوضى وزرعت الأحقاد وتراجعت قيم الوطنية والثورة وابتعدت الجزائر عن المسرح الدولي لأكثر من عقد من الزمن بدأ فيه تشكل نظام عالمي جديد لا مكان فيه للضعفاء.

الهوامش :

1- أنظر كلمة التأبين الأصلية كاملة في بن محمد ص ص 161-166

2- نفس المصدر ص ص 65-66

3- Khaled Nezzar, op-cit pp 130-131

4- أنظر الرسالة كاملة في : بن محمد ص ص 245-247.

5- Yahia Rahal, op-cit p72 و بن محمد ص 253.

6- أعضاء المكتب السياسي الجديد هم : الشاذلي بن جديد – رابح بيطاط – عبد الله بلهوشات– محمد الصالح يحياوي – عبد العزيز بوتفليقة – محمد سعيد معزوزي– بوعلام بن حمودة.

7- Ahmesd Ben Bella , itinéraire , ed Maintenant Alger 1990

8- H. Aït Ahmed , L'Affaire Mecili , op-cit pp 198-200

9- El Hadi Khediri, Le syndrome de la capitale, in Octobre – il parlent ouvrage conçu dirigé par Sid Ahmed Semiane, ed Le Matin Alger 1998 p103

10- Mohamed Harbi , L'Algérie et son destin, op-cit

11- El Hadi Khedini, op-cit

12- في حواره مع المساء عدد 1991/07/29

13-نفس المصدر.

14-محمد العربي الزبيري، المؤامرة الكبرى أو إجهاض ثورة ط2(دون دار النشر)

15-Lekhal Ayat, on sait qui a mis le feu au poudre , in octobre-il parlent p 129

16-في حواره مع الشعب عدد 1989/11/9.

17-Khaled Nezzar, op-cit p141

18-أنظر كل من : Lekhal Ayat, op-cit p132,

Khaled Nezzar op-cit p148

مولود حمروش ، المصدر السابق

19-Khaled Nezzar, op-cit p149

20-Larbi Belkheir, Il n'y a pas eu complot, in october il pàrlent p121

الفصـــل الخامس

النفق المظلم أو سنوات الدم والفوضى.

أطلق البعض على العشرية الأخيرة مـــن القـــرن 20م مـــن تاريخ الجزائر تسمية "العشرية الحمراء" لما عرفته من دماء وتقاتل وفوضى وتدمير، وقد عرفت الجزائر في أقل من عشـــر ســـنوات خمس رؤساء دول، وغلب على النقاش السياسي مسألة طرق حـــل المسألة الأمنية التي تتخبط فيها البلاد، وظهر الخلاف جليـــا بيـــن دعاة الحوار والمصالحة الوطنية والحل السياسي للأزمـــة ودعـــاة الاستئصال والحل كل أمني لـــها، وانتقـــل بذلـــك الصـــراع بيـــن اشتراكيين ورأسماليين في عهد بومدين إلى الصراع بين محـــافظين وإصلاحيين في عهد بن جديـــد إلـــى صـــراع بيـــن مصـــالحين واستئصاليين في العشرية الأخيرة، مما يعني انتقال الاهتمـــام مـــن التنمية وكيفية توزيع الثروة إلى الاهتمام بالمشكلة الأمنيـــة التـــي كادت أن تذهب بدولة ضحى من أجلها مليون ونصف مليون شهيد. فكيف وصلت الجزائر إلى هذا الطريق المسدود والنفق المظلم بعـــد ما كانت منارة للشعوب المضطهدة وكعبة لحركات التحـــرر فـــي العالم؟ هذا ما سنحاول الإجابة عليه في هذا الفصل بتتبعنـــا أهـــم المحطات وتأثيراتها السلبية والإيجابية على مسيرة البلاد منذ أحداث

أكتوبر 1988، ونبدأهـــا بمســـألة وكيفيـــة الانتقـــال الديمقراطـــي وانعكاساتها على البلاد.

1- الانطلاقة العرجاء للديمقراطية.

إن عملية الانتقال الديمقراطي معقدة جدا مما يتطلب دراستها بعناية فائقة وتوفير شروط نجاحها، حيث يجب أن تكـــون عمليـــة الانتقال تدريجية وتصحبها ثقافة ديمقراطية تغـــرس فـــي ذهنيـــة المواطن والسياسي روح التسامح والحوار واحترام وتقبـــل الـــرأي الآخر والسماع له، كما يجب أن يفهم الجميع أن الديمقراطية ليســت دينا بل هي مجرد حل سلمي لمختلـــف التناقضـــات الإيديولوجيـــة والسياسية والاقتصادية والطبقية والثقافية السائدة في المجتمع، كمـــا يتطلب نجاح عملية الانتقال الديمقراطي عقدا اجتماعيا وسياسيا بين مختلف الشركاء السياسيين والاقتصاديين والاجتمـــاعيين لمختلـــف شرائح المجتمع دون إقصاء لأي طرف، ويلتزم الجميع فـــي هـــذا العقد باحترام مجموعة من القواعد والمبادئ الأساسية ومنها التداول السلمي على السلطة بواسطة انتخابات حـــرة ونزيهـــة واحـــترام الحريات الفردية والجماعية وحكم الأغلبية مع احترام رأي الأقلية.

وقد كان من الممكن تحقيـــق ذلـــك لـــو اســـتمر مشـــروع الإصلاحات السياسية الذي سطره بن جديد قبل عام 1988، وذلـــك

من خلال فتح منابر من داخل الحزب الواحد ثم تتحول تدريجيا إلى أحزاب سياسية، أو كما قيل آنذاك أنه تم الاتفاق على إنشاء حـــزب آخر معارض لحزب جبهة التحرير الوطني(1)، فلو تحقـــق ذلـــك لأمكن ظهور حزبين على أساس طبقي أو اجتماعي أحدهما يمينـــي يتبنى اقتصاد السوق وآخر يساري يتبنى الاشتراكية.

وللأسف الشديد فإن أحداث أكتوبر 1988 وما حملتـــه مـــن ضغوطات على الرئيس بن جديد دفعت هذا الأخير إلـــى إســـراع الخطى في مسألة الديمقراطية كمحاولة لامتصاص الغضب الشـــعبي وإعادة هيكلة النظام. فبمجرد المصادقة على دستور فيفـــري 1989 بدأت تظهر أحزاب سياسية وصل عددها حوالي 60 حزبا بعضـــها لا يتجاوز عدد أعضائه 15 عضوا. ويعتبر هـــذا العـــدد الكبـــير للأحزاب ظاهرة طبيعية مرتبطة بمسألة الانتقال الديمقراطي مثلمـــا حدث في إسبانيا بعد فرانكو، لكن ما هو غير صحي ودمر البـــلاد في الأخير هو ضعف هذه الأحزاب وعدم امتلاكها لبرامج سياســـية واقتصادية مفصلة ومتكاملة، فهي تملك عموميـــات فقـــط، وكـــان برنامجها الوحيد هو نقد النظام والوصول إلى حد الشتم بالإضافـــة إلى استغلال بشع لمقومات الهوية الوطنية لاكتساب قاعدة شـــعبية، فاستند كل حزب على إحدى هذه المقومات فبعضها استغل الإســـلام

والآخر الأمازيغية وآخرين العروبة والبعض الآخر استولى على الوطنية وتاريخ الثورة، فتحول الصراع السياسي بذلك إلى صراع بين مكونات الهوية الوطنية، فوضعت بذلك بذور تدمير الأمة والتقاتل بين أبنائها بعدما زرع السياسيون وقادة الأحزاب التعصب الديني واللغوي والعرقي والجهوي بين أبناء الشعب الواحد. ونشير إلى أن كلامنا هذا ليس معناه إقصاء الأحزاب التي تستمد برامجها من مبادئ الإسلام أو الثقافة الأمازيغية أو قيم الثورة بل العكس يجب أن تستمد البرامج من قيم الأمة وتعكس تاريخها وثقافتها لكن دون أن تستعمل مقومات الأمة في خطابها السياسي كسجل تجاري لكسب الأنصار والوصول إلى السلطة.

ومن الأحزاب التي غطت الساحة السياسية آنذاك بتطرفها وتعصبها هي الجبهة الإسلامية للإنقاذ (الفيس) والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية (الآرسيدي)، ويبدو أن هناك قوى خفية في النظام كانت وراء إنشاء هذين الحزبين وتضخيمهما إعلاميا بهدف السماح لهذه القوى بمواصلة تطبيق سياسة فرق تسد بضرب هذا بذاك، وبعبارة أخرى خلق تناقض حاد بين دعاة العروبة والإسلام من جهة ودعاة الأمازيغية واللائكية من جهة أخرى، مما يسمح لهذه القوى الخفية استعمال هذه التناقضات عند الضرورة خاصة

في حالة تهديد مصالح النظام القائم. كما أن التشجيع على إنشاء الفيس وتضخيمه إعلاميا هي محاولة من أطراف في السلطة إخراج التيارات الإسلامية من السرية إلى العلنية مما يسمح لهذه الأطراف معرفة كل خبايا هذه التيارات من جهة وتسليط الضوء عليها لتشويهها في أعين الشعب خاصة بعد ما برزت شعبية هذه التيارات الإسلامية وإمكانية أن تشكل بديلا للنظام عكس التيارات السياسية الأخرى التي بدت ضعيفة.

كما حاول رئيس الحكومة آنذاك مولود حمروش استعمال الفيس لامتصاص الغضب الاجتماعي الذي يمكن أن تفرزه إصلاحاته الاقتصادية وعملية الانتقال إلى اقتصاد السوق لأن الفيس لم يكن في حقيقته حزبا سياسيا بالمفهوم المتعارف عليه للحزب بل كان في بدايته مجرد حركة احتجاجية اجتماعية حيث استطاع الفيس تنظيمها بهيكلة أغلبية الشباب المسحوقين اجتماعيا، ثم قامت قيادة هذا التنظيم بنقل الإنشغالات والمطالب الاجتماعية لهؤلاء الشباب المحرومين إلى الاهتمام بالشكليات والنقاشات الدينية العقيمة، ويبدو أن هذا هو ما أراده حمروش ورفقائه الإصلاحيين آنذاك.

إن استفحال ظاهرة الفيس دفعت قيادة الجيش الوطني الشعبي إلى وضع مخطط لمواجهته في حالة تهديده للدولة، وصاغ

هذا المخطط كل من الجنرالات محمد العماري ومحمد تواتي وعبد المجيد تاغيت في ديسمبر 1990، ويتكون المخطط من سيناريوهين فهناك سيناريو أول هدفه الوصول إلى تشكيلة لمجلس شعبي وطني منتخب يغلب عليه حزب جبهة التحرير الوطني والتيار الديمقراطي اللائكي مع إشراك التيارات الإسلامية فيه. وللوصول إلى ذلك تم وضع مبادئ وأسس لدعم حزب جبهة التحرير الوطني وبشكل أقل الديمقراطيين اللائكيين مقابل تشويه وإضعاف الأحزاب الإسلامية التي كانت قوية ، وفي حالة فشل هذا السيناريو والتأكد من فوز الأحزاب الإسلامية في الانتخابات التشريعية المقبلة فأنه تم وضع سيناريو ثان يقضي باستغلال أي انحراف أو خطأ من الأحزاب الإسلامية لحلها قانونيا. ويُستند هذا المخطط على فكرة مفادها الدفاع عن مصلحة الدولة الجزائرية لأن وصول الأحزاب الإسلامية إلى السلطة يمكن أن يؤدي إلى تهديد الوحدة الوطنية كما تعرض الجزائر إلى حصار دولي غربي.

وقد نقل الجنرال خالد نزار هذا المخطط كاملا في مذكراته(2)، لكن لا يمكن لنا التأكد من أنه مطابق للأصل، ونتساءل ما منع نزار من نقل صورة طبق الأصل لهذا المشروع في أواخر مذكراته؟. ويقول نزار أنه عرض مشروع المخطط على

كل من بن جديد رئيس الجمهورية ومولود حمروش رئيس الحكومة وعبد الحميد مهري أمين عام حزب جبهة التحرير الوطني فرفضوه. هذا ما يطرح أمامنا التساؤل : ألم يكن هدف نزار من هذا القول هو محاولة إثبات طرحه القائل بأن هناك تحالف بين الفيس وهذا الثلاثي (بن جديد، حمروش، مهري) بهدف اقتسام الحكم بينهم كما هي محاولة منه لتحميل هذه الشخصيات الثلاث مسؤولية ما آلت إليها البلاد من إرهاب وعنف؟

وقد طبق جزء من هذا المخطط في حقيقة الأمر حيث سلطت كل الأضواء على التيارات الإسلامية لتشويه صورتها، ويبدو أن هذا هو أحد الأهداف المقصودة من تشجيع أطراف من النظام إنشاء الفيس، وساهمت في عملية التشويه أغلب وسائل الإعلام، إلا أنه يبدو لنا أن الحملة الإعلامية ضد الفيس لم تكن مدروسة بعناية مما جعلها تؤدي إلى نتائج عكسية لأن مخططي الحملة لم يأخذوا نفسية الشعب الجزائري بعين الاعتبار، وهو الذي يتعاطف مع المحقور والمقهور، وقد نجح الفيس الذي فهم هذه النفسية جيدا في إظهار نفسه في صورة المضطهد والمظلوم، خاصة وأن القائمون على تلك الحملة الإعلامية هي صحف تابعة لتيارات شيوعية ولائكية، وهي تيارات مرفوضة شعبيا وكثيرا ما

اعتبرها الشعب تمثل ما يسمى آنذاك بحزب فرنسا في الجزائر. ونعتقد أنه لو قامت بتلك الحملة الإعلامية صحف تابعة للتيارات الوطنية لأتت أكلها لأنها حتى هي تتغذى وتتبع من القيم الحضارية العميقة للشعب عكس التيارات التي تسمي نفسها بالديمقراطية.

تزايدت شعبية الفيس بقدرته على استغلال أحداث الخليج والتحول في المواقف في الوقت المناسب حيث وقف الفيس ضد العراق في بداية غزو الكويت ما دام دول الخليج وعلى رأسها السعودية كثيرا ما دعمت التيارات الإسلامية. لكن وقع الفيس في إشكال خطير فهل يقف إلى جانب ولي نعمته المتمثل في الدول الخليجية أم يساير العاطفة الشعبية التي كانت إلى جانب العراق؟ فاختار الفيس عاطفة الشعب ليكتسب دعمه في مختلف الانتخابات، ولم يكن يعلم الفيس بموقفه ذاك أنه سهل على النظام عملية ضربه وحله في الوقت الملائم، لأن بوقوفه إلى جانب العراق فقد مموّلا وحليفا خارجيا يتمثل في الدول الخليجية وعلى رأسها السعودية التي كان لها تأثير كبير على الكثير من الأنظمة العربية الضعيفة اقتصاديا بفعل استخدامها للبترودولار كأداة ضغط سياسية على هذه الأنظمة ومنها النظام الجزائري.

لكننا نستغرب مما نقله خالد نزار من أن بن جديد أعطى له أوامر عن طريق العربي بلخير لتحضير قوة عسكرية جزائرية للمشاركة في عاصفة الصحراء إلى جانب السعودية(3)، لأنه من غير المعقول أن يتصرف بن جديد بهذا الشكل مهما حاول خصومه وصفه بضعف الذكاء، لأن أي إنسان في وضع بن جديد آنذاك يدرك أن تصرفا سياسيا من هذا النوع هو عمل انتحاري لأنه يثير الشعب ضد بن جديد ويعطي فرصة لخصومه في داخل وخارج النظام لإقالته بكل سهولة، ولا يمكن لنا وضع قول نزار إلا في إطار محاولة منه إعطاء دعم لنظريته وطرحه القائل بأن هناك تحالفا بين الفيس والثلاثي (بن جديد، حمروش، مهري)، وكان بن جديد بموقفه هذا أراد إعطاء قوة للفيس مقابل إضعاف النظام، لكن هل من المعقول تقديم دعم لحليف سياسي –إن كان موجودا فعلا– مقابل انتحار سياسي؟.

ولجأ النظام إلى وسيلة أخرى لإضعاف الفيس بإجراء الانتخابات البلدية في جوان 1990، وفاز فيها الفيس بـ 853 بلدية مقابل 487 لجبهة التحرير الوطني و87 للآرسيدي، كما فاز الفيس بـ32 مجلسا ولائيا مقابل 14 لجبهة التحرير الوطني و01 للآرسيدي. واعتقد النظام بأن تسيير الفيس **للمجالس المحلية**

سيضعفه في وجه الشعب خاصة وأن عدة صلاحيات قد نزعت من هذه المجالس بالإضافة إلى التضييق المالي على البلديات التابعة للفيس، ويعتقد الكثير أن التراجع الطفيف للفيس في الانتخابات التشريعية في 26 ديسمبر 1991 يعود إلى هذا الفخ الذي نصبه له النظام، إلا أننا نعتقد أن ذلك غير صحيح لأن الفيس عرف كيف يستغل العاطفة الدينية للشعب الجزائري، ويعود هذا التراجع الطفيف في نظرنا إلى بعض المواقف المتطرفة العنيفة التي أبرزها بعض عناصر الفيس خاصة أثناء أحداث جوان 1991.

وقد اندلعت أحداث جوان 1991 بسبب رفض أغلب الأحزاب السياسية لقانون تقسيم الدوائر الانتخابية الذي صادق عليه المجلس الشعبي الوطني والذي يعطي لحزب جبهة التحرير الوطني حظا أوفر في الفوز بعدد كبير من مقاعد مجلس النواب في انتخابات تشريعية تجرى على أساس القائمة الإسمية بدورين، حيث قسم المجلس الشعبي الوطني مناطق انتشار الآفلان إلى عدد كبير من الدوائر الانتخابية في الوقت الذي قلص عدد هذه الدوائر في مناطق انتشار الفيس، وبدأ الاحتجاج على هذا التقسيم على لسان مجموعة الأحزاب(1+8) والممثلة خاصة في الآرسيدي وحزب التجديد الجزائري وحزب العمال والحركة من أجل الديمقراطية في

الجزائر والحزب الاجتماعي الديمقراطي والحركة من أجل العدالة والتنمية.

ولم تستطع هذه الأحزاب الضغط على النظام لمحدودية قوتها الشعبية، فدفعت الفيس بشكل غير مباشر لمواجهة النظام، فأعلن الفيس إضرابا مفتوحا عشية الحملة الانتخابية للتشريعات التي كان من المفروض إجرائها يوم 27جوان1991، ووقعت اصطدامات عنيفة في العاصمة، ونزل الجيش مرة ثانية إلى الشارع ليعلن حالة الحصار يوم 4جوان1991، وتم إقالة رئيس الحكومة مولود حمروش، ويقول هذا الأخير أن الجيش وضع بن جديد بين خيارين إقالة حمروش أو القيام بانقلاب ضده ففضل بن جديد الخيار الأول طبعا(4)، أما خالد نزار فيقول أن إقالة حكومة حمروش هو الشرط الذي وضعه الجيش لبن جديد مقابل النزول إلى الشارع لتهدئة الوضع لأنه من غير الممكن على الجيش"مواصلة الدفاع عن حكومة فاشلة" -حسب نزار-(5)، ويقول نزار أيضا أنه عند وضع مرسوم حالة الحصار أضيف إليه مشروع تعويض المجلس الشعبي الوطني بمجلس استشاري يتشكل من كل الأحزاب السياسيين، إلا أن عبد الحميد مهري أمين عام الآفلان رفض ذلك معتقدا بأنها محاولة لإبعاد حزبه عن الحكم(6).

وفسر مولود حمروش أحداث جوان 1991 بأنها مؤامرة نسج خيوطها عناصر معادية للإصلاحات التي شرع فيها حيث استفزت هذه العناصر الفيس ودفعت الأحداث إلى حدودها القصوى بهدف إسقاط حكومته(7)، كما لا تستبعد فكرة استخدام بارونات نظام بومدين للفيس للانتقام من بن جديد الذي أبعدهم عن الحكم، لكن ما يظهر جليا آنذاك هو حديث حمروش في حصة لقاء الصحافة التلفزيونية عن أموال الترابندو الغير مراقبة والتي قدرها بحوالي 40 مليار دينار جزائري وتهديده لمصالح مالية لم يحددها بالاسم.

استبدل مولود حمروش بوزير الخارجية سيد احمد غزالي على رأس حكومة جديدة، وقال هذا الأخير بأنه جاء بهدف إقامة انتخابات تشريعية حرة ونزيهة، وألقي القبض في بداية رئاسته للحكومة على كل من عباسي مدني وعلي بلحاج بعد انفجار أحداث العنف من جديد بسبب رفض الفيس أوامر بنزع لافتات "بلدية إسلامية". وانتاب الضعف الفيس أثناء فترة الحصار إلا أنه عاد قويا مرة أخرى في مؤتمر الوفاء بباتنة بعد صعود تيار الجزأرة إلى قيادة الحزب حيث تشكلت هيئة تنفيذية مؤقتة للفيس برئاسة عبد القادر حشاني وعضوية رابح كبير وعبد الرزاق رجام ومحمد السعيد...وغيرهم، واستطاع هؤلاء إعادة هيكلة الفيس من جديد

وإنقاذه من الانهيار وجعله على استعداد لخوض غمار الانتخابات التشريعية المقررة يوم 26 ديسمبر 1991.

وأثناء الحملة الانتخابية لهذه الانتخابات جرت أحداث قمار الدموية أين قتل عدد من جنود الجيش الوطني الشعبي بطريقة وحشية، واتهم الفيس بأنه وراء تلك الأحداث، وفسرها البعض بأنها كانت نتيجة حادث حدودي بين الجيشين الجزائري والتونسي، وقال آخرون أنها محاولة لإيجاد ذريعة لحل الفيس قانونيا، وقد أعطى خالد نزار أصحاب هذا الطرح قوة بنشره المخطط الذي وضعه الجيش في ديسمبر1990، ويمكن أن يضيف هؤلاء اليوم بأن أحداث قمار تدخل في إطار تنفيذ السيناريو الثاني من المخطط، بعد ما تأكد قادة الجيش أن الفيس فائز لا محالة في الانتخابات التشريعية خاصة بعد انتشار أقوال مفادها أن قادة الجيش لجأوا إلى محاولة إقناع بن جديد بتأجيل الانتخابات لفترة أخرى ورفض هذا الأخير مطلبهم وكان يعتقد أن الفيس لن يحصل في الانتخابات على أكثر من 3/1 من مقاعد المجلس الشعبي الوطني، ويستند بن جديد في طرحه على استطلاعات ودراسات قام بها المركز الوطني للدراسات الاستراتيجية الشاملة ومصالح خاصة في وزارة الداخلية بالإضافة إلى خبراء أجانب.

ونعتقد أن أصحاب هذا التفسير الأخير لأحداث قمار لم يأخذوا بعين الاعتبار ذهنية وطريقة تفكير بعض الجماعات الإسلامية التي ترفض الحزبية أساسا ولم تنخرط في الفيس ولا تؤمن بالعمل السياسي التعددي، ويبدو أن هذه الجماعات كانت وراء أحداث قمار لأنها مقتنعة أن النظام لن يسقط إلا بالعنف، كما يمكن أن تكون محاولة من هذه الجماعات لضرب تيار الجزأرة الذي استولى على الفيس في إطار صراع بين تياري السلفية الجهادية والجزأرة.

كما علينا أن نشير أن وسائل الإعلام العمومية والخاصة قد أعطت دعما غير مباشر للفيس أثناء الحملة الانتخابية بمحاولتها تحويل عملية دفن ضحايا العمل الإرهابي إلى حملة إعلامية ضد الفيس مما يدل على عجز القائمين على هذه الوسائل الإعلامية عن فهم ذهنية الشعب الجزائري لأن بمحاولتهم تلك دفعوا أغلبية الشعب إلى تكذيب طروحات النظام حول تلك الأحداث الدموية.

جرت الانتخابات التشريعية في يوم 26 ديسمبر 1991 طبقا لنظام القائمة الاسمية بدورين الذي لا يعبر فعلا عن التمثيل الحقيقي للشعب ومكانة كل حزب في المجتمع عكس النظام النسبي (بالولاية)، فأفرزت النتائج الانتخابات في دورها الأول 188 مقعدا

للفيس بحوالي 3 ملايين و200 ألف صوت و16 مقعدا للآفلان الذي له مليون و600 ألف صوت أي نصف الأصوات التي حصل عليها الفيس و25 مقعدا للأفافاس الذي حصل على 510 ألف صوت أي نصف الأصوات التي تحصل عليها الآفلان. ووقعت الجزائر في مأزق كان يمكن تجنبه لو جرت الانتخابات بالنظام النسبي، مما يدفع الملاحظ لتطور الأحداث في البلاد آنذاك إلى التشكيك في أن هناك قوى خفية كانت تدفع بالجزائر إلى الهاوية والحرب الأهلية.

2- استقالة الشاذلي بن جديد.

إن ديمقراطية الفوضى التي لا يلتزم فيها مختلف الشركاء السياسيين والاجتماعيين باحترام قواعد عقد اجتماعي وسياسي بينهم يمكن أن تؤدي إلى أزمات حادة، كما يمكن لهذه الديمقراطية الفوضوية أن تفرز ديكتاتورية. ويعود ذلك إلى أن كل التيارات السياسية السائدة في الجزائر كانت تعتبر نفسها بديلا للنظام القائم، وتسعى في أغلبها إلى تغيير طابع الدولة، فبعض التيارات الإسلامية خاصة الفيس كانوا يدعون إلى إقامة دولة إسلامية يمكن أن يقصى فيها كل التيارات الأخرى بما فيها الاتجاهات الإسلامية التي لا توافقها الطرح والتوجه، أما التيارات التي تسمي نفسها بالديمقراطية فكانت تعمل من أجل إقامة دولة لائكية، **وتقضي على**

كل التيارات السياسية المخالفة لها وعلى رأسها التيارات الإسلامية. وقد اعتبرت بعض جماعات الفيس الديمقراطية كفر، ويعود موقفها هذا من الديمقراطية إلى ثقافتها الانحطاطية من جهة، ويعتبر من جهة أخرى مجرد رد فعل منها على التيارات اللائكية وعلى رأسها الآرسيدي التي أعطت صورة مشوهة للديمقراطية وصورتها كأنها دين جديد يناقض مبادئ الإسلام ولا يمكن التوفيق بينهما، وكان النظام القائم هو المستفيد الوحيد من هذه الصراعات العقيمة، والذي كان يغذيها-حسب ما يبدو-.

وكان من الطبيعي أن تدخل البلاد في نفق مظلم بعد فوز الفيس بالأغلبية المطلقة في انتخابات 26 ديسمبر 1991، وكان من الممكن حدوث نفس المأزق لو فاز الآرسيدي مثلا أو أي حزب لائكي آخر. وبفوز الفيس في هذه الانتخابات وصلت الجزائر إلى ما حذر منه الجيش الوطني الشعبي في المشروع الذي وضعه في ديسمبر 1990 وقدمه إلى بن جديد، حيث أصبحت الدولة على شفا الانهيار والتفكك، وبدأت تظهر حواجز في بعض المناطق التي تنتشر فيها التيارات اللائكية بقوة لمنع أي سلطة لدولة الفيس عليها، كما جرت مظاهرات في العاصمة دعا إليها الآفافاس بتشجيع من عناصر في النظام، مثلها في ذلك مثل بعض الجمعيات النسوية،

وبرزت تهديدات خارجية ضد البلاد، وأغلق كل من المغرب وتونس حدودهما في وجه الجزائر. كما أنشأت التيارات اللائكية "اللجنة الوطنية لإنقاذ الجزائر" وأنشأت مقابل هذه اللجنة "لجان للدفاع عن الاختيار الشعبي"، فبدأ العنف اللفظي الذي كان يتفوه به الطرفين المتصارعين يتحول إلى عنف جسدي ويهدد البلاد بحروب أهلية لا تبقي ولا تذر.

وأمام هذا الوضع الخطير لجأ بن جديد إلى الجيش لإنقاذ الموقف وتحمل هذا الأخير مسؤولية الحسم وإنقاذ الدولة من الانهيار كما هي عادته عبر تاريخ الجزائر المعاصر، فعلينا أن لا نتوقف فقط عند القول أن الجيش أوقف المسار الانتخابية ونصف العملية بانقلاب كما يفعل البعض، بل علينا أن نعتبر ما قام به الجيش عملية جراحية لا بد منها لإنقاذ البلاد من الموت والدولة من الانهيار، ولم يقال بن جديد كما أشيع آنذاك حيث غذت هذه الفكرة عدة إشاعات منها أن حوالي 180 ضابطا ساميا قد وقعوا على عريضة تطالب بن جديد بالاستقالة، وأشيع ايضا ان قيادة السلاح الجوي قد هددت بقصف القصر الرئاسي إذا لم يستقيل بن جديد، كما انتشرت إشاعات أخرى كانت تتغذى كلها من انعدام الشفافية الإعلامية. ونعتقد أن بن جديد قد استقال بمحض إرادته لأنه رأى

نفسه عاجزا على التوفيق والتقريب بين التيارات المتصارعة، كما أن سياسته وتقديراته أثبتت فشلها وخطأها، فما كان عليه إلا الاستقالة ليترك المكان للسياسة البديلة التي نصحه بها الجيش ورفضها من قبل. وبالإضافة إلى كل هذا فإن بن جديد لم يكن متمسكا بالمنصب الرئاسي فقد فكر عدة مرات في الانسحاب منذ بداية الثمانينات لكن الظروف كانت تمنعه من ذلك. ويبدو أن الاتفاق الوحيد الذي وضعه بن جديد مع صناع القرار هي عدم المساس به مقابل عدم التصريح بأي حديث صحفي.

وتوقفت نشرة أخبار الثامنة مساء السبت 11 جانفي 1992 ليتم الاتصال بالقصر الرئاسي وتنقل الكاميرا صور تسليم بن جديد استقالته إلى عبد الملك بنْ حبيلس رئيس المجلس الدستوري، ويعلمه بأنه قد سبق له أن حل المجلس الشعبي الوطني يوم 25 ديسمبر 1991، وكأن اتفاقا أو خطة قد وضعت بينه وبين صناع القرار هدفها الدخول في مأزق دستوري وإبعاد مسألة إجراء انتخابات رئاسية في ظرف 40 يوما كما ينص عليه الدستور.

فلجأ المجلس الأعلى للأمن الذي ضم آنذاك رئيس الحكومة ووزراء الدفاع والداخلية والخارجية والعدل وقائد الأركان العامة للجيش إلى التطبيق الحرفي للدستور الذي لم يشر إلى حالة شغور

منصب الرئاسة باستقالة رئيس الجمهورية. واهتدى المجتمعون إلى فكرة إنشاء مجلس أعلى للدولة مهمته تسيير مرحلة انتقالية لا تتعدى سنتين ثم العودة إلى إجراء الانتخابات. وتم الاتفاق على أن يتشكل المجلس الأعلى للدولة من الجنرال خالد نزار كممثل للجيش وعلي كافي كممثل للأسرة الثورية وعلي هارون كممثل للمجتمع المدني ومنظمات حقوق الإنسان، وبقي البحث عن عنصر يمثل التيارات الدينية، فعرضت العضوية على الشيخ احمد سحنون لكنه رفضها، وتم الاهتداء في الأخير إلى الدكتور تيجاني هدام إمام مسجد باريس وهو قريب لأنور هدام أحد العناصر البارزة في الفيس، ولم يبق أمام المجلس الأعلى للأمن إلا تعيين رئيس المجلس الأعلى للدولة.

وتشكلت لجنة رباعية تضم كل من خالد نزار ومحمد تواتي والوزراء علي هارون وأبو بكر بلقايد للتفكير في مسألة رئاسة المجلس الأعلى للدولة فطرحت عدة أسماء ثم تشطبها ومنها محمد الصالح يحياوي وبلعيد عبد السلام وأحمد طالب الإبراهيمي، ويقال أن خالد نزار كان يميل إلى هذه الشخصية الأخيرة رغم أنها كانت قريبة من الفيس، وقد اهتدى علي هارون في الأخير إلى صديقه القديم محمد بوضياف، فكلفته اللجنة بالاتصال ببوضياف في مدينة

القنيطرة المغربية أين كان يقيم ويملك مصنعا للآجر. لكن تردد بوضياف في أخذ السلطة، ولم يقبل بها إلا بعد اقتناعه أن الوضع خطير جدا والدولة مهددة بالانهيار، وجاء إلى الجزائر سريا للحوار مع صناع القرار في البلاد. وبعد ما قبل بوضياف بالعرض المقدم له تم الإعلان عن تشكيلة المجلس الأعلى للدولة التي تضم محمد بوضياف رئيسا وكل من علي كافي وخالد نزار وعلي هارون وتيجاني هدام أعضاء.

عاد بوضياف رسميا إلى الجزائر يوم 16جانفي1992 وهو اليوم الذي من المفروض أن يجري فيه الدور الثاني للانتخابات التشريعية التي أوقفها المجلس الأعلى للأمن، وشرع بوضياف في العمل ليصطدم بشباب الفيس الذين كانوا يخرجون كل يوم جمعة في مظاهرات تنطلق من المساجد. وقتل ستة من عناصر الأمن في عملية إرهابية ببوزرينة قرب القصبة يوم 8 فيفري 1992، فكان ذلك الحادث المؤلم بداية للعمل الإرهابي والعنف الأعمى الذي حصد أكثر من 100ألف قتيل من كل الأطراف، وقد مس العنف والإرهاب كل شرائح المجتمع دون استثناء إن لم نقل أن البسطاء والمحرومين هم الذين دفعوا الثمن الباهظ جسديا واقتصاديا واجتماعيا.

وكان بإمكان الدولة القضاء على العنف الإرهابي في بدايته لأنه في حقيقة الأمر هناك مجموعة صغيرة جدا تؤمن بالعنف داخل التيارات الإسلامية، مثلها في ذلك مثل أغلب التيارات الإيديولوجية التي تضم بدورها أقليات راديكالية عنيفة، إلا أن السياسة المتبعة آنذاك غذت العنف وأعطت قوة لتلك الجماعات الإرهابية الصغيرة بفعل القمع العشوائي الذي مورس على مناضلي الفيس. حيث نقل الكثير منهم إلى غياهب الصحراء، وألقي القبض على قيادة الحزب مما جعل من الصعب جدا التحكم في قاعدته التي استفزت ودفعت دفعا للالتحاق بتلك الجماعات الإرهابية التي كانت محدودة العدد في البداية. كما بدأت بعض التيارات الإيديولوجية والصحف المعادية للإسلاميين تنفث سمومها ضد القيم الروحية للشعب وعملت على تصوير الإسلام بأنه دين إرهاب، فبذلك أعطت السلاح لتلك الجماعات الإرهابية الصغيرة لإقناع بعض مناضلي الفيس بفكرة مفادها أن النظام كافر يجب الجهاد ضده. وكان من المفروض على النظام تجنب ذلك ومنع تلك الاستفزازات من تيارات إيديولوجية لا تميز بين الإسلام وهو دين الشعب وأحزاب سياسية تستمد طروحاتها من الدين وهي طروحات معرضة للصواب والخطأ لأنها مجرد اجتهادات بشر. **كما ارتكبت**

النظام خطأ فادحا عندما شكل مجلسا استشاريا يغلب عليه أقليات إيديولوجية ليس لها امتدادات شعبية ومعادية في بعض الأحيان لقيم الشعب الحضارية.

إن هذه التصرفات الاستفزازية هي التي سهلت للجماعات الإرهابية بنشر عدة إشاعات في صفوف الشعب ومنها أن بوضياف ماسوني، وحدوث انقسام داخل الجيش، وعلقت مناشير في بعض المساجد تحتوي أسماء عدد من الضباط تتراوح رتبهم من ملازم إلى رائد تكون قد التحقت بالجماعات الإرهابية –حسب زعم هذه الأخيرة – وتدخل هذه المناشير والإشاعات في إطار حرب إعلامية.

وقد ظهرت أثناء سنوات العنف والإرهاب عدة جماعات مسلحة تحت غطاء ديني ومنها الحركة الإسلامية المسلحة (MIA) بقيادة عبد القادر شنبوطي وهو أحد رفقاء مصطفى بويعلي وكان أنصاره يلقبونه بـ"الجنرال"، وقد قتل في إحدى العمليات ثم حل تنظيمه ليظهر فيما بعد الجيش الإسلامي للإنقاذ (AIS) الذي اعتبرته وسائل الإعلام جناحا مسلحا للفيس، ونجد الحركة من أجل الدولة الإسلامية" بقيادة سعيد مخلوفي وهو ضابط سابق في الجيش ثم انخرط في الفيس وتولى رئاسة تحرير لسان حال الحزب

"المنقذ"، كما ظهرت "الجماعة الإسلامية المسلحة"(GIA) وهي أكثر الجماعات المسلحة دموية وتقتيلا وتدميرا. لكن ما لا يعلمه الكثير هو وجود جماعات مسلحة تابعة للتيارات المعادية للإسلاميين مثل "المنظمة السرية لإنقاذ الجزائر الجمهورية"(OSSAR) التي أصدرت بيانا يوم 2أبريل1993 تهدد فيه بالانتقام من الإسلاميين دون أي تمييز، ونجد تنظيم م22(M22) الذي يعمل على فرض مطالب مسيرة 22مارس1992 والمتمثلة في محاربة الأحزاب الإسلامية دون تمييز واعتبارها كل الإسلاميين إرهابيين بالإضافة إلى محاربة ما أسماه رضا مالك وآخرين بالأساس (Support) الإيديولوجي للأحزاب الإسلامية والذي فسره البعض بأنه محاربة للإسلام، وظهرت "لجنة الثأر لضحايا الإرهاب" و"منظمة الشباب الجزائري الحر(OJAL) التي تبنت اختطاف أستاذ الرياضيات محمد بوجلخة، ولا ننسى الإشارة إلى أن بعض مجموعات الدفاع الذاتي كانت تابعة سريا للآرسيدي و كانت خليدة مسعودي تحرضها ضد الإسلامين في منطقة القبائل. و يبدو ان مختلف هذه المنظمات المسلحة المعادية للإسلاميين قد ظهرت بدعم من أطراف خفية في السلطة كانت تستخدمها عند الحاجة خاصة بعد ما ظهر

الانقسام بداخل النظام بين دعاة الاستئصال ودعاة الحوار والحل السلمي بعد اغتيال محمد بوضياف.

3- اغتيال محمد بوضياف وانعكاساته:

امتطى بوضياف الطائرة صباح يوم الإثنين 27جوان 1992 متوجها إلى مدينة عنابة لتدشين معرضا لإبداعات الشباب بقصر الثقافة هناك. وتدخل هذه الزيارة في إطار سياسة جديدة دشنها بوضياف مبنية على الاحتكاك المباشر بالشعب. وقد زار من قبل كل من عين تموشنت ووهران رغم الظروف الأمنية الصعبة وإدراكه بأنه معرض للاغتيال في أي لحظة.

شرع بوضياف في حدود الحادية عشر صباحا في إلقاء خطابه في عنابة، فكان خطابا لا يختلف عن خطبه السابقة التي تميزت بحدة وصرامة لم يألفها الشعب الجزائري من قبل. وعندما بدأ يتحدث عن أهمية العلم في تقدم الشعوب ونطقه بلفظة "الإسلام" انفجرت قنبلة داخل القاعة ثم ظهر أحد عناصر قوات التدخل السريع من خلف الستار ليبرغ ثلاثين طلقة رصاص في ظهر ورأس الرئيس ثم استغل الناتل الفوضى التي دبت القاعة ليفلت برأسه.

أعلن التلفزيون الجزائري خبر اغتيال الرئيس محمد بوضياف في حدود الواحدة ظهرا، ثم تبعه بيان لوزارة الداخلية يقول بأنه تم إلقاء القبض على القاتل وهو الملازم مبارك بومعرافي، وأنشأت لجنة تحقيق في عملية الاغتيال برئاسة محمد بوشعيب وهو أحد عناصر مجموعة 22 التي قررت إشعال فتيل الثورة المسلحة. والذي كلفه بوضياف بتنظيم وهيكلة "التجمع الوطني" الذي كان بصدد تأسيسه لملأ الفراغ السياسي.

ولم يقتنع الشعب بالتقرير الذي قدمته لجنة التحقيق بعد شهر من التحريات، واكتفت اللجنة بالقول أن عملية اغتيال بوضياف هو عمل معزول قام به بومعرافي، وركزت في تقريرها على إظهار الثقافة الإسلامية للقاتل وأنه كثير الاطلاع على كتب كل من محمد الغزالي ويوسف القرضاوي، كما أشار التقرير إلى أنه كان طالبا لدى علي جدي أحد قيادي الفيس في مدرسة أشبال الثورة بالقليعة، وكأن لجنة التحقيق أرادت الإيحاء للشعب من أن بومعرافي كان متعاطفا مع التيارات الإسلامية.

لم يأخذ الكثير النتائج التي توصلت إليها لجنة التحقيق مأخذ الجد، وذهبت أغلب التفسيرات إلى اتهام المافيا المالية السياسية باغتيال بوضياف لأنه هدد بفضحها ومحاسبتها، وذهب البعض

الآخر إلى حد اتهام أطراف من النظـــام لأن بوضيـــاف –حســـب قولهم– كان يستعد لاتخاذ قرارات هامة عشية الاحتفالات بـــالذكرى الثلاثين لاسترجاع السيادة الوطنية، ومن هذه القرارات تنحية بعض قيادات الجيش كما أنه أراد فرض شخصيته والانقلاب على الذيـــن أتوا به إلى الحكم بعد ما اكتشف أنه استخدموه لإنقاذ أنفســـهم مـــن الفيس.

وتدخل أغلب هذه الطروحات ضمن ذهنية الشعب الذي فقـــد الثقة في النظام وأصبح يشك في كل ما يقوله وما يفعله هذا النظـــام حتى ولو كان صحيحا. ويستند أصحاب هذه الطروحات التي تتـــهم أطراف من النظام باغتيال بوضياف على عـــدة مظـــاهر رافقـــت العملية ومنها إدخال تعديلات على المكلفين بالحراسة الأمنية وعـــدم وجود سيارة إسعاف في الوفد الرئاسي، وأكثر من كل هذا هو عـــدم وجود عناصر من النظام ضمن الوفد المرافق لبوضياف إلى عنابة. وحاول نزار تفنيد هذه الطروحات بالقول أن بوضياف كان شـــديد الإلحاح على رفض مرافقة أي أحد من عناصر النظـــام لـــه فـــي مختلف خرجاته الميدانية، ويقول نزار أن قبل زيارة بوضياف إلـــى مدينة وهران طلب منه هذا الأخير إقناع رئيس الحكومة سيد احمـــد غزالي بالعدول عن مرافقته(8)، فإن كان ما يقوله نزار صحيحـــا

فإنه لا يعني إلا شيئا واحدا وهو اقتناع بوضياف بفســـاد عنـــاصر النظام مما يتطلب استبدالها بعناصر نظيفة ونزيهة وكفؤة لاكتســـاب ثقة الشعب.

عين المجلس الأعلى للدولة رضا مالك عضوا خامسا فيـــه بعد اغتيال بوضياف، وقد كان رضا مالك من قبل رئيسا للمجلـــس الاستشاري الذي أنشأه بوضياف باقتراح من العناصر الفاعلة فـــي النظام، وينتمي أغلب عناصر هذا المجلس إلـــى التيـــار المســـمى بالديمقراطي الذي لا يحظى بالشعبية، كما اجتمع المجلس الأعلـــى للدولة لتعيين رئيس جديد له فاقترح علي كافي على خـــالد نـــزار منصب الرئاسة لكن رفضه هذا الأخير، كي لا يعطـــي مصداقيـــة لبعض الطروحات المنتشرة في صفوف الشعب وهي أن عنـــاصر الجيش كانت وراء اغتيال بوضياف. أما كافي فقد اســـتهدف مـــن اقتراحه نزار رئيسا قطع الطريق على رضا مالك الذي طمع فـــي هذا المنصب، وهو الذي يختلف معه إيديولوجيا، واقترح نزار فـــي الأخير على علي كافي رئاسة المجلس ودعمه في ذلـــك تيجـــاني هدام، وتم عزل كل من علي هارون ورضـــا مـــالك المعروفيـــن بتميزهم الإيديولوجي عن الأعضـــاء الآخريـــن. واللـــذان أنشـــآ " التحالف الوطني الجمهوري" في عام 1995 وهو حزب قريب ممـــن

يسمون أنفسهم بالديمقراطيين وعلى رأسهم الآرسيدي والتحدي الشيوعي (الباكس سابقا) والمعروفين بعدائهم الشديد للتيارات الوطنية والإسلامية.

بعد شهور من اغتيال بوضياف اقترح نزار على المجلس الأعلى للدولة عدم مواصلة انتهاج سياسة الكل أمني وضرورة الدخول في حوار مع كل التيارات السياسية بما فيها الفيس لإيجاد حل للأزمة الأمنية التي تتخبط فيها البلاد(9).

ويبدو أن نزار كان يدرك بطبيعته كمسؤول على الجيش أن استمرار الأزمة يمكن أن تؤدي إلى نتائج وخيمة ليس فقط على وحدة الجيش الذي يمثل الركيزة الأساسية للدولة بل أيضا على الأمن الإقليمي للجزائر لأن الأزمة يمكن أن تحيد بالجيش عن مهامه الأساسية وهي الدفاع عن السيادة والوحدة الترابية للبلاد إلى مهام أمنية داخلية لم يتدرب عليها من قبل، بالإضافة إلى تأثير سياسة الكل أمني سلبيا على القدرة الدفاعية للجيش من الناحية التكتيكية والتجهيزية، وكل هذه التأثيرات كفيلة بتحويل الجيش الوطني الشعبي من جيش مدرب على الحروب التقليدية إلى جيش لمواجهة الإرهاب الذي يتبنى حرب العصابات مما سيؤثر عليه سلبا

في أي صراع إقليمي مستقبلا أو عدوان خارجي خاصة من المغرب.

واشتد الخلاف داخل المجلس الأعلى للدولة بين دعاة الاستئصال والكل أمني الذي يدعو إليه علي هارون ورضا مالك ودعاة الحوار والحل السياسي الذي يدعو إليه كل من خالد نزار وعلي كافي وتيجاني هدام، وانتقل الخلاف إلى أجهزة الدولة كلها، كما أن لكل جناح في النظام أنصاره وامتداداته في المجتمع المدني والأحزاب والإعلام، وقد تعرض علي كافي لتهجمات عنيفة من الصحف الموالية للتيار المسمى بالديمقراطيي، كما انتشرت عدة إشاعات مفادها حصول انقلاب عسكري ضد رئيس المجلس الأعلى للدولة بسبب سياسة الحوار المنتهجة آنذاك. وتميزت بذلك جزائر التسعينات بصراع بين الاستئصاليين والمصالحين، وكأن قدر البلاد التميز بصراع معين في كل عقد من حياتها، ففي الستينات كان الصراع حول طبيعة الاشتراكية وأنصار الليبيرالية، وفي الثمانينات بين الإصلاحيين وخصومهم المحافظين.

تعرض خالد نزار إلى محاولة اغتيال في بداية الصراع بين الإصلاحيين والاستئصاليين، فأدرك ببديهة القائد العسكري أن الذين حاولوا اغتياله استهدفوا زرع الشقاق والخلاف داخل الجيش،

ولتفادي ذلك لجأ إلى إقامة نواة صلبة في قيادة الأركان للجيش تحت مسؤولية الجنرال محمد العماري، وتتميز هذه النواة بالتماسك والانسجام والوحدة في الرؤية والاستراتيجية، وأحال كل من الجنرال عبد المالك قنايزية ويحي رحال على التقاعد لأنه رأى أن بقائهما في قيادة الجيش يمكن أن يعرض هذا الأخير لانقسامات خطيرة، ويتبين لنا ذلك بجلاء من خلال ما رواه نزار بنفسه من أن قنايزية رد عليه عندما عرض عليه الأمر بالقول أن "مصلحة ووحدة الجيش أولى من كل شيء "(10)، ثم استشار واقتنع نزار قادة الجيش بتعيين الجنرال المتقاعد ليامين زروال الذي اختلف معه نزار حول مشروع إعادة هيكلة الجيش الوطني الشعبي في عهد الرئيس الشاذلي بن جديد، ويبدو أن خالد نزار قد استهدف باختياره زروال وزيرا للدفاع القضاء على فكرة انتشرت بقوة آنذاك مفادها أن هناك صراعا حادا داخل الجيش بين الضباط الفارين من الجيش الفرنسي وضباط الثورة. فهل عودة زروال إلى قيادة الجيش كان ضمن خطة محكمة تستهدف خلافة المجلس الأعلى للدولة وتمديد الفترة الانتقالية أم أن وصول زروال إلى رئاسة الدولة كان مجرد صدفة؟.

4- ليامين زروال : من الرئاسة إلى الاستقالة

ينتمي ليامين زروال إلى منطقة باتنة التي أعطت الكثير من قادة الجيش الوطني الشعبي، وقد التحق بالثورة المسلحة عام 1956، ثم أرسل للتدريب العسكري ببغداد في العراق، وبحكم هذا فهو يعتبر أحد ضباط الثورة والمتخرجين من الأكاديميات العسكرية العربية الذين دخلوا في خلاف مع الضباط الفارون من الجيش الفرنسي حول إعادة هيكلة جيش التحرير الوطني أثناء الثورة المسلحة كما سبق لنا الحديث عن ذلك في الفصل الثالث من هذا الكتاب، وشاء القدر أن يتكرر نفس الخلاف بين زروال وخالد نزار في عام 1989 حول إعادة هيكلة الجيش الوطني الشعبي، فقدم الاثنان مشروعين إلى بن جديد، ووقع اختيار هذا الأخير على مشروع نزار مما دفع زروال إلى الاستقالة من قيادة الجيش ويرسل كسفير إلى رومانيا ثم استقال نهائيا ليفضل التقاعد ويستقر في مدينة باتنة.

يتميز زروال بالصرامة والانضباط أثناء مسيرته العسكرية التي تقلد فيها عدة مناصب ومنها قيادة الأكاديمية العسكرية لمختلف الأسلحة بشرشال في عام 1982 برتبة مقدم، وتعرف في تلك الفترة على عباسي مدني الذي استدعي لإلقاء محاضرة على الضباط

والطلبة الضباط بالأكاديمية، وترقى في الرتب والمناصب حتى وصل رتبة جنرال وأصبح قائدا للقوات البرية في الجيش الوطني الشعبي وهو آخر المناصب العسكرية التي تقلدها. وعرف زروال بالوطنية واحترام كرامة الإنسان فكان في كل زياراته إلى مختلف الثكنات العسكرية يسأل عن الظروف المعيشية والاجتماعية للجنود، وكان كثيرا ما يركز على الاعتناء بالمساجد داخل الثكنات بحكم سياسة انتهجها الجيش آنذاك تتمثل في الاعتناء بالتربية الروحية والدينية والأخلاقية لعناصره. كما أشيع عن زروال أنه عندما تولى منصب رئاسة الدولة كان يهدد عناصر من النظام بإخراج الفيس من قمقمه إذا لم يستقيموا أخلاقيا وسياسيا بسبب ما لاحظه من فساد كبير داخل أجهزة الدولة.

إن كان زروال قد أيد إيقاف المسار الانتخابي وحسم الجيش المسألة لأنه كان يدرك مدى الأخطار المحدقة بوحدة الوطن والشعب إلا أنه عارض بحكم إيمانه العميق بحقوق وكرامة الإنسان تلك الأساليب القمعية التي مورست على مناضلي الفيس، وقد لعب زروال دورا كبيرا بحكم تواضعه الشديد، وجاء به المجلس الأعلى للدولة كوزير للدفاع بسبب قدرته على تحقيق الإجماع حوله داخل المؤسسة العسكرية.

وقد انتقل وزير الدفاع ليامين زروال بنفسه إلى سجن البليدة لمحاورة قيادة الفيس من أجل إيجاد مخرج للأزمة التي تتخبط فيها البلاد، وكان الشرط الوحيد الذي وضعه أمام قيادة الفيس هو إصدار بيان يندد فيه بالإرهاب بهدف نزع الغطاء السياسي عن الإرهابيين، أما القضايا الأخرى فيمكن التفاوض حولها فيما بعد والتوصل إلى حل يرضي كل الأطراف، إلا أن سوء تقدير قيادة الفيس آنذاك ضيعت على البلاد فرصة لتحجيم الأعمال الإرهابية التي أضرت بالبلاد والعباد وشوهت الدين الإسلامي.

تم إنشاء لجنة الحوار الوطني عشية نهاية المرحلة الانتقالية برئاسة المجلس الأعلى للدولة في بداية عام 1994، وترأس هذه اللجنة يوسف الخطيب وتضم ثلاث عسكريين وهم الجنرالات صنهاجي ومحمد تواتي المقرب من خالد نزار بالإضافة إلى الطيب الدراجي الذي يملك ثقافة إسلامية واسعة جدا، أما الأعضاء المدنيين فهم قاسم كبير وعبد القادر بن صالح الذي كان سفيرا في المملكة العربية السعودية. وأجرت لجنة الحوار الوطني سلسلة من الحوارات والاتصالات مع مختلف الأحزاب والشخصيات الوطنية كما حاولت إقناع قيادة الفيس بالمشاركة في ندوة الوفاق الوطني إلا أن محاولاتها كلها باءت بالفشل الذريع.

انعقدت ندوة الوفاق الوطني في جانفي عام 1994، وكان من المفروض أن ينصب عبد العزيز بوتفليقة كرئيس للدولة لمرحلة انتقالية أخرى، لكنه تراجع في آخر لحظة لأنه رفض أن يكون مجرد ديكور أو دمية تتحكم فيه القوى الفاعلة في النظام، فأراد بوتفليقة أن يكون هو صاحب القرار الفعلي في ظروف أصبح للجيش دورا فاعلا في سياسة البلاد بحكم الوضع الأمني المتدهور، وتقول بعض الشهادات أن وزير الدفاع ليامين زروال اتصل ببوتفليقة قبل عقد ندوة الوفاق الوطني وطلب منه حضور اجتماع مع كل من خالد نزار ممثل الجيش في المجلس الأعلى للدولة ومحمد العماري قائد الأركان العامة للجيشومحمد مدين المدعو توفيق مسؤول الأمن العسكري، وطالب هؤلاء الثلاثة من بوتفليقة وضع دستور جديد للبلاد يحد من صلاحيات رئيس الدولة وينص على تعيين مساعد عسكري له(11). فأدرك بوتفليقة أن هناك محاولة من قيادة الجيش لمراقبة تحركاته والتحكم فيها وتمنعه من أي محاولة منه للاستقلال بالقرار خاصة وأنه يتميز بشخصية قوية جدا، وعدل بوتفليقة عن قبول منصب رئاسة الدولة ولجأ إلى الخارج، وقد أحيط بوتفليقة آنذاك بدعاية وإشاعات كان وراءها بعض العناصر الاستئصالية الرافضة له وعلى رأسها عبد الحق بن

حمودة الذي عرف كيف يستغل الأحداث المؤلمة التي مرت بها الجزائر ليتسلق إلى أعلى المناصب ويطمح حتى في منصب رئيس الدولة بعدما كان نكرة ومجرد أحد أعضاء الباكس الصغار والمتسترين الذين تغلغلوا داخل الآفالان في عهد الحزب الواحد ورفعوا شعاراته تقية وانتظارا لليوم الذي سينقضون فيه على السلطة، وقد واتت الفرصة لهؤلاء بصعود عبد الحق بن حمودة إلى قيادة الاتحاد العام للعمال الجزائريين بعد أحداث أكتوبر، ووجد هذا الأخير دعما من أرمادة إعلامية تابعة للتيارات اللائكية والشيوعية التي سيطرت على وسائل الإعلام منذ عهد بن بللة، وعرف كيف يخفي الكثير من عناصر هذه التيارات هويتهم وانتماءاتهم الإيديولوجية قبل أن يكشفوا عنها بعد أحداث أكتوبر، أما المعارض الآخر لبوتفليقة فهو يوسف الخطيب رئيس لجنة الحوار الوطني، وتعود معارضته له إلى أسباب تاريخية تتلخص فيما عانته الولاية الرابعة التاريخية بعد الاستقلال على يد مجموعة وجدة التي همشتها بسبب موقفها المعارض لبن بللة وبومدين أثناء أزمة صيف 1962، ولم ينسى الخطيب ذلك حيث ترشح لرئاسيات 15 أفريل 1999 لهدف واحد حسب ما يبدو وهو عرقلة المرشح عبد العزيز بوتفليقة.

أضطر المجلس الأعلى للأمن على تعيين ليامين زروال رئيسا للدولة والذي أنشأ بدوره مجلسا انتقاليا يمثل كل الحساسيات والأحزاب، لكن رفضت الأحزاب الكبيرة الانضمام إلى هذا المجلس باستثناء حركة المجتمع الإسلامي (حماس) بقيادة محفوظ نحناح. وشرع زروال في حوار ماراطوني مع مختلف الاحزاب السياسية خاصة الفاعلة منها لإيجاد مخرج للأزمة، لكن كثيرا ما قوطع الحوار من دعاة الاستئصال المتمثل في حزب الآرسيدي والتحدي (الباكس سابقا) لأنها كانت ترى أن أي حل سلمي للأزمة كفيل بإعادتها إلى موقعها الطبيعي في المجتمع ويفقدها المكاسب الإيديولوجية والسياسية والاقتصادية التي حققتها بفعل ذرف دموع التماسيح على ضحايا الإرهاب واستغلالها إلى أقصى الحدود بفعل خطة دعائية محكمة قادتها الأرمادة الإعلامية التابعة لهذه الأحزاب حيث ضخمت هذه الأرمادة الإعلامية أحداث العنف في البلاد مما أثر سلبا على اقتصاد الجزائر وسمعتها الدولية مما يدفع البعض إلى البحث عمن وراء هذه الأرمادة الإعلامية وطرح سؤال مشروع وهو ألا تختفي مافيا المال والإستيراد وراء هذه الأرمادة وتستعملها بهدف صد الاستثمارات الخارجية في الجزائر؟.

كما رفض الأفافاس وحزب العمال المشاركة في الحوار عدة مرات، لأن حل الأزمة الأمنية يفقدها سجلا تجاريا يتمثل في رفع شعارات السلم والمصالحة خاصة وأن الأفافاس أراد كسب مناضلي الفيس إلى جانبه في المستقبل مما يسمح له بالانتشار خارج منطقة القبائل والتخلص من عقدة الحزب الجهوي وهي نفس العقدة التي يعاني منها غريمه الآرسيدي.

يبدو أن كلا الحزبين الآرسيدي والآفافاس متفقان في هدفهما الاستراتيجي وهو إقامة دولة لائكية في الجزائر لكنهما مختلفان تكتيكيا وفي أساليب تحقيق ذلك، فالآرسيدي أراد استغلال الأحداث المؤلمة التي تعيشها الجزائر لتشويه التيارات الإسلامية وإقناع الشعب بضرورة فصل الدين عن الدولة إن لم يكن هدفه البعيد هو ضرب القيم الروحية للشعب ولهذا يلح دائما على ربط الإسلام بالإرهاب، كما استغل هذه الأحداث للتغلغل داخل أجهزة الدولة، أما الأفافاس فكان بمواقفه تلك يغذي الإرهاب فكلما حاصرت الدولة الإرهاب في مواقعه واقتربت من القضاء عليه يتدخل الأفافاس ويطرح مبادرة سياسية تمد الإرهاب بدم جديد، فهل هدف الأفافاس من ذلك هو الحث على استمرار المذابح والمجازر باسم الدين ؟ وهل كان الأفافاس يطبق فكرة التراجع (Regression)

التي طرحها عالم الاجتماع عدي الهواري القريب من هذا الحزب لكن بتغذية الإرهاب وليس بالسماح للفيس بالحكم كما كان يقول عدي الهواري؟

تميزت فترة بداية الإرهاب بسيطرة دعاة الاستئصال على الساحة الإعلامية وتنظيم المسيرات، أما بداية عهد ليامين زروال فقد عرف بروز دعاة الحوار والمصالحة الوطنية حيث نظموا أول مسيرة لهم يوم 8 ماي 1994، وقد دعا إليها المنظمة الوطنية لأبناء الشهداء والكشافة الإسلامية الجزائرية وجمعية الإرشاد والإصلاح، وشاركت فيها عدة أحزاب سياسية ومنظمات وطنية، وعمت كل ولايات الوطن رغم عراقيل وتهديدات دعاة الاستئصال للمشاركين في المسيرة، وحاولت الصحف الاستئصالية المسيطرة على الساحة الإعلامية التهوين من هذه المسيرات والتقليل من عدد المشاركين فيها. وكان الهدف الخفي لهذه المسيرات هو دعم زروال والجناح الداعي للمصالحة في النظام ضد الجناح الاستئصالي فيه. وقد عرفت هذه المسيرة الوطنية عدة أحداث تدل على الطابع الفاشي لدعاة الاستئصال الذين يسمون أنفسهم بالديمقراطيين، حيث وصف عبد الحق بن حمودة المشاركين في المسيرة بالخونة ففكرت المنظمة الوطنية لأبناء الشهداء رفع دعوة قضائية ضده، ويستغرب

الملاحظ كيف يوصف المشاركين في المسيرة بالخونة وأغلبهم من أبناء الشهداء والمجاهدين وأبنائهم.

لا يمكن لنا الحديث عن مسيرة 8 ماي 1994 دون الإشارة إلى منع وعرقلة عناصر معروفة بانتمائها للأرسيدي والتحدي للمسيرة في مدينة تيزي وزو، واستعملت هذه العناصر القوة والعنف ورفعت السلاح في وجه المشاركين، مما يدفع الملاحظ إلى التساؤل عمن خول هؤلاء منع مسيرة مسرح لها قانونيا؟ وتدل هذه التصرفات الفاشية على أن هذه الأحزاب وحلفائها التي تدعي الديمقراطية لو تملك الأغلبية الشعبية لفعلت أكثر مما فعله الفيس ضد خصومه الإيديولوجيين والفكريين، مما يثبت لنا مرة أخرى انعدام الثقافة الديمقراطية عند أغلب التيارات والأحزاب السياسية وعلى رأسها الأحزاب التي تسمي نفسها بالديمقراطية، ويعتبر ما حدث في تيزي وزو أثناء مسيرة 8 ماي 1994 سابقة خطيرة جدا في تاريخ البلاد لأن بإمكانها تهديد الوحدة الوطنية وتعطي ذريعة لأي حزب سياسي يملك شعبية في منطقة معينة على منع وقمع نشاطات الأحزاب الأخرى المخالفة له.

علق أغلب الشعب الجزائري آمالا واسعة على إنجاح الحوار الوطني الذي شرع فيه ليامين زروال في صيف 1994 قبل

أن يفاجأ هذا الشعب عشية الاحتفالات بالذكرى الأربعين لاندلاع الثورة المسلحة بفشل الحوار الوطني بسبب اكتشاف رسالة من علي بلحاج إلى أمير الجماعة الإسلامية المسلحة (GIA) الشريف قوسمي الذي قتل في أحد الاشتباكات مع قوات الأمن، ويدعوه فيها بلحاج إلى مواصلة العمل المسلح ويقول فيها بأنه سيلتحق بالجبا بمجرد خروجه من الس بن. فهل وجدت هذه الرسالة فعلا لدى الشريف قوسمي أم أن الجناح الاستئصالي في النظام قد أفشل الحوار الوطني؟. وبفشل ذلك الحوار الوطني تحولت الآمال في رؤية جزائر يعمها السلم والآمان إلى كآبة وأحزان ضخمتها عملية إرهابية شنيعة ضد أطفال أبرياء من الكشافة الإسلامية الجزائرية في إحدى مقابر الشهداء في مستغانم صبيحة الاحتفالات بالذكرى الأربعين لاندلاع الثورة المسلحة.

وقد ألقى زروال خطابا هاما عشية أول نوفمبر 1994 يعلن فيه عن فشل الحوار الوطني، ويقول أن الحوار سيكون مع الشعب من اليوم فصاعدا ويقرر إجراء انتخابات رئاسية قبل نهاية عام 1995، فهل أراد زروال اكتساب شرعية شعبية تسمح له بالتخلص والتحرر من الجناح الاستئصالي في النظام؟ أم أن قراره يدخل ضمن خطة واستراتيجية محكمة؟

اعتبر الكثير من الملاحظين أن إجراء انتخابات رئاسية في ظروف أمنية معقدة هو ضرب من الخيال، لكن أصر زروال عليها فشرع في التحضيرات المادية والبشرية لها، وفي خضم هذه التحضيرات انعقد لقاء في سانت إيجيديو في روما في بداية جانفي من عام 1995، وشارك فيه قيادات من الأفلان والآفافاس وحزب العمال والنهضة والجزائر المسلمة المعاصرة والحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر لأحمد بن بللة والرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان لعلي يحي عبد النور وحماس وحزب التجديد الجزائري بالإضافة إلى ممثلين عن الفيس بقيادة أنور هدام، واتفق المجتمعون على لقاء آخر بينهم لصياغة عقد وطني بينهم، ولم يحضر كل من حزب التجديد الجزائري وحماس هذا اللقاء الأخير، وبرر نحناح عدم مشاركته بأنه لم يتلق دعوة للحضور، وأشيع أن المنظمون للقاء سانت إيجيديو الثاني لم يرسلوا إليه دعوة بعدما تبين أن هدف بوكروح ونحناح من المشاركة في اللقاء الأول هو إفساده وإخبار النظام بكل ما جرى فيه.

وقعت الأطراف المشاركة في لقاء سانت إيجيديو الثاني على عقد وطني يلتزم فيه الجميع باحترام مبادئ أول نوفمبر والتداول السلمي على السلطة والاعتراف بالأمازيغية واحترام العناصر

الثلاثة للهوية الوطنية (الإسلام-العربية الأمازيغية) وإبعاد الجيش عن السياسة...وغيرها من المبادئ والقواعد. ويبدو أن عقدا مثل هذا العقد كان من المفروض أن يكون بين مختلف الشركاء السياسيين والاجتماعيين في بداية الديمقراطية. ولم يكتب النجاح لعقد روما بسبب الرفض الذي لقيه من الأحزاب التي تسمي نفسها بالديمقراطية لأنه اعترف بالإسلام السياسي كحقيقة اجتماعية ولم يقص التيارات الإسلامية من النشاط السياسي. لكن يعود سبب فشله الرئيسي إلى عدم إشراك أهم عنصر في العملية وهو النظام. وتحركت آلة هذا الأخير لتنظيم مظاهرات تنديد بما اعتبرته تدخلا أجنبيا في الجزائر. كما استغل النظام الدين الإسلامي باتهامها أصحاب عقد روما بأنهُ تحركهم الكنيسة الكاثوليكية بواسطة منظمة سانت إيجيديو. ولقي علي يحي عبد النور مهندس عقد روما أشد التهم والتهجمات على يد صحف الاستئصاليين.

وبعد أيام من التوقيع على عقد روما حدثت عملية إرهابية تتمثل في انفجار سيارة مفخخة أمام مقر مديرية الأمن الوطني لولاية الجزائر بشارع العقيد عميروش، وأودت بحياة الكثير من الأبرياء ليستغلها دعاة الاستئصال ويحملون أصحاب عقد روما مسؤولية العمل الإرهابي لأنهم تحالفوا مع الفيس -في نظرهم-

وتجاهل هؤلاء أن عقد روما ليس تحالفا بين أحزاب سياسية، وأن الديمقراطية تتطلب عقدا بين مختلف الشركاء السياسيين والاجتماعيين دون إقصاء لأي تيار سياسي أو إيديولوجية أو طبقة كي تكون هذه الديمقراطية بالفعل حلا سلميا لمختلف التناقضات السائدة في المجتمع يجب الاعتراف بوجودها(12). وبدأ الصراع بين دعاة المصالحة على أساس عقد روما ودعاة الاستئصال الذين أرادوا إقصاء التيارات الإسلامية من الساحة السياسية وحتى التيارات الوطنية كما يدعو إلى ذلك أشدهم تطرفا الهاشمي شريف زعيم حزب التحدي (الباكس سابقا). كما ظهر توجها آخر يسمى بـ"التقويم الوطني " تبناه زروال ووضع خطته مستشاره للأمن الجنرال محمد بتشين، وتتلخص خطوات هذا التقويم الوطني في إجراء انتخابات رئاسية تعددية ثم توقيع مختلف الشركاء السياسيين والاجتماعيين على عقد وطني يضم مجموعة مبادئ وقواعد يجب على مختلف الشركاء احترامها ثم تعديل الدستور في ضوء ذلك العقد قبل الدخول في انتخابات تشريعية ومحلية تعددية.

بدأت الترشيحات إلى الانتخابات الرئاسية في نهاية صيف 1995 بجمع كل مرشح 75 ألف توقيع، واستطاع أربع مرشحين فقط في ذلك وهم ليامين زروال كمرشح حر ومحفوظ نحناح عن حركة

المجتمع الإسلامي (حماس) وسعيد سعدي عن الآرسيدي ونور الدين بوكروح عن حزب التجديد الجزائري، وجرت الانتخابات يوم 16نوفمبر 1995 حيث عرفت مشاركة شعبية واسعة رغم نداء أصحاب عقد روما إلى مقاطعتها، ولا تعني هذه المشاركة الواسعة أن الشعب كان ضد عقد روما بل لأن هذا الأخير كان مستعدا للمساهمة في إنجاح أي مشروع يرى فيه بريق أمل، وفاز المرشح ليامين زروال في هذه الانتخابات بالأغلبية المطلقة في دورها الأول، وانتشرت الشكوك حول نتائجها، وقال البعض أنها مزورة، لكن علينا أن نسجل أن المخابرات الفرنسية حاولت تعفين الوضع في الجزائر بعد تلك الانتخابات عندما أعطت بعض وسائل الإعلام الفرنسية أرقاما من صنعها وتضع فيها نحناح على رأس الفائزين في تلك الانتخابات، لكن أدرك هذا الأخير أنها لعبة استهدفت استفزاز مناضلي حركته ودفعهم إلى ردود أفعال متطرفة ضمن خطة معروفة وراءها فرنسا وبعض حلفائها الاستئصاليين في الجزائر هدفها دفع التيارات الإسلامية إلى الاصطدام بالسلطة كي تخلو الساحة السياسية لبعض من يسمون أنفسهم بالديمقراطيين.

حتى ولو افترضنا حدوث تزوير في تلك الانتخابات الرئاسية فإن المواطن العاقل والواعي والواقعي عليه تجاوز ذلك

ويضع في حسابه أن الوضع العام في الجزائر لا يسمح بوصول زعيم معارض إلى سدة الرئاسة سواء كان من التيارات الإسلامية أم اللائكية ما دام أن كل واحد من هذه التيارات لا يقبل التعايش مع التيار الآخر، وأن وصول واحد من هذه التيارات إلى السلطة يمكن أن يهدد وحدة الأمة في العمق. وما يهم الجزائر في عام 1995 ليس رئيسا شرعيا بل مجرد رئيس ولو بشرعية منقوصة لأن إعادة الهيبة والمكانة لمؤسسة الرئاسة يعتبر لبنة أساسية لإعادة بناء الدولة بعدما كادت أن تصبح في خبر كان.

وقد سمحت هذه الانتخابات بإشراك أعضاء من حزب التجديد الجزائري وحماس لأول مرة في الحكومة التي شكلها أحمد أويحي، ويدخل مشاركة حماس في الحكومة ضمن استراتيجيته المبنية على مبدأ المشاركة لا المغالبة ، واتبعت حماس نفس منهج الباكس في الماضي لكن الاختلاف بينهما هو أن حماس تظهر وزرائها لتوجه لهم سهام الانتقادات والتشويه، أما الباكس فلا يكشف عنهم أبدا، واعتبر دعاة الاستئصال بأحزابهم وصحفهم عملية إشراك أعضاء حماس في الحكومة جريمة لا يمكن السكوت عنها كأن مناضلي هذه التيارات الإسلامية ليسوا بجزائريين ولا يملكون الحق في هذه البلاد مثل كل مناضلي التيارات السياسية الأخرى.

بعد الانتخابات الرئاسية شرع زروال في حوار مع كل الشركاء السياسيين والاجتماعيين بهدف التحضير لندوة الوفاق الوطني الثانية التي انعقدت في بداية عام 1996، ورفض دعاة الاستئصال (الآرسيدي والتحدي) المشاركة فيها لأنها لا تقصي التيارات الإسلامية، واتخذ الآفافاس وحزب العمال نفس الموقف لكن بدعوى عدم إشراك الفيس فيها، ووقع المشاركون في هذه الندوة على وثيقة يتعهد فيها الجميع باحترام المبادئ الأساسية للديمقراطية، وتشبه هذه الوثيقة عقد روما في الكثير من خطوطها العامة ومبادئها. كما ألحت هذه الوثيقة على منع استعمال مقومات الهوية الوطنية (الإسلام-العروبة-الأمازيغية) لأغراض حزبية، وبهذا الشكل وضعت الديمقراطية في الجزائر على أساس سليم وإمكانية ترقيتها تدريجيا في المستقبل.

تمت صياغة دستور 1996 على أساس الوثيقة التي وقع عليها مختلف الشركاء في ندوة الوفاق الوطني الثانية، واستفتي عليه الشعب في نوفمبر 1996، ومن أهم النقاط البارزة في هذا الدستور هي عدم استخدام مقومات الهوية الوطنية لأغراض سياسية، ونزع بذلك من الأحزاب سجلاتهم التجارية التي كانوا يتاجرون بها وكادوا أن يحطموا الدولة والأمة. ويعتبر هذا المنع أهم نقطة إيجابية في

هذا الدستور لأنه كفيل بدفع مختلف الأحزاب السياسية إلى التفكير الجدي في صياغة برامج سياسية علمية وواقعية بدل رفعها مقومات الهوية الوطنية كبرامج لها. لكن الغريب في الأمر هو تناقض الذين يسمون أنفسهم بالديمقراطيين مع أنفسهم، ففي الوقت الذي يطالبون فيه التيارات الإسلامية والعروبية بعدم استغلال الإسلام والعروبة لأغراض سياسية فإنهم رفضوا الرضوخ للدستور والكف عن استغلال الأمازيغية لنفس الأغراض، ويتبين لنا بشكل فاضح أنهم يريدون أن يكونوا مواطنون من درجة أولى وفوق الدستور والآخرين مجرد رعايا أو مواطنون من درجة ثانية. وأسالت المادة 120 من الدستور الجديد الكثير من الحبر لأنها تعطي لمجلس الأمة نوع من الفيتو على القوانين التي يصادق عليها المجلس الشعبي الوطني، وقد وضعت هذه المادة احتياطيا وخوفا من تكرار نفس تجربة انتخابات 1991.

جرت الانتخابات التشريعية في جوان 1997 ثم تبعتها الانتخابات المحلية في أكتوبر من نفس السنة لينتخب فيما بعد مجلس الأمة. وقد لقيت هذه الانتخابات خاصة المحلية منها تشكيكا في نتائجها وتكتلت الأحزاب السياسية كلها ضد التجمع الوطني الديمقراطي (RND) متهمة إياه بالتزوير، لكن هل كان زروال على

علم بهذا التزوير أم أن الذين كانوا وراء هذا التزوير استهدفوا عرقلة وتحطيم مسارا آخر كان يجري في جبال جيجل ألا وهو اتفاقية الهدنة التي عقدت بين الجيش الوطني الشعبي والجيش الإسلامي للإنقاذ؟.

يعتبر محمد بتشين أول من فكر في الاتصال بالجيش الإسلامي للإنقاذ باعتباره الجناح المسلح للفيس، والذي سئم من فشل وعجز قيادة الحزب في الحوار مع النظام، لكن استطاعت المؤسسة العسكرية خطف الفكرة والاتصال بمدني مزراق الأمير الوطني للآياياس بواسطة المسؤول العسكري بجيجل بعدما أخذ الإذن من الجنرال بوغابة قائد الناحية العسكرية الخامسة آنذاك الذي أعلم بدوره جهاز الأمن العسكري بنتائج اتصالاته، وانتهجت المفاوضات الماراطونية بين الجيش الوطني الشعبي والآياياس إلى اتفاق شفوي بينهما يوم 11جويلية1997 لتتبعه بعد أربعة أيام إطلاق سراح عباسي مدني تنازلا من الجيش لأحد مطالب الآياياس. وكاد عباسي المدني إفشال المفاوضات عندما أرسل إلى الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان يطالبه بالتدخل في الجزائر، فاضطرت السلطات الجزائرية إلى وضعه في إقامة جبرية وتمنعه من أي تصريح للصحافة، كما غضب مسلحو الفيس على عباسي المدني،

فاستقلوا بقراراتهم وامتنعوا عن استشارته. ونشير إلى أن نائب النهضة لحسن لعربي عضو المجلس الشوري للفيس سابقا قد لعب دورا بارزا في تلك المفاوضات بين الجيش والآياياس، ولم يعلن عن الهدنة إلا في أول أكتوبر 1997 رغم أن الاتفاق بين الطرفين قد مر عليه أكثر من شهرين، وقد عرفت الجزائر في تلك الفترة مذابح ومجازر جماعية يندى لها الجبين، ويبدو أن الهدف من تلك المذابح هو إفشال مسار الاتصالات التي انبثقت عنها هدنة الآياياس.

أعلن الآياياس الهدنة من جانب واحد ابتداء من أول أكتوبر 1997، ونشر وقرأ بيان هذا التنظيم المسلح في نشرة التلفزيون على الواحدة ظهرا، ولم يبق أمام الرئيس زروال إلا إعطاء الغطاء السياسي للاتفاق الذي تم بين الآياياس والجيش الوطني الشعبي، لكن رفض زروال القيام بذلك ليس لأنه ضد فكرة الوئام المدني أو المصالحة الوطنية بل لأنه غير قادر على إقناع جمعيات ضحايا الإرهاب والمقاومين ودعاة الاستئصال الممثلين في بعض الاحزاب و جمعيات المجتمع المدني، وخشي زروال من وقوع ردود أفعال عنيفة من الرافضين للمصالحة الوطنية لو سار في خطة المؤسسة العسكرية.

أمام هذا الوضع حاولت أطراف من الجيش الضغط على زروال بكل الوسائل و إيجاد ذريعة تسمح له بالاستقالة، فأعطت هذه الأطراف من الجيش الضوء الأخضر لبعض الصحف الاستئصالية للقيام بتهجمات على محمد بتشين صديق زروال ومستشاره للأمن، وبدأت هذه التهجمات بمقالات نورالدين بوكروح ثم بطرح قضية الأستاذ علي بن ساعد لتنتهي بقضية محمد بن بو عالية الشريك المالي لمحمد بتشين، واعتقدت هذه الصحف ان ما تقوم به ضد بتشين يندرج في إطار مخطط يستهدف عرقلة مشروع مصالحة وطنية كان يحضر له في الخفاء، ولم تكن تعلم هذه الصحف أنها كانت تنفذ خطة محكمة تتعارض في أهدافها الأخيرة مع الطروحات الاستئصالية لهذه الصحف. واضطر زروال في خطابه ليلة 20أوت1998 إلى الرد على هذه الصحف بشكل غير مباشر ويقف إلى جانب صديقه بتشين. لكن لم يستطع زروال حسب ما يبدو الصمود أمام هذه الحملة والضغوطات عليه، وأعلن عن إجراء انتخابات رئاسية مسبقة في بداية عام 1999، ويبقى السؤال المطروح هل انسحب زروال فعلا تحت الضغوط أم أن كل ما كان ينشر ويحدث آنذاك هي مجرد مسرحية تسمح لزروال تبرير تخليه عن عهدته الرئاسية التي زكاهاعليه الشعب في نوفمبر عام 1995 ؟

وبالموازاة مع كل هذه الأحداث كانت عناصر من الجيش وخاصة من جهاز الأمن العسكري تبحث عن شخصية يمكن أن تكون قادرة على إعطاء غطاء سياسي لهدنة الآياس وإقناع كل من يعارض فكرة المصالحة الوطنية أو ما سمي فيما بعد بالوئام المدني. واقترح الجنرال العربي بلخير على عناصر فاعلة في الجيش صديقه عبد العزيز بوتفليقة الذي يتميز بشخصية قوية لا تتزحزح بسهولة أمام الضغوط بالإضافة إلى امتلاكه كفاءة دبلوماسية عالية وقدرة خطابية فائقة دون أن ننسى إيمانه القاطع بفكرة المصالحة الوطنية خاصة أنه كان أحد المؤيدين ضمنيا لعقد روما عند إعلانه. وبعدما وقع الاختيار على بوتفليقة بدأت العديد من الجمعيات والمنظمات والأحزاب تدعم بواسطة إعلانات إشهارية ما اصطلح على تسميته عمدا بـ"مرشح الإجماع" وأوحي في نفس الوقت إلى رئيس الحكومة أحمد أويحي طرح مشروع قانون " المأساة الوطنية " كبالون لمعرفة و دراسة ردود فعل ضحايا الارهاب والمعارضين لفكرة المصالحة الوطنية كي ترسم في ضوء ذلك الخطة الكفيلة لمواجهة تلك الردود و إنجاح فكرة الوئام المدني.

جرت الحملة الإنتخابية للفرسان السبع كما سماهم بوتفليقة وهم أحمد طالب الإبراهيمي ومولود حمروش وحسين آيت أحمد

وعبد الله جاب الله ومقداد سيفي ويوسف الخطيب، ولوحظ غياب الخطاب الإستئصالي أثناء الحملة الإنتخابية ومشاركة مرشحين من الوزن الثقيل ومن أشد المدافعين عن فكرة المصالحة الوطنية، وكلى هذا كان مقصودا واستهدف تحضير الرأي العام الوطني لفكرة الوئام المدني لأن كل المرشحين يصبون في نفس الاتجاه ويقومون بدعاية لصالح فكرة المصالحة الوطنية مما يمهد الميدان لإقناع الشعب كله بالفكرة بما فيه ضحايا الإرهاب. كما أعطى مشاركة أصحاب عقد روما في الإنتخابات مصداقية لها خاصة طالب الإبراهيمي وحمروش وآيت احمد العارفين بخبايا النظام، لكن انسحب المرشحون الست من السباق للرئاسيات عشية الانتخابات ولم يبق إلا بوتفليقة كمرشح وحيد، فهل انسحب هؤلاء لأنهم اكتشفوا اللعبة متأخرين؟ أم هل لأنهم اقتنعوا بعدم امتلاكهم حظا في الفوز أمام بوتفليقة المدعم من أكبر المنظمات الوطنية والأحزاب السياسية في البلاد؟ أم هل أرادوا بانسحابهم ذاك إضعاف شرعية الرئيس الجديد؟.

انتخب بوتفليقة بأغلبية مطلقة وبنسبة مشاركة كبيرة في انتخابات 15أبريل1999، وتولى الرئاسة رسميا في أواخر أبريل، وبدأ في تنفيذ مهمة حضر لها مسبقا وهي إنجاح فكرة الوئام المدني،

ولم يكن دور بوتفليقة في البداية إلا القيام بحملة انتخابية لهذا الوئام واستعمال خطاب يكسب به ثقة الشعب ويزرع فيه أملا جديدا.

5- استراتيجية عبد العزيز بوتفليقة في ضوء العولمة.

إذا كانت سياسية الوئام المدني التي انتهجها بوتفليقة كانت محضرة من قبل باعترافه هو بنفسه، فما كان عليه إلا تنفيذها بإعطاء الغطاء السياسي لهدنة الآياس. إلا أنه لا يمكن لأحد الإنكار منْ أنه استطاع تحقيق قفزة نوعية في المسيرة الديمقراطية للجزائر بقدرته على الجمع بين التيارات المتصارعة والمتمثلة في التيارات اللائكية والإسلامية، لأن القدرة على إقناع الطرفين بالعدول عن سياسة الإقصاء للآخر خاصة التيارات اللائكية يعد لوحده إنجازا كافيا يسمح لبوتفليقة دخول التاريخ من بابه الواسع دون أن ننسى دوره الفعال في إحلال السلم والوئام تدريجيا في ربوع الجزائر.

لم يكتف بوتفليقة بسياسة الوئام المدني بل وضع هذه الأخيرة في إطار استراتيجية واضحة المعالم والأهداف، وتتمثل في إيجاد مكانة للجزائر على المستوى الإقليمي والجهوي كفيلة بإعطائها دور ومركز قوي في النظام العالمي، لأنه أدرك أن أي تهميش للجزائر كما حصل لها في العشرية السابقة سيكون لها نتائج وخيمة على

البلاد لا يمكن تداركها لأنها تصبح خارج النظام العالمي الجديد الذي بدأت القوى الكبرى في وضع أسسه منذ عدة سنوات.

كما أراد بوتفليقة في ضوء هذه الاستراتيجية تحقيق مكانة اقتصادية للجزائر بجلب الاستثمارات الخارجية كما فعلت كوريا الجنوبية خاصة وأن الجزائر تمتلك بنية تحتية ونسيج صناعي متطور قادر على جلب الاستثمار الأجنبي، ويتطلب تحقيق ذلك استقرارا سياسيا في البلاد. ويبدو أن سياسة بوتفليقة تدعمها عناصر فاعلة في الجيش الذي أدرك أن الوقت لا يسير في صالح الجزائر فعليها عدم تضييع فرصتها وإلا فاتها قطار النظام العالمي الجديد.

وندرج كل محاولات تضخيم أعمال العنف في البلاد والتركيز على أن هناك خلاف بين الجيش وبوتفليقة ضمن خطة محكمة تستهدف تحطيم استراتيجية بوتفليقة وصد الاستثمارات الأجنبية مما يسمح لكبار بارونات الاقتصاد في البلاد مواصلة سياسة استيراد-استيراد التي حطمت الاقتصاد الوطني. ولم يحن الوقت بعد للحكم على استراتيجية بوتفليقة ومدى فعاليتها في تحقيق الأهداف المرجوة منها.

الهوامش :

1- Larbi Belkheir, op-cit p113 et p118

2- Khaled Nezzar, op-cit pp217-230

3- Ibid pp270-276

4- حواره مع فهمي هويدي في الشرق الأوسط

5- Khaled Nezzar, op-cit p216

6- Ibid p213

7- حواره مع فهمي هويدي في الشرق الأوسط.

8- Khaled Nezzar, op-cit p262

9- Ibid p218

10- Ibid pp258-261

11- محمد تاملت، الجزائر فوق البركان (شهادات لجنرالات ورؤساء حكومات وزعماء أحزاب وشخصيات من الجبهة الإسلامية للإنقاذ)، ط1 الجزائر 1999 ص 134-135

12- أنظر دراستنا :"مناقشة هادئة لطروحات سعيد سعدي المتطرفة" المنشورة في كل من يومية الخبر أعداد 26 و27 و28 فيفري 1995 وأسبوعية المجاهد الأسبوعي عدد 3 مارس 1995.

محتوى الكتاب

المقدمة.....5

الفصل الأول : الصراع بين العسكري والسياسي أثناء الثورة المسلحة

1-نشأة الجيش الجزائري.....9
2-لماذا أغتيل السياسي عبان رمضان؟.....18
3-نفوذ الباءات الثلاث.....24
4-العقيد محمد لعموري وفشل محاولته الانقلابية ضد الحكومة المؤقتة(GPRA).....28
5-اجتماع العقداء الأربعة واستشهاد عميروش وسي الحواس.....34
6-اجتماع العقداء العشر وصعود جيل عسكري جديد.....38

الفصل الثاني : الرئيس أحمد بن بللة في قبضة بومدين والمعارضة.

1-أزمة صيف 1962 ووصول بن بللة إلى الحكم.....53
2-بن بللة والمعارضة.....68
أ-بن بللة وخيدر: الصراع حول حزب جبهة التحرير الوطني.....73
ب-تمرد جبهة القوى الاشتراكية : أداة لتقوية بومدين.....78
ج-إعدام العقيد محمد شعباني : خطأ بن بللة القاتل.....85
3-انقلاب 19جوان1965 : خاتمة الصراع بين بن بللة وبومدين.....91

الفصل الثالث : الرئيس هواري بومدين : الجمع بين السلطتين العسكرية والسياسية.

1-استراتيجية بومدين.....107
2-ركائز حكمه.....110
أ-مجموعة وجدة : نواة النظام.....111
ب-جهاز الأمن العسكري : سلطة المعلومات.....123
ج-الضباط الفارون من الجيش الفرنسي : سلطة التكنوقراطية العسكرية...130
هـ-مجلس الثورة : من دعم بومدين إلى عرقلة سياسته.....142
و-جبهة التحرير الوطني : بوق النظام.....147
3-فشل انقلاب الطاهر الزبيري وانعكاساته.....151
4-بومدين والمعارضة.....159
أ-من وراء اغتيال كل من كريم بلقاسم ومحمد خيدر؟.....167
ب-عملية كاب سيغلي.....178

الفصل الرابع : الرئيس الشاذلي بن جديد : الصراع بين مؤسستي الرئاسة والحزب.

1-الصراع حول خلافة بومدين.....190
2-انقلاب ضد جبهة التحرير الوطني.....195
3-من وراء أحداث أكتوبر 1988 ؟.....202

الفصل الخامس : النفق المظلم أو سنوات الدم والفوضى.

1-الانطلاقة العرجاء للديمقراطية.....224
2-استقالة الشاذلي بن جديد.....237
3-اغتيال محمد بوضياف وانعكاساته.....246
4-ليامين زروال : من الرئاسة إلى الاستقالة.....253
5-استراتيجية عبد العزيز بوتفليقة في ضوء العولمة.....275

إعداد الصفحات : سفيان تفاحي
إعداد و تصميم الغلاف : جيلالي زانون

تم الطبع بـ شركة المعرفة (فرع الطباعة)
03 شارع محمد مزوان باب الواد الجزائر
الهاتف / 17-68-57(02)
فاكس / 71-93-70(02)